جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الأنبار/ كلية الآداب
قسم التاريخ

تطور المشكلة الكردية في العراق ١٩٥٨ – ١٩٦٨

(دراسة تاريخية)

اطروحة تقدّم بها

عبد السميع خلف عبد حبيب الجنابي

إلى مجلس كلية الآداب ـ جامعة الانبار ، وهي جزءٌ من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر

بإشراف

أ. د. جاسم محمد عبد الشجيري

١٤٣٨هـ **٢٠١٧م**

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific research
Al-Anbar University/College of Arts
History Department

the Kurdish Problem in Iraq 1958-1968 (Historical Study)

A thesis submitted by

Abdul Sameaa khlif Abd Habbeeb Al-Janabi

AS apartial requirem ents for the degree of doctorate in modern history

Supervised by

Prof . Dr. Jasem Mohammad Abdul - shujare

2017 A.D
1438

المحتويات

الموضوع		الصفحة
القرآن الكريم		
الاهداء		أ
الشكر والعرفان		ب
قائمة المختصرات		ت
المحتويات		ث -ح
المقدمة		١- ٥
التمهيد: الجذور التاريخية للمشكلة الكردية		٦-٢٥
اولاً :اصلهم وتطورهم التاريخي حتى قيام الحكم الملكي في العراق ١٩٢١		٦-١٣
ثانياً :تطور المسألة الكردية في العهد الملكي ١٩٢١ – ١٩٥٨		١٣-٢٥
الفصل الاول : المشكلة الكردية في العهد الجمهوري الاول ١٤ تموز ١٩٥٨ – ٨ شباط ١٩٦٣		٢٦-٦٣
المبحث الاول : المشكلة الكردية من ١٤ تموز ١٩٥٨– ١١ ايلول ١٩٦١		٢٦-٥٢
المبحث الثاني : المشكلة الكردية والتدخل العسكري من ١١ ايلول ١٩٦١ – ٨ شباط ١٩٦٣		٥٣-٦٢
الفصل الثاني : المشكلة الكردية من ٨ شباط ١٩٦٣ – ١٧ تموز ١٩٦٨		٦٣-١٠٧
المبحث الاول : المشكلة الكردية في عهد عبدالسلام محمد عارف من ٨ شباط ١٩٦٣ – ١٣ نيسان ١٩٦٦		٦٣-٩٢
المبحث الثاني : المشكلة الكردية في عهد عبدالرحمن محمد عارف من ١٧ نيسان ١٩٦٦ – ١٧ تموز ١٩٦٨		٩٣-١٠٧
الفصل الثالث : الاحزاب والشخصيات العراقية وموقفها من المشكلة الكردية ١٤ تموز ١٩٥٨ – ١٧ تموز ١٩٦٨		١٠٨-١٣٤
المبحث الاول : الاحزاب والشخصيات العراقية وموقفها من المشكلة الكردية ١٤ تموز ١٩٥٨ – ٨ شباط ١٩٦٣		١٠٨-١٢٨
اولاً : الحزب الشيوعي		١١٠-١١٦
ثانياً : الحزب الوطني الديمقراطي		١١٦-١٢٠
ثالثاً : الحزب الوطني التقدمي		١٢٠-١٢٤
رابعاً : حزب الاستقلال		١٢٥-١٢٧
خامساً : القوميين العرب		١٢٧-١٢٧
سادساً : الحزب الجمهوري		١٢٨-١٢٨
المبحث الثاني : موقف الاحزاب العراقية من المشكلة الكردية ٨ شباط ١٩٦٣ – ١٧ تموز ١٩٦٨		١٢٩-١٣٤

اولاً : الحزب الشيوعي		١٢٩-١٣٠
ثانياً : الحزب الوطني الديمقراطي		١٣٠-١٣٢
ثالثاً : الاحزاب القومية		١٣٢-١٣٤
الفصل الرابع : **الموقف الدولي والاقليمي والعربي من المشكلة الكردية ١٤ تموز ١٩٥٨ – ١٧ تموز ١٩٦٨**		١٣٥-١٨٠
المبحث الاول : الموقف الدولي والاقليمي والعربي من المشكلة الكردية ١٤ تموز ١٩٥٨ – ٨ شباط ١٩٦٣		١٣٥-١٥٨
اولاً : الموقف الدولي		١٣٥-١٤٣
ثانياً : الموقف الاقليمي		١٤٣-١٥٥
ثالثاً : موقف الجمهورية العربية المتحدة		١٥٥-١٥٨
المبحث الثاني : المشكلة الكردية والتدخل الدولي والاقليمي والعربي من ٨ شباط ١٩٦٣ – ١٧ تموز ١٩٦٨		١٥٩-١٨٠
اولاً : الموقف الدولي		١٥٩-١٦٩
ثانياً : الموقف الاقليمي		١٦٩-١٧٥
ثالثا : موقف الجمهورية العربية المتحدة		١٧٥-١٨٠
الخاتمة		١٨١-١٨٣
المصادر والمراجع		١٨٤-٢٠٥
الملخص باللغة الانكليزية		A-B

المقدمة

تم اختياري لموضوع تطور المشكلة الكردية في العراق ١٩٥٨ – ١٩٦٨ بعدما وجدت انها تستحق الغوص في هذه المشكلة والتي اعتبرت مشكلة العصر.

تم تقسيم الاطروحة على اربعة فصول سبقها تمهيد عن المشكلة الكردية الذي قسم على فقرتين ، اذ تناولت الفقرة الاولى اصل الاكراد وتطورهم التاريخي حتى اعلان الحكم الملكي في العراق عام ١٩٢١ ، وتم فيها باستعراض تطورهم التاريخي بشكل مبسط لإعطاء نبذة مختصرة في مشاركتهم في الحياة السياسية والاجتماعية والعسكرية داخل العراق ، والظروف التي مروا بها خلال تلك المدة التاريخية من سيطرة اجنبية ، وتقييم الظروف التي مرت بها المشكلة الكردية مع المطاردات التي حصلت لأصحاب الثورات ضد الاحتلال الاجنبي ، اما الفقرة الثانية فقد تناولت المشكلة الكردية اثناء قيام النظام الملكي في العراق من عام ١٩٢١ وحتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، اذ برزت المشكلة الكردية بشكل اوسع على الساحة الدولية من خلال تدخل الدول الواضح في شؤون العراق الداخلية ، كما ان الحكومة العراقية اعطت للمشكلة الكردية اهتماماً كبيراً في سبيل انهاء التمردات فيها ، فضلاً عن ظهور الاحزاب العراقية التي طالبت منها بوضع حلول للمشكلة الكردية.

الفصل الاول تم التطرق فيه الى المشكلة الكردية في العراق من ١٤ تموز ١٩٥٨ – ٨ شباط ١٩٦٣ ، اذ تم تقسيمه الى مبحثين ، تطرق المبحث الاول الى المشكلة الكردية من ١٤ تموز ١٩٥٨ الى ١١ ايلول ١٩٦١ ، والذي اعطى الصورة الواضحة لمجريات الاحداث على الساحة العراقية من خلال التطورات السياسية التي مرت بها المشكلة الكردية والتي انتهت بالفشل في نهاية المطاف لتبدأ مرحلة جديدة للمشكلة الكردية ادت الى حدوث الازمة بين الحكومة المركزية والاكراد كان نتيجتها الاقتتال بين الطرفين ، والذي تناوله المبحث الثاني من الصراع السياسي والعمليات العسكرية من ١١ ايلول ١٩٦١ حتى سقوط حكم عبدالكريم قاسم في ٨ شباط ١٩٦٣ .

بينما تناول الفصل الثاني المشكلة الكردية في العهد الجمهوري الثاني من ٨ شباط ١٩٦٣ – ١٧ تموز ١٩٦٨ ، اذ تناول المبحث الاول المشكلة الكردية في عهد عبدالسلام محمد عارف الذي استمر من ٨ شباط ١٩٦٣ الى ١٣ نيسان ١٩٦٦ ، بينما تناول المبحث الثاني المشكلة الكردية في عهد عبدالرحمن محمد عارف من ١٧ نيسان ١٩٦٦ الى ١٧ تموز ١٩٦٨.

اما الفصل الثالث فقد تطرق الى موقف الاحزاب العراقية من المشكلة الكردية من ١٤ تموز ١٩٥٨ الى ١٧ تموز ١٩٦٨ وتم تقسيمه على مبحثين ، عبر المبحث الاول عن موقف الاحزاب العراقية من المشكلة الكردية من ١٤ تموز ١٩٥٨ الى ٨ شباط ١٩٦٣.

اما الفصل الرابع فقد تطرق الى الموقف الدولي والاقليمي والعربي من المشكلة الكردية من ٨ شباط ١٩٦٣ حتى ١٧ تموز ١٩٦٨ اذ قسم على مبحثين ، تطرق المبحث عن الموقف الدولي والاقليمي واعربي من المشكلة الكردية من ٨ شباط ١٩٦٣ الى ٨ شباط ١٩٦٣، بينما تطرق المبحث الثاني عن التدخل الدولي والاقليمي والعربي من ٨ شباط ١٩٦٣ الى ١٧ تموز ١٩٦٨ .

اعتمدت الاطروحة على مصادر عديدة ومتنوعة منها الوثائق العراقية والبريطانية المنشورة وغير المنشورة ، اذ تم الاعتماد على الوثائق غير المنشورة في دار الكتب والوثائق التي كانت موجودة في سجلات قرارات مجلس الوزراء لسنوات الدراسة وكذلك الوثائق غير المنشورة في وزارة الإرشاد ووزارة الدفاع ووزارة الداخلية ووزارة المالية ووزارة المواصلات .

كما تم الاعتماد على الوثائق المنشورة في سجلات العراق (الوثائق البريطانية) والعلاقات الخارجية للولايات المتحدة الامريكية ، كما كان للمذكرات الشخصية التي تركها لنا بعض الضباط العسكريين الذين استلموا مناصب وزارية في المدة التي اساس موضوع الاطروحة ، ومن هذه المذكرات ، مذكرات هادي خماس – رجل من

زمن الثائرين ، ومذكرات صبحي عبدالحميد – العراق في سنوات الستينات ١٩٦٠ – ١٩٦٨، ومذكرات عبدالكريم فرحان – حصاد ثورة .

كما اعتمدت الاطروحة على العديد من الكتب العربية المطبوعة من اهمها مؤلفات عبدالرزاق الحسني (تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي) ، الذي كان ملماً بشكل كبير بتاريخ العراق في العهد الملكي والذي اعطى تفاصيل ذات قيمة تاريخية لكل الجوانب المهمة من تاريخ العراق ومنها المشكلة الكردية، وعبدالفتاح علي البوتاني (التطورات السياسية الداخلية في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨ – ٨ شباط ١٩٦٣) و(وثائق عن الحركة القومية الكوردية التحررية) ، ومؤلفات جعفر عباس حميدي (تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨ – ١٩٦٨) فقد دون تاريخ العراق في اجزاءه العشرة بدقة في العهد الجمهوري ومن ضمنها المشكلة الكردية حتى يعتبر تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري مكملاً لما قدمه عبدالرزاق الحسني من انجاز في تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي ، وعلياء محمد حسين الزبيدي ، (العهد العارفي في العراق ١٩٦٣ – ١٩٦٨) ، فقد كان بحق من الكتب القيمة التي تناولت احداث القضية الكرية ولا سيما في عهدي الرئيسين عبدالسلام محمد عارف وعبدالرحمن محمد عارف.

وكان للرسائل والاطاريح نصيب في اغناء الاطروحة من المعلومات ومن هذه الرسائل والاطاريح ، ستار محمد علاوي الحياني ، المشكلة الكردية في عهد عبدالكريم قاسم ١٩٥٨ – ١٩٦٣ ، و سمر فضلا عبدالحميد محمد ، اكراد العراق تحت حكم عبدالكريم قاسم ١٩٥٨ – ١٩٦٣ ، و وائل علي احمد النحاس ، تاريخ الصحافة العراقية ١٩٥٨ – ١٩٦٣ ، وغيرها من الرسائل والاطاريح ، فضلاً عن استخدام الموسوعات والكتب الاجنبية والبحوث التاريخية في المجلات العراقية والعربية.

كانت الصحف العراقية من اهم المصادر التي اعتمدت عليها في اغناء الاطروحة بالمعلومات التي دارت عليها الاحداث التاريخية والتي تعتبر معلومات وثائقية بتدوينها الاحداث بشكل يومي والتي اعطت صورة واضحة لكل مجريات

الاحداث التي تتعلق بموضوع الاطروحة ، ومن هذه الصحف ، الجمهورية، الجمهورية التي كانت بداياتها ذات الاتجاه القومي المعبرة عن افكار حزب البعث العربي المنحل ، اذ صدرت الجمهورية في الايام الاولى لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وبأشراف عبدالسلام عارف الشخصية ذات الاتجاه القومي ، لكنها اغلقت بعد ثلاثة اشهر من اصدارها لتظهر في نهاية كانون الاول ١٩٦٢ وبنفس مغاير عن انطلاقتها الاولى بأشراف عبدالرزاق البارح الذي كتب مقالات في صحيفة الثورة سابقاً ، وهي معروفة بمولاتها لنظام عبدالكريم قاسم ١٩٦٢ ، اغلقت على اثر انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ ، بعد انقلاب ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ صدرت بأعداد جديدة مجدت فيها الحكومة الانقلابية ، وفي كانون الاول ١٩٦٧صدرت كذلك بأعداد جديدة وعلى نفس منهج الحكومة القائمة انذاك ، لا سيما بعد انشاء المؤسسة العامة للصحافة، لكنه بعد الاطاحة بالحكومة العارفية واستلام حزب البعث السلطة اصبحت اداة تحركها السلطة الحاكمة كيفما تشاء، بعدها تم اغلاقها عن الصدور ، لكن اتيح لها الصدور مرة اخرى لتكون الناطقة باسم الحكومة ،ان هذه المتغيرات الحكومية بين مدة واخرى لم يسمح لصحيفة الجمهورية وكتابها بالسير على منهج واحد في كتاباتهم واراءهم ، تارة بعثية وتارة اخرى ميالة للشيوعية وتارة للقومية ، حسب اهواء السلطات الحاكمة ونهجهم.

اما صحيفة خه بات فقد كانت تابعة الى الحزب الديمقراطي الكردستاني ، صدرت في ٤ نيسان ١٩٥٩ باللغة الكردية ، ولكن في العدد السادس صدر في اللغة العربية في ٨ ايار من العام نفسه ، كرست صحيفة خه بات في بداية صدورها الى دعم الحكومة العراقية في مواجهة القوى القومية التي كانت متطابقة لتوجهات رئيس الوزراء عبدالكريم قاسم والحزب الشيوعي العراقي ، وبعد الخلاف بين عبدالكريم قاسم والملا البارزاني تم اغلاقها في نهاية اذار ١٩٦١.

اما صحيفة الثورة صدرت بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، كان رئيس تحريرها يونس الطائي ذات الميول الشيوعية وكان موالياً لسياسة رئيس الوزراء عبدالكريم قاسم ، وكانت ضد الفكر القومي العربي ،وتوقفت بسبب موالاتها للحزب الشيوعي ،

ثم صدرت بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ ، توقفت على اثر انقلاب ١٨ تشرين الثاني من العام نفسه ، لكنها صدرت بعد انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ ، وكانت تكتب على نهج وخطى الحكومة التي تسمح لها بالصدور ، وهناك صحف كانت لها لمسات في الاطروحة وهي اتحاد الشعب ، الفجر الجديد ، العهد الجديد البيان ، المواطن ، التآخي ، الطليعة ، الجماهير وغيرها من الصحف العراقية الاخرى.

واجهت الباحث جملة من المعوقات ، الله اعلم بها .

ان الجهد العلمي المبذول يكتمل تميزه بتوجيهات اساتذتي الاكارم الذين اتشرف بمناقشتهم وبتوجيهاتهم لي ، سائلاً الله العلي القدير ان ينال الرضا والقبول ، والله ولي التوفيق.

التمهيد:

الجذور التاريخية للمشكلة الكردية

اولاً :اصلهم وتطورهم التاريخي حتى قيام الحكم الملكي في العراق ١٩٢١.

ثانياً :تطور المسألة الكردية في العهد الملكي ١٩٢١ - ١٩٥٨

اولاً : اصلهم وتطورهم التاريخي حتى قيام الحكم الملكي في العراق عام ١٩٢١

أختلف المؤرخون في اصل الاكراد ، اذ نسبوهم الى عدة اقوام قديمة ، ولكن اتفق الاكثرية بانهم من الاقوام الآرية ، سكنت منطقة شمال العراق التي شكلت اجزاء متجاورة في اربع مناطق هي العراق وسوريا وتركيا وايران، فضلاً عن وجود اعداد قليلة في ارمينيا [١].

تألف الاكراد من فئتين ، سكنت الفئة الاولى كردستان منذ فجر التاريخ وهي شعوب (لولو ، كوتي ، جوتي ، جودي ، كاساي ، خالدي ، هوري ، نايري) ، وقد اطلق عليهم اسم شعوب جبال زاكروس ، وهذه التسمية هي الاصل القديم للأكراد، بينما الفئة الثانية فهي فئة الشعوب الهندو – اوربية ، التي هاجرت الى كردستان في القرن العاشر ق . م، وسكنت مع الشعب الاصلي من الميديين والكاردجويين ،وامتزجوا معهم فكونوا الامة الكردية في تلك المنطقة التي سكنوا فيها[٢].

هناك اختلاف في اصل الاكراد عند كثير من علماء الاجناس ومؤرخي التاريخ فمنهم المؤرخ الكردي محمد امين ، قال بأن مينورسكي (Meanorski) الباحث السوفيتي ، ادلى بأنه من المحتمل ان الموجات الاولى قد هاجرت في الاصل من الشرق الى الغرب (كردستان الحالية) ، واستوطنوا فيها منذ فجر التاريخ [٣]، فيما اشار مصدر ان اصل الاكراد هم من مجموعة الميديين ، وهي مجموعة قبلية انتقلت الى الهضبة الايرانية في اواسط اسيا ، نهاية الالف الثاني ق.م وحكموا المنطقة من ٦١٤ ق.م الى ٥٥٠ ق. م [٤] ، اما المؤرخ محمد فتحي الشاعر ، ذكر ان زينوفون (٣٥٥ ق.م– ٤٣٠ ق.م) وهو

---

[١] يعقوب العتيقى ، الكرد وقضيتهم السياسية – دراسة تاريخية لمسيرة الشعب الكردي في القرن العشرين ، د. م ، كولومبو ، ٢٠١١ ، ص٨ .

[٢] محمد امين زكي ، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان منذ اقدم العصور التاريخية ، ترجمة : محمد علي عوني ، ط١ ، نوابغ الفكر ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص٧٢ .

[٣] المصدر نفسه ، ص٥٠ .

[٤] وزارة الخارجية ، معهد الخدمة الخارجي ، مركز البحوث والمعلومات ، الاكراد في العراق وايران بعد الثورة ، سجل ١٩ ، 1-21-237 T.P / 24-11-1984-70 ، ص١.

احد طلاب سقراط ، قد ذكرهم عام (٤٠١ ق.م –٤٠٠ ق.م) بان الاكراد من الكروجينيين وقال عنهم " **انهم شعب عاش في منطقة كردستان وهم اصل الاكراد لانهم اصل الاكراد مثلُهم وقطنوا البلاد نفسها ولان اسماءهم متشابهة** "[٥] ، ذكر الكاتب نبيل زكي ان الاكراد من عام (٣٣١ق.م – ١٢٩ ق.م) كانوا تحت سيطرة الامبراطورية السلوقية ، ومن عام(٢٢٦ ب. م – ٣٣٦ ب. م) كانوا تحت السيطرة الامبراطورية الساسانية[٦].

عند ظهور الاسلام اتصل الاكراد بالمسلمين الاوائل ، ووجدوا أن ما جاءت به تعاليمه وفضائله متلائمة مع طبائعهم وروحهم واحتياجاتهم ، فآمنوا به ، وجدوا بان عقيدته تمتاز بالبساطة والتسامح وملائمته لكل زمان ومكان [٧] ، وانتشر الدين الاسلامي في شمال العراق في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه [٨] ، واستمرت عمليات الفتح الاسلامي فاصبح موطن الاكراد ايضا مسرحاً للأحداث والمتغيرات لاسيما بعد الانتصار في معركة القادسية عام ١٥هجرية ، ودخول غالبية الاكراد الى الاسلام بعد عام ٣٥ هجرية[٩].

ساهم الاكراد في تعزيز القدرة القتالية للمسلمين واصبحوا سنداً ومدافعين عن الثغور الاسلامية في وجه الفرس والبيزنطيين وحلفائهم من الارمن او الجورجينيين ، وقد دافعوا عن الدولة العباسية بكل اخلاص وتفان ، اذ كان اخلاصهم لرمز الاسلام

---

[٥] محمد فتحي الشاعر ، الاكراد في عهد عماد الدين زنكي ، دار المعارف ، مصر . ١٩٩١ ص٥ .

[٦] نبيل زكي ، الاكراد والاساطير والثورات ، دار الكتب ، مصر، ١٩٩١ ، ص ص ٣٠ – ٣١.

[٧] فاضل البراك ، مصطفى البارزاني الاسطورة والحقيقة ، د . م ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص ١٩ .

[٨] احمد تاج الدين ، الاكراد تاريخ شعب وقضية وطن ، الدار الثقافية للنشر ، مصر ، ٢٠٠٠ ، ص ١٦ .

[٩] حيدر زكي عبدالكريم ، صفحات من التاريخ ، دار الاثير ، الموصل ، ٢٠١٣ ، ص ص ١٠٧ – ١٠٨ .

آنذاك الدولة العباسية ، ولم يحاولوا التمرد والانفصال عن الدولة الاسلامية مثل الفرس والبويهيين [١٠].

قاوم الاكراد الغزو المغولي في القرن الثالث عشر ، واستطاعوا من قتل اعداد كبيرة من المغول ، لكنهم هزموا في نهاية المطاف قرب قلعة اربيل في عام ١٥٥٢ ، وبعد عام ١٢٥٨ الى ١٥٠٩ اصبحت كردستان تحت السيطرة المغولية والتركمانية ، ومنذ عام ١٥١٤ ارتبط مصير كردستان بالدولة العثمانية ، بعد انتصارها على الصفويين في معركة جالديران ، مما ادى الى اشتداد الصراع بين الدول المحيطة بكردستان ودخولها بصراع مباشر مع الدولة العثمانية [١١]

بعد معارك طاحنة عقدت الامارات الكردية معاهدة مع الدولة العثمانية عام ١٥١٤ ، لجأ العثمانيون الى اتباع سياسة تهدف الى تحطيم الاواصر المحلية وزرع الفتنة بين القبائل الكردية ، الامر الذي ادى الى قيام الاكراد بالثورات ضد الدولة العثمانية ، في محاولة التخلص من سيطرتها [١٢] ، وبالرغم من التجزئة التي عاشتها القبائل الكردية في المرحلة السابقة . الا انها ظهرت حالة جزئية لأنشاء كيانات مستقلة ما بين القرنيين السادس عشر والتاسع عشر ، افرزت النجاح بتأسيس امارات ذات طابع قبلي انتشرت في شمال العراق ، بسبب انشغال الدولة العثمانية بحروبها مع الدول الاوربية وضعف سيطرتها المركزية على اقاليمها الجنوبية في البلاد العربية ، فظهرت امارات الى

---

[١٠] فايز عبدالله العساف ، الاقليات واثرها في استقرار الدولة القومية (اكراد العراق نموذجاً) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى كلية الآداب ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الشرق الاوسط ، مصر ، ٢٠١٠ ، ص ٣٣ .

[١١] نبيل زكي ، المصدر السابق ، ص ٣١ .

[١٢] حامد محمود عيسى ، المشكلة الكردية في الشرق الاوسط منذ بدايتها حتى سنة ١٩٩١ ،مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص٢١ -٢٢ ؛ وليد حمدي ، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية – دراسة تاريخية وثائقية ، سجل العرب ، لندن ، ١٩٩٢ ، ص ١٧ – ١٨ .

الوجود مثل الامارة السورانية في راوندوز [١٣] والامارة البهدينانية[١٤] في العمادية والامارة البابانية [١٥] في السليمانية فضلاً عن وجود بعض الامارات الصغيرة في الدولة العثمانية وايران [١٦].

نتيجة للكراهية الذي انغرست عند العشائر الكردية لا سيما رؤساؤها تجاه الدولة العثمانية في بداية الحرب العالمية الاولى ١٩١٤ بسبب عدم استطاعتهم من مغادرة كردستان الى ملاذ آمن يقيهم من مآسي الحرب وخرابها ، فضلاً عن تعرض الكثير من الزعماء والشيوخ الى الاهانات والابتزاز من الحكومة العثمانية ، الامر الذي ادى الى محاولة بعض هؤلاء الشيوخ والزعماء الى الاتصال بالروس طالبين مساعدتهم في التخلص من السيطرة العثمانية مقابل تقديم المساعدة للروس في الحرب العالمية الاولى ، فقد حدثت الحركة الاولى في بداية الحرب العالمية الاولى بقيادة الشيخ عبدالسلام البارزاني[١٧] لكنه لم يختر الوقت المناسب لثورته ، أذ ان الجيش العثماني كان في الموصل متوجهاً الى روسيا ولقرب الموصل على منطقة بارزان فقد استطاع الجيش العثماني من القضاء على حركة عبدالسلام والقبض عليه واعدامه[١٨] ، وكانت هناك تقسيمات سرية بين الدول الاوربية للوطن

---

[١٣] الامارة السورانية : سميت بهذا الاسم نسبة الى شخص يدعى كولوس هي تشمل العشائر التي سكنت المحافظات السليمانية واربيل وكركوك وديالى وقسم من ايران . مديرية الاستخبارات العسكرية ، العشائر الكردية في العراق ، د . م ، د. ب ، د. ت ، ص ٨.

[١٤] الامارة البهدينانية : سميت بهدينان نسبة الى امرائها البهائيين، وهم ينتمون الى جدهم بهاء الدين من نسل العباسيين ، وهي تكون قسما مهماً من شمال العراق ، وتشمل امارات داسن و شومش والسليفاني من ضمنها زاخو والسندي وشيروان . المصدر نفسه ، ص ٧ .

[١٥] الامارة البابانية : ظهرت في كردستان الجنوبية ، اسسها بابا سليماني في بلدة شهر بازار اوائل القرن الثامن عشر ومن اشهر امرائها عبدالرحمن باشا البابان . محمود الدرة ، القضية الكردية والقومية العربية في معركة العراق ، د . م ، د ، ب ، د ت ، ص ١٦ .

[١٦] شذى فيصل رشو العبيدي ، اكراد العراق في العلاقات العراقية الايرانية ١٩٥٨ - ١٩٧٥ ، مجلة اداب ذي قار ، العدد/٦/ ، مجلد /٢ / ، حزيران ٢٠١٢ ، ص٢٣٦ .

[١٧] عبدالسلام البارزاني : هو عبدالسلام بن محمد بن عبدالسلام بن عبدالله بن الملا بكر المعروف بتاج الدين البارزاني ، وهو من زعماء وعشائر بارزان الكردية قاد حركة ضد الدولة العثمانية تم القضاء على حركته والقي القبض عليه واعدامه في ٤ ايلول ١٩١٤ .محمد علي الصويركي الكردي ، الموسوعة الكبرى لمشاهير الكرد عبر التاريخ ، م ٣ ، ط ١ ،الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٨، ص ١١١.

[١٨] يعقوب العتيقي ، المصدر السابق، ص ص٢٤ - ٢٥

العربي بموجب اتفاقية سايكس – بيكو[١٩] والزعماء الاكراد لم يعرفوا بهذه التقسيمات التي تمت بين الدول الاوربية التي وضعت شمال العراق تحت النفوذ الفرنسي ، لكن البلاشفة الذين قادوا المرحلة الثانية واسقطوا الحكومة المؤقتة وكشفوا عن هذه الاتفاقية بعد ثورة اكتوبر ١٩١٧[٢٠] واصبحت الفرصة مؤاتية للمطالبة بحقوقهم القومية عندما دخلت القوات البريطانية بغداد في ١١ آذار ١٩١٧ ، لا سيما بعد اعلان البريطانيين في بيانهم للعراقيين بعد دخول قواتهم بغداد ، والتي ابدوا تعاطفهم مع مطالب العرب الحصول على الاستقلال ، الامر الذي احيا طموحات الاكراد للمطالبة بالاستقلال[٢١].

استطاعت القوات البريطانية في الحاق هزيمة بالجيش العثماني في نهاية تشرين الاول ١٩١٨ جنوب كردستان ، وفي تشرين الثاني من العام نفسه الغت بريطانيا منصب الحاكم العثماني في السليمانية وأمرته بتسليم امور ادارة المنطقة الى سلطة

---

[١٩] اتفاقية سايكس بيكو :اتفاقية بريطانية - فرنسيه – روسية عقدت بين الاطراف الثلاثة في ايار ١٩١٦ في لندن ، والتي قسمت املاك الدولة العثمانية ، عند انتهاء الحرب العالمية الاولى ، اذ قسمت الوطن العربي على النحو التالي ، وسط وجنوب العراق تحت السيطرة البريطانية ، اما شمال العراق وسوريا ولبنان تحت السيطرة الفرنسية، اما فلسطين اعتبرت منطقة دولية. عبدالرزاق محمد الاسود ، موسوعة العراق السياسية ، م٢ ، دار العربية للموسوعات ، بغداد ، ١٩٨٦ ، ص١١١ ؛
Lokman I. Meho, The Kurds And Kurdistan, London,p. 14.

[٢٠] ثورة اكتوبر ١٩١٧ :بدأت الثورة عندما قرر عدد من العمال بالإضراب مما اثار حفيظة القيصر نيقولا الثاني الذي امر الجيش بقمع الاضراب ، لكن اغلب الجيش تعاطف مع العمال ورفضوا اطلاق النار على الشعب الروسي ، واخذ الجيش بالتمرد ضد القيصر اجبره التخلي عن عرشه ، تم تشكيل حكومة من سوفييت بترو غراد التي تمثل العمال والجنود والحكومة المؤقتة ، وكان احد فصائل الرئيسة للسوفييت بترو غراد مجموعة تسمى البلاشفة برئاسة فلاديمير لينين ، وفي اكتوبر عام ١٩١٧ استطاع لينين السيطرة على الحكومة واصبحت روسيا اول دولة= =شيوعية في العالم . للمزيد من المعلومات عن ثورة اكتوبر ينظر : ليون تروتسكي ، تاريخ الثورة الروسية ، ترجمة : اكرم ديري – الهيثم الايوبي ، المؤسسة العربية للدراسات ، بيروت ، د. ت ، ص ص ٣ – ٢٨٦.

[٢١] عبدالرحمن ادريس صالح البياتي ، سياسة بريطانيا تجاه كرد العراق ١٩١٤ – ١٩٣٢ رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية التربية - ابن رشد - جامعة بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ٦٢ -٦٥ .

الشيخ محمود الحفيد[٢٢] الذي بعث برسالة الى الحكومة البريطانية معبراً عن رغبته في ادارة جنوب كردستان باسم الحكومة البريطانية في العراق ، وكان اقوى شخصية سياسية ، ولذلك ابدت بريطانيا موافقتها ، باعتبار ان المنطقة بحاجة الى قوات كبيرة لحماية السليمانية ودعم الامن في المناطق الجبلية [٢٣].

شعر البريطانيون بعد مدة قصيرة من تقرب الشيخ محمود الحفيد الى السلطة واتساع نفوذه ، اذ راودته فكرة ان السكان الذين يعيشون في جنوب كردستان لهم الحق في الاستقلال ، لذلك اخذت بريطانيا على عاتقها بتقيد سلطته من خلال اتخاذها قرارين مهمين : اولهما تغير الضابط السياسي البريطاني في السليمانية ، وثانيهما ان يسمح لعدد من المناطق والقبائل التي انضمت الى الشيخ محمود الحفيد بالانفصال عنه[٢٤].

كان خيار المواجهة الكردية البريطانية قد اقترب لاسيما بعد الكمين الذي قام به محمود الحفيد مع اتباعه لرتل بريطاني بالقرب من جمجمال ، على اثر هذا الكمين بدأت القبائل بإعلانها التأييد للشيخ محمود الحفيد[٢٥] ، مما ادى الى الاصطدام مع بريطانيا التي فوجئت باعتقال جنودها في السليمانية ، وعندما حاولت قوة بريطانية من

---

[٢٢] محمود الحفيد : ولد في السليمانية عام ١٨٨٤ ، درس علوم الفقه والشريعة واتقن العربية والفارسية والتركية ، سجن في الموصل عام ١٩٠٩ على اثر مقتل ابيه اطلق سراحه ١٩١٠ عين حاكماً على السليمانية من قبل العثمانيين ، وعندما سيطرت بريطانيا على العراق ، فعينوه حاكماً على منطقة السليمانية ، ولعدم إذعانه لسياسة بريطانيا ، حاول إقامة حكومة كردية ، ودخل في معارك متعددة مع الحكومة العراقية وبريطانيا ، فجرح على أثرها ، فألقي القبض عليه ، وحكم بالإعدام ثم خفف الحكم عنه الى عشر سنوات ، وغرامة قدرها عشرة الاف روبية وأبعد إلى الهند ، ثم أعيد إلى السليمانية عام ١٩٢٢ ليقود الاكراد من جديد ، توفي عام ١٩٥٦ . حسن لطيف الزبيدي موسوعة السياسة العراقية ، ط ٢ ، شركة العارف ، بيروت ، ٢٠١٣ ،ص ص ٥٦٨ – ٥٦٩ ؛ محمد على الصويكري ، المصدر السابق ، ص ٢٩٦.

[٢٣] عثمان علي ، الحركة الكردية المعاصرة ، ط٣ ، مكتب التفسير ، اربيل ، ٢٠١١ ،ص٢٩٢.

[٢٤] جرجيس فتح الله ، يقظة الكرد - تاريخ سياسي ١٩٠٠ – ١٩٢٥ ، ط١ ،ئاراس ، اربيل ،ص ص٢١٩ – ٢٢٤.

[٢٥] ديفيد مكدول ،تاريخ الاكراد الحديث ، ترجمة : راج ال محمد ، دار الفرات ، العراق ، ١٩٩٣ ،ص٢٥٣.

اعادة السلطة للمدينة لحقت بهم هزيمة على ايدي المقاتلين الاكراد ، فضلا عن انتشار القتال في اماكن اخرى في كويسنجق وراوندوز واربيل وزاخو والعمادية ومزروكة وسواره توكه[٢٦]، وبذلك اعلنت المقاومة الكردية ضد الاحتلال البريطاني عام ١٩١٩ بقيادة الشيخ محمود الحفيد[٢٧]، ارسل الشيخ احمد البارزاني[٢٨] برسائل الى مجموعة من العشائر في منطقة بادينان طالباً مساندتهم للشيخ محمود الحفيد ، ومن جهة اخرى قام بأرسال قوة من المقاتلين البارزانيين ليؤلفوا قوة فعالة في مواجهة البريطانيين ، وهذا الموقف عبر عن وحدة الشعور القومي للأكراد ومدى تأثيره على دعم معنويات الشيخ محمود الحفيد [٢٩] ، وقد عد البريطانيون ان ما قام به الشيخ محمود الحفيد أمراً خطيراً يشكل تهديداً لمصالحهم بشكل مباشر في المنطقة ، فقامت القوات البريطانية في حزيران ١٩١٩ بتطويق قوات الشيخ محمود في مفرق بازيان في قره داغ ، وقد اسر الشيخ محمود وحكم عليه بالإعدام لكنه خفف الى السجن المؤبد ، ثم نفي الى جزيرة اندوان في الهند [٣٠].

---

[٢٦] محسن طاهر قادر علي البرزنجي ، حركة الشيخ محمود الحفيد في المصادر العراقية ١٩١٤ – ١٩٣٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى مجلس معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، ٢٠٠٥ ، ص ٦٩ ؛ نبيل زكي ، المصدر السابق ، ص ٤٩.

[٢٧] كافي سلمان مراد الجادري ، شمال العراق في سنوات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٥ دراسة تاريخية سياسية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة مجلس معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، ٢٠١٢ ، ص ١ .

[٢٨] الشيخ احمد البارزاني : ولد عام ١٨٩٧ وهو أخ غير الشقيق للملا البارزاني، تمرد ضد النظام الملكي ،سجن عام ١٩٤٦ ، وأطلق سراحه بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، حاول التوسط بين اخيه الملا البارزاني وعبدالكريم قاسم لكنه لم يوفق ، أيد عبد السلام محمد عارف في إقصاء البعثيين في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣م . حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الاحزاب السياسية ، ط٢ ، المعارف ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص ص٢٣١ – ٢٣٢ ؛
Michael M Gunter The A to Z of Kurds, Toroto ,2009.p.21.

[٢٩] محسن البرزنجي ، المصدر السابق ، ص٧٠ .

[٣٠] عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي ١٩٢١ - ١٩٥٨ ، ج١ دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، د.ت ،ص ٢٧١ ؛ عثمان علي ، المصدر السابق ، ص ص٢٩٩ -٣٠٠.

خلال مؤتمر سان ريمو الذي عقد في ٢٤ –٢٥ نيسان ١٩٢٠ ، حصلت بريطانيا على ولاية الموصل واقتطاعها من فرنسا حسب الاتفاق المبرم بينهما، والتي ادت الى ظهور خلاف قوي بين بريطانيا والدولة العثمانية حول مطالبة الاكراد بتكوين دولة خارج اطار الدولة العثمانية ،فضلاً عن الصراع حول القضية الرئيسة التي سميت بمشكلة الموصل[٣١] .

اما معاهدة سيفر[٣٢] فقد جسدت في ١٠ اب ١٩٢٠ في موادها (٦٢ –٦٣ – ٦٤) التي تناولت مشكلة الاكراد بتهيئة ادارة ذاتية للأراضي التي تسكنها الغالبية الكردية التي تقع شرق الفرات وجنوب حدود ارمينيا وشمال حدود تركيا مع سوريا والعراق ، فحسب المادة ٦٤ من المعاهدة فانها شجعت الاكراد على الانفصال عن الدول المرتبطين معها[٣٣]. عقدت بريطانيا مؤتمر القاهرة [٣٤] ، من ١٢ – ٣٠ آذار ١٩٢١ برئاسة وزير المستعمرات البريطاني المستر ونستون تشرشل

---

[٣١] سلام ناوخنوش ، احتلال وتقسيم كردستان ، ط١ ، التفسير ، اربيل ، ٢٠٠٢ ، ص ٧١ .

[٣٢] معاهدة سيفر: فقدت الدولة العثمانية إمبراطورتيها ما عدا القسطنطينية وشاطئ بحر مرمره وشبه جزيرة غاليبولي ،كما فقدوا ممتلكاتهم في اسيا، واستقلت الحجاز ووضعت سوريا وفلسطين والعراق تحت الانتدابين البريطاني والفرنسي ، وعهد الى اليونان بإدارة اقليم ازمير، واعطيت كردستان استقلالاً ذاتياً . شوقي عطاالله الجمل ، عبدالله عبدالرزاق ابراهيم ، تاريخ اوربا من النهضة حتى الحرب الباردة ، المكتب المصري ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٤٩ .

[٣٣] وزارة الخارجية ، معهد الخدمة الخارجي ، المصدر السابق ، ص ٨ ؛ حيدر زكي عبدالكريم ، المصدر السابق ، ص ١١٣؛ كافي سلمان مراد الجادري ، موقف الحكومة العراقية من القضية الكردية في العراق في المرحلة الاولى من عهد الاستقلال ١٩٣٢ – ١٩٣٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، ٢٠٠٦ ،ص ص١٥ - ١٦ .

[٣٤] مؤتمر القاهرة : نوقش فيه عدة مواضيع لها علاقة بالمستعمرات البريطانية ولا سيما بعد الثورات على القوات في تلك المستعمرات لوضع حلول مناسبة لاجهاض تلك الثورات ، اما فيما يتعلق بالعراق فقد نوقشت الامور التالية : اسماء المرشحين لحكم العراق ، وكذلك خفض القوات البريطانية في العراق الى الثلث ، وعلاقة الاكراد بالعراق ،وحضر المؤتمر، ١- برسي كوكس المعتمد السامي ٢ – جعفر العسكري وزير الدفاع ٣ - ايلمر هولدن ٤ – ساسون حسقيل وزير المالية ٥- مستر آيدن مستشار وزير الدفاع ٦ – المستر سليتر انكستن وزير الاشغال ٧– مس بيل السكرتيرة الشرقية للمعتمد السامي . رجاء حسين خطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من ١٩٢١ – ١٩٤١ ، دار ا لحرية ، بغداد ، ١٩٧٩ ، ص ٢١ ؛ عبدالرزاق محمد اسود ، المصدر السابق ، ص ص ٤٢٨ – ٤٢٩ .

(wanustun tshrshl)[٣٥] ، والذي كان اساسه وضح الحلول للثورات القائمة في المستعمرات البريطانية ، وحضره الممثلون العسكريون والسياسيون البريطانيون في مناطق الشرق الاوسط ، جرى خلاله بحث قضايا مهمة منها تأزم الوضع البريطاني في العراق ومن بينها المشكلة الكردية وعلاقتها بالعراق ، فقد اجتمع مجلس الوزراء للحكومة المؤقتة في ١٠ تموز ١٩٢١ ناقش فيه كتاب سكرتير المعتمد السامي في العراق ، اذ نصت الفقرة الثانية منه المسألة الكردية ، موضحة انه مادامت الحكومة البريطانية تسمح للمناطق الاشتراك في الانتخابات المجلس التأسيسي حسب ما ورد في معاهدة سيفر فان مجلس الوزراء رأى ان لتلك المناطق الحرية للاشتراك في الانتخابات ، اذ ان الحكومة العراقية كانت راغبة الانضمام معها وعدم انفصالها عنها [٣٦].

كل المراحل التاريخية التي تعايش بها الأكراد على ارض العراق ، عاشوا كعراقيين ، لهم الحق في الدفاع عن العراق عندما يتعرض الى اي اعتداء ،فقد اكدت المواقف بأن الأكراد حصلوا على حقوقهم القومية ، وكذلك لهم الحق في الدفاع عن ارضهم والقاطنين فبها عندما تتعرض لأي هجمة خارجية تحاول سلب ارضهم منهم .

ثانياً : تطور المسألة الكردية في العهد الملكي ١٩٢١ – ١٩٥٨

---

[٣٥] ونستون تشرشل : ولد عام ١٨٧٤ ، سياسي بريطاني ، ينتمي الى اسرة مارلبورو، تولى وزارة الحربية عام ١٩١١-١٩١٥، استلم بعد ذلك وزارة التموين ١٩١٧، ثم تولى وزارة الحربية والطيران بين عام ١٩١٨ -١٩٢١ ، تولى وزارة المستعمرات بين عامي ١٩٢١-١٩٢٢، تولى منصب رئيس الوزراء بين عام١٩٤٠و١٩٤٥ ، توفي عام١٩٦٥،= =ياسر حسين ، ٢٤ شخصية سياسية هزت البشرية ، ط ٢ ، مركز الراية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ،ص ص١٤٩– ١٥٠.للمزيد من المعلومات ينظر : محمد يوسف ابراهيم القريشي ، ونستون تشرشل ودوره في السياسة البريطانية حتى عام ١٩٤٥ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ص١- ١٨٥.

[٣٦] ماجد عبدالرضا ، القضية الكردية في العراق ، ط١ ، الطريق الجديد ، بغداد ، ١٩٧٥، ص ص٥٧– ٥٨ .

بعد تتويج فيصل الاول [٣٧] ملكاً على العراق في ٢٣ آب ١٩٢١، اطمأنت

بريطانيا لاستكمال ما جاء من قرارات مؤتمر القاهرة ، بربط العراق بمعاهدات غير متكافئة عبرت عن النوايا الحقيقية لبريطانيا فيما يتعلق بالأكراد ، فقررت الحكومة اعادة الشيخ محمود الحفيد من منفاه بالهند عام ١٩٢٢ ، وقبل وصوله بغداد في ١٣ ايلول من العام نفسه زار امارة الكويت تلاها اجتماع بينه وبين المندوب السامي البريطاني برسي كوكس([٣٨]) وبعدها مع الملك فيصل الاول وذلك للاستفادة منه في حماية الحدود من هجمات الاتراك، وقامت بريطانيا بتعينه حاكماً على السليمانية ، لكنه انتفض عليهم من جديد ، وقام بتشكيل حكومة مكونة من ثمانية وزراء ، في ١٠ تشرين الثاني ١٩٢٢ [٣٩] .

ومن خلال عقد بريطانيا معاهدة مع العراق في تشرين الاول ١٩٢٢ ، تضمنت ابرام المعاهدة بما يحيط العراق من مشاكل لا سيما مشكلة الموصل ، والتي عدها العراق اعترافاً رسمياً باستقلال العراق ، بينما نظر اليها الاكراد هي تراجع بريطانيا

---

[٣٧] فيصل الاول :- ولد في الطائف عام ١٨٨٣ ، وهو الابن الثالث للشريف حسين ، أصبح ملك على دمشق بعد الثورة العربية عام ١٩١٦، وفي تموز ١٩٢٠، أخرجه الفرنسيون من سوريا، توج ملكاً للعراق في آب ١٩٢١، توفي في أيلول ١٩٣٣. للمزيد ينظر :علاء جاسم الحربي ، رجال العراق الملكي ، ط١، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠٠٤ ، ص١٣-١٨ ؛ عبد الفتاح أبو عيشه، موسوعة القادة السياسيين عرب وأجانب ، دار أسامة ، الاردن ، ٢٠٠٢ ، ص٢٣٩.

[٣٨])برسي كوكس: ولد في مدينة هيرنكل عام ١٨٦٤، التحق بالأكاديمية في سانت هيرس ،تدرج في المناصب حتى أصبح وزيراً للخارجية في حكومة الهند ، عُيِّن مستشاراً في الحملة البريطانية على العراق ، ساهم في تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة . للمزيد من المعلومات ينظر : منتهى عذاب ذويب، برسي كوكس ودوره في السياسة العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة ،مقدمة الى كلية الآداب، جامعة بغداد ،١٩٩٥، ص ص٦-٢٦٢.

[٣٩] عبدالرزاق الحسني ، العراق في دوري الاحتلال والانتداب ، ج ١ ،العرفان ، صيدا ، ١٩٣٥

، ص ٣٠١ ؛ حامد محمود عيسى ، المصدر السابق ، ص ١٠١ – ١٠٢ ؛ ليلاف حمد أمين عزيز ، الحقوق السياسية في الدول التي تضم كردستان (دراسة تحليلية مقارنة) ، مكتب الفكر ، سليمانية ٢٠٠٧ ، ص ٢٧ ؛

Kerim Yildiz , The Kurds in Iraq past , present and future ,London ,p.13.

والحكومة العراقية عن وعودهما السابقة ، اذ صدر تصريح عراقي – بريطاني مشترك في ٢٢ كانون الاول ١٩٢٢ ، جاء فيه " **تعترف حكومة صاحب الجلالة البريطانية والحكومة العراقية بحق الاكراد القاطنين ضمن حدود الدولة العراق، في تأسيس حكومة كردية ضمن هذه الحدود** " [٤٠] ، كما تضمنت الاتفاقية في البنود العسكرية الى المشكلة الكردية ، وذلك من خلال مساعدة العراق عسكرياً عن حدوده ، فضلاً عن مساعدته في القضاء على التمردات التي تواجه الحكومة[٤١] ، واتخذت الحكومة البريطانية خطوة اخرى لتأكيد نفوذ الحكومة العراقية في كردستان بالحاق السليمانية ضمن الادارة العراقية ، اسوة بالألوية العراقية الاخرى ، بدلاً من ابقائها تحت الادارة المباشرة للمندوب السامي البريطاني في العراق هنري دوبس [٤٢]، الا ان معاهدة لوزان [٤٣] التي عقدت مع مصطفى كمال اتاتورك في ٢٤ تموز ١٩٢٣ ([٤٤]) الغت معاهدة

---

[٤٠] كافي الجادري ، موقف الحكومة العراقية من القضية الكردية ، ص ٢٦ .

[٤١] حامد محمود عيسى ، المصدر السابق، ص ص ١٠٢ – ١٠٣ .

[٤٢] هنري دوبس: ولد عام ١٨٧١ ، يعتبر من كبار موظفي حكومة الهند البريطانية ، كان ذو خبرة في الشؤون المالية ، وصل العراق في كانون الثاني ١٩١٥، اصبح مسؤول الواردات في العراق بعد احتلاله بشكل كامل ،، اصبح المندوب السامي في العراق عام ١٩٢٣ بعد برسي كوكس ، كان من صانعي السياسة البريطانية في العراق. احمد محمد امين ،موقف مجلس النواب العراقي من القضية الكردية في العراق ١٩٢٥ – ١٩٤٥ ، د.ن ، السليمانية ، ٢٠٠٧ ص ٥١.

[٤٣] معاهدة لوزان : وهي بين بريطانيا وفرنسا وأيطاليا واليابان ورومانيا ويوغسلافيا واليونان والدولة العثمانية ، وكان لبعض فقرات هذه المعاهدة علاقة بمشكلة الموصل ، فالفقرة الثانية من المادة الثالثة تتضمن على ترسيم خط الحدود بين تركيا والعراق بترتيب ودي بين تركيا وبريطانيا خلال تسعة أشهر ، بعد أن أقرت من قبل الدولة الموقعة عليها ، واجهضت هذه المعاهدة البنود الخاصة بمعاهدة سيفر والتي تناولت المشكلة الكردية . ليلاف حمد امين عزيز ، المصدر السابق ، ص ١٣١ ؛ فاضل حسين ، مشكلة الموصل ، ط٢ ، بغداد ، مطبعة أسعد ، ١٩٦٧ ، ص ص ٣٨ - ٣٩ .

[٤٤]) مصطفى كمال اتاتورك : ولد في مدينة سيلانيك عام ١٨٨١ من عائلة متوسطة الدخل ، ودخل المدرسة الرشدية العسكرية ، التحق عام ١٨٩٩ بالكلية الحربية في اسطنبول وتخرج منها عام ١٩٠٥ ، ، ثم ارسل الى دمشق للالتحاق بالجيش الخامس هناك ، ومن ثم نسب للعمل في الجيش الثالث في مقدونيا عام ١٩٠٧ ،اتصل هناك بجمعية الاتحاد والترقي ،بعدها ترك العمل السياسي واتجه الى الامور العسكرية ، وقد ذهب لاول مرة الى اوربا عام ١٩١٠ لحضور مناورات الجيش الفرنسي ، ساهم مصطفى كمال في الحرب العثمانية الايطالية عام ١٩١١ في ليبيا ، عام ١٩١٦ تولى قيادة منطقة ديار بكر ، وعين قائداً للجيش السابع في سوريا، ، ارسل بمهمة رسمية الى منطقة سامسون في ١٩ مايس ١٩١٩ ، حيث بدأ فور

سيفر لتقضي على احلام الاكراد بالاستقلال الذاتي ، وذلك عندما خلت من موادها المئة والثلاثة والاربعين من أية اشارة للمشكلة الكردية [٤٥] ، كما اقدمت الحكومة البريطانية بصفتها الدولة المنتدبة على العراق في ٢٤ شباط ١٩٢٦ مذكرة عن إدارة المناطق الكردية في العراق الى عصبة الامم، استعرضت خلالها معلومات مهمة عن التدابير الادارية التي اتخذتها لتأمين الضمانات اللازمة بتعيين الموظفين الذين هم من أصل كردي لإدارة مناطقهم، ونشر التعليم في المدارس وجعل اللغة الكردية اللغة الرسمية في الدوائر والمؤسسات في المناطق الكردية، واوضحت المذكرة في فقرتها الرابعة إن ثلاثة وأربعين من مجموع سبعة وخمسين موظفاً مستخدمين من قبل وزارتي المالية والداخلية في المناطق الكردية هم كرد، في حين هناك تسعة موظفين كرد مستخدمين في الوظائف نفسها داخل المناطق غير الكردية، وأشارت الى انه يجري العمل تدريجياً لتخفيض عدد الموظفين غير الكرد المستخدمين في المناطق الكردية، ليحل محلهم من تتوفر لديه المؤهلات والرغبة في الوظيفة من الكرد انفسهم، واشارت المذكرة الى حصتهم في الاشتراك في ادارة الحكومة المركزية، وكذلك في الجيش والشرطة باخذ نسبتهم حسب مجموع السكان ، وأكدت المذكرة على مشاركتهم في وزارة العدل. ولم تغب عن صفحات تلك المذكرة مسائل اخرى شملت مجالس دوائر اخرى استخدم فيها موظفون كرد، وسياسة التعليم المطبقة وقضايا تخص الصحافة والمدارس. وأشارت المذكرة أيضاً الى ان الحكومة العراقية تقدر تماماً ما يترتب عليها من مسؤولية تجاه طموحات الاكراد ، وتضمنت في ذلك الخصوص اقتباسات لبعض عبارات الملك فيصل الاول، واحدى الفقرات من حديث عبدالمحسن السعدون[٤٦] رئيس

وصوله بالعمل على تنظيم وقيادة فصائل الحركة الوطنية التركية . قاسم خلف عاصي الجميلي، تطورات واتجاهات السياسة الداخلية التركية، ١٩٢٣- ١٩٢٨، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٥ ، ص ٢٥.

[٤٥] كمال مظهر احمد ، كردستان في سنوات الحرب العامية الاولى ، ترجمة: محمد الملا عبدالكريم ، المجمع العلمي الكردي ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص٣٥١ .

[٤٦] عبدالمحسن السعدون : ولد في الناصرية عام ١٨٧٩ ،تخرج من المدرسة الحربية في اسطنبول ، ثم دخل بعدها في الاكاديمية العسكرية وتخرج منها برتبة ملازم ثان ، دخل مجلس المبعوثان نائباً عن المنتفق ، اعيد انتخابه في المجلس عام ١٩١٩ ، اصبح وزيراً للداخلية في وزارة ياسين الهاشمي ١٩٢٤ - ١٩٢٥، اسس حزب التقدم تقلد اربعة مرات رئاسة الوزراء،

الوزراء العراقي في مجلس النواب بتاريخ ٢١ كانون الثاني ١٩٢٦، والذي أكد فيه ضرورة اعطاء الاقليات العراقية حقوقها بما فيهم الاكراد[٤٧].

اشغلت حركة الشيخ محمود الحفيد الوزارات العراقية المتعاقبة ، لذلك قام المستشار البريطاني المستر كورنواليس (Kurnwalis)[٤٨] وسكرتير المعتمد السامي والمفتش الاداري البريطاني للواء السليمانية بزيارة الحفيد والاجتماع به والتوصل الى صيغة اقرار بعض المواد بين الطرفين في ٩ تشرين الاول ١٩٢٦، اذ تضمن الاتفاق على مايلي:[٤٩].

اولاً: لا يدخل الحفيد ولا بعض اقاربه في الاراضي العراقية الا بأذن الحكومة العراقية.

ثانياً: تعهد الحفيد بعدم التدخل في امور الحكومة العراقية ، وعدم تشجيعه اي احد اياً كان في السليمانية او غيرها ، وعدم الاشتراك باي عمل سياسي.

ثالثاً: ارسال الحفيد لنجله بابا علي الى بغداد للتعلم تحت رعاية الحكومة العراقية.

رابعاً: ان لا يكون لعفو الحكومة من الوجهة السياسية اي تأثير على حقوق الغير ممن يريد مراجعة المحاكم العراقية.

انتحر عام ١٩٢٩. حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، ص ص ٤٠٣ – ٤٠٤

[٤٧] عبدالرزاق الحسني ، العراق في دوري الاحتلال والانتداب ، ج ١ ، ص ص ٣٠٦ – ٣٠٩ ؛ عبدالرحمن ادريس صالح ، المصدر السابق ، ص ص ٣١٢ – ٣١٣ .

[٤٨] كورنواليس : كان عضواً في المكتب العربي ، الذي تألف في القاهرة، أثناء الحرب العالمية الأولى قاتل إلى جانب فيصل في ثورة الحجاز عام ١٩١٦ ساهم في مؤتمر القاهرة عام ١٩٢١ عمل مستشاراً لوزير الداخلية مدة ١٥ عاما ، له دور كبير في القضاء على حركة آيار ١٩٤١ كونه السفير البريطاني في العراق . محمود شبيب، أسرار عراقية في وثائق انكليزية و ،عربية والمانية ١٩١٨ -١٩٤١ ، مطبعة سلمى ، بغداد ، ١٩٧٧ ، ص٥٣ ؛ مؤيد إبراهيم الوندواوي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية١٩٤٤-١٩٥٨ ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ،١٩٩٢ ، ص٣١ .

[٤٩] عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي ، ج٢، ص ص ١٢٢-١٢٣ .

خامساً: أعادة املاك الحفيد والعفو عن بعض اتباعه .

بعد حسم مشكلة الموصل والتوقيع عليها في ٥ حزيران ١٩٢٦ ، والتي دخلت حيز التنفيذ في ١٨ تموز من العام نفسه طالبت بريطانيا من رئيس الوزراء العراقي عبدالمحسن السعدون بإصدار قرار يوافق عليه مجلس النواب العراقي ، يوضح فيه سياسة الحكومة العراقية تجاه الكرد بتحقيق الوعود التي صرحت بها لجنة التحقيق في مسألة الحدود بين العراق وتركيا، كما طالب هنري دوبس وكيل المندوب السامي البريطاني في بغداد الحكومة العراقية بأنشاء مكتب في بغداد لترجمة الكتب الرسمية والقوانين باللغة الكردية، ووجهت عناية وزراء التربية والاشغال لتوجيه اهتمام خاص باحتياجات منطقة شمال العراق من القضايا التعليمية والخدمات الاخرى ، وسعت السلطات البريطانية الى حث الحكومة العراقية على إصدار القرارات، وإتخاذ الوسائل المناسبة تجاه الكرد، وذلك لإدراج تلك المبادرات في ضمن التدابير الادارية البريطانية

المتعلقة بالمنطقة الكردية، وكانت اهم تلك المقترحات هي([٥٠]):

اولاً : تأسيس مؤسسة خاصة لمهمة الاشراف على شؤون التعليم في الالوية الشمالية وتكون مركزها في احد الالوية الشمالية.

ثانياً : فتح مدرسة لتدريب المعلمين .

ثالثاً : فتح مدرسة للبنات.

رابعاً : فتح المدارس الابتدائية في المناطق التي تحتاج اليها .

خامساً : فتح المدارس الثانوية.

---

[٥٠]) عمر محمد محمد كريم ، القضية الكردية في سياسة الحكومة العراقية ١٩٣٢ ، ١٩٤٥ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ،مقدمة الى جامعة سانت كلمنتس، كردستان ، ٢٠٠٩ ،ص٣١.

كانت السياسة البريطانية تجاه الكرد، ذات اتجاهين ، ففي الوقت الذي ساندت فيه الحكومة العراقية لقمع الحركات الكردية من جهة ، فقد حافظت من جهة اخرى على علاقاتها مع بعض الاطراف الكردية ، واخذت تطالب الحكومة العراقية بتنفيذ ما عليها من التزامات تجاه الكرد، وذلك للاحتفاظ بالمشكلة الكردية ورقة لمجابهة أي صعوبات قد تواجهها مستقبلاً في بغداد[٥١].

قدم ستة من النواب الاكراد في المجلس النيابي في شباط ١٩٢٩ مذكرة طالبوا

فيها تشكيل وحدة ادارية كردية خاصة تتمتع بالاستقلال الذاتي ضمن الوحدة العراقية، لكن هذه المطالب رفضت من قبل الحكومة العراقية بتأثير المندوب السامي البريطاني[٥٢]، وعلى اثر ذلك قامت الحكومة العراقية بإخضاع الاكراد واحكام قبضتها على المناطق الكردية ، من خلال بناء المخافر الحدودية للشرطة والجيش ، الذي عدته العشائر الكردية استفزازاً ومنها عشيرة بارزان التي كان قائدها احمد البارزاني في المدة بين (١٩٢٧ – ١٩٣٢) [٥٣] ، وفي الوقت الذي وقعت المعاهدة العراقية البريطانية في ٣٠ حزيران ١٩٣٠ التي اصر فيها نوري السعيد([٥٤]) بتوقيعها في هذا التاريخ تيمناً بانطلاق ثورة العشرين في هذا اليوم ، فقد كانت المعاهدة بعيدة عن مناقشة احوال الاكراد ، كونها خلت من أي مادة باتجاه حقوق الاكراد ، الامر الذي دفع الاكراد في الالوية الشمالية الى معارضة المعاهدة ، اذ اصبحت مدينة السليمانية مركزاً لهذه المعارضة ، وعلى اثرها قامت بعض الشخصيات من لواء

---

[٥١] عبدالرحمن ادريس صالح ، المصدر السابق ، ص ص ٣٠٩– ٣١٢

[٥٢] احمد عبدالرحيم مصطفى ، الاكراد والوحدة الوطنية في العراق ، مجلة السياسة الدولية ، (مصر) ، العدد ٢٣ ، كانون الثاني ١٩٧٠ ،ص ٣٢ .

[٥٣]سعد ناجي ، العراق والمسألة الكردية ، دار السلام ، لندن ، ١٩٩٠ ، ص ٢١.

[٥٤]) نوري السعيد ، ولد في بغداد عام ١٨٨٨، دخل المدرسة الحربية في استانبول عام ١٩٠٣ ، وتخرج منها برتبة ملازم ثانٍ عام ١٩٠٦ ، ترقى في المناصب العسكرية ،وشغل رئاسة الوزراء أربعة عشر مرة خلال مدة الحكم الملكي ، قتل في ١٥ تموز ١٩٥٨. وزارة الدفاع، تاريخ القوات العراقية المسلحة ، ج١، ط١ ، الدار العربية ، بغداد ، ١٩٨٩، ، ص ص٢٢٠-٢٢١ .

السليمانية بإرسال برقيات احتجاج الى عصبة الامم والى رئيس الوزراء نوري السعيد بان المعاهدة لم تشر الى حقوق الاكراد لا من قريب ولا من بعيد ، مطالبين بتشكيل حكم ذاتي تحت الحماية البريطانية ، لكن الحكومة العراقية لم تلب طلبات الاكراد[٥٥] ، طالب الشيخ احمد البارزاني في نيسان ١٩٣١ عصبة الامم بتنفيذ قراراتها السابقة بإعلان الحكم الذاتي للأكراد، الا انها جوبهت بالرفض من قبل بريطانيا ، مما شجع الحكومة العراقية وبمساندة القوة الجوية البريطانية في قمع حركات التمرد في المنطقة الشمالية[٥٦].وكان للبارزانيين دور في التمردات التي قامت في شمال العراق ، اذ حدث التمرد البارزاني الاول في تشرين الثاني ١٩٣١ ، فقد اصبحت منطقة بارزان مسرحاً للمعارك الحربية بين السلطات العراقية والبريطانية والاكراد، فقد حاول الشيخ احمد البارزاني فرض سيطرته على مناطق بارزان والزيبار وبرادوست ، اذ احدثت هذه الحركات ردت فعل لتدخل السلطات الحكومية في الشؤون الكردية ، بعدها زار المسؤولين البريطانيين الشيخ احمد البارزاني لعقد اتفاق لوقف تمرد البارزاني ، والذي انتهى بقالفشل مما فسح للحكومة العراقية باستخدام القوة وبمساندة سلاح الجو البريطاني لإخماد تلك التمردات ، وانتهى التمرد في ٢٢ حزيران ١٩٣٢ ،ان من نتائجها القاء القبض على الشيخ احمد البارزاني والملا مصطفى البارزاني[٥٧] في حزيران١٩٣٢ونفيهم الى جنوب العراق، ثم العفو عنهم لاحقاً[٥٨]

---

[٥٥] كافي الجادري ، شمال العراق في سنوات الحرب العالمية الثانية ، ص٢٢ ؛ ماجد عبدالرضا ، المصدر السابق ، ص ٧٠ ؛

Kerim Yildiz .op. cit, p.13

[٥٦] سعد ناجي جواد ، المصدر السابق، ص ٢٠ .

[٥٧] الملا مصطفى البارزاني : ولد عام ١٩٠٤م في منطقة بارزان، عام ١٩٣١م، هرب إلى إيران مع اخيه احمد، انضم إلى جمهورية مهاباد ، ترأس الحزب الديمقراطي الكردستاني، تم ملاحقته من قبل القوات العراقية والقوات الإيرانية فاجبر على لجوئه إلى روسيا، قضى ١٢عاماً في المنفى ، عاد بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م ، قاد الحركة الكردية في نضالها في عقد الستينات، توفي عام ١٩٧٩. حسن الزبيدي ،موسوعة الاحزاب السياسية ، ص ص٢٣٣ – ٢٣٤؛

بعد دخول العراق عصبة الامم المتحدة في ٦ تشرين الاول ١٩٣٢ ، الذي اعلن فيه نهاية الانتداب البريطاني والاستقلال الشكلي للعراق ، وقد ادى انقلاب بكر صدقي[٥٩] عام ١٩٣٦ الذي عد اول انقلاب عسكري في العراق والمنطقة العربية ، حافزاً للحركة الوطنية الكردية معتقدين بان بكر صدقي ذو ميول قومية كردية [٦٠] ، على عكس ما اشارت اليه الكثير من الدراسات بان بكر صدقي لم تكن لديه طموحات سياسية قومية كردية ، وانما كان ضابط ركن قديراً وخبرة عسكرية جيدة وذا طموح كبير[٦١] .

ومع ذلك فان طموحات الاكراد لم تتوقف ، اذ حدث تمرد كردي اخر عام ١٩٤٣ بقيادة الملا البارزاني في منطقة بارزان ، عندما ارسل الملا البارزاني رسالة خاصة الى الحكومة العراقية ، مطالباً فيها بعودة اخيه الشيخ احمد البارزاني وجميع البارزانيين بالعودة من منفاهم الى ديارهم ،واطلاق سراح السجناء السياسيين من السجون العراقية وسحب القطعات العسكرية من المناطق المجاورة من منطقة بارزان ، وتزويد الاهالي بالمواد الغذائية ، لكن الحكومة رفضت مطالب الاكراد ، الامر الذي

Michael M .Gunter, op.cit,p.23

[٥٨] منذر الموصلي القضية الكردية في العراق (البعث والاكراد) ، دار المروة ، بيروت ، ٢٠٠٠، ص ٨١.

[٥٩] بكر صدقي : ولد في بغداد عام ١٨٩٠، تخرج من المدرسة الحربية في استانبول ١٩اب ١٩١٠ برتبة ملازم ثاني ، شارك في حرب البلقان ، انظم إلى الجيش العربي السوري في الاول من نيسان ١٩١٩ ، انظم إلى الجيش العراقي في ٦كانون الثاني ١٩٢١، ترقى في المناصب العسكرية ، حتى وصل إلى قائد الفرقة الثانية التي اشتركت في الانقلاب الذي أطاح بحكومة ياسين الهاشمي الثانية في ٢٩تشرين الأول ١٩٣٦، تسلم منصب رئيس أركان الجيش، واغتيل في ١١آب ١٩٣٧في الموصل ٠ للمزيد من المعلومات ينظر : صفاء عبد الوهاب= =المبارك ، انقلاب ١٩٣٦في العراق ، ممهداته ، أحداثه ، نتائجه، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة إلى كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٣ ، ص ص٦-٩٠ ؛ وزارة الدفاع ،المصدر السابق، ج٣ ، ص٦٢ .

[٦٠] وليد حمدي ، المصدر السابق ، ص٢٣٦.

[٦١] عبدالفتاح البوتاني ، غانم محمد الحفو ، الكورد والاحداث الوطنية في العراق خلال العهد الملكي ١٩٢١ ــ ١٩٥٨ ، ط ١ ، سبيريز للطباعة والنشر ، اربيل ، ٢٠٠٥ ، ص ٥٤ .

ادى الى قيام ذلك التمرد [٦٢]، وقد حاولت السلطات العراقية وبتحفيز من بريطانيا تهدئة الاوضاع ولا سيما بعد إصدار قرار في ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٤ في وزارة نوري السعيد الثامنة بالموافقة على اقامة ادارة خاصة مستقلة في المناطق الكردية ، مع اشراف موظفين مدنيين لهذه المناطق ، والعفو عن البارزانيين ، والموافقة على حضور الملا البارزاني الى بغداد ، هذه الامور ادت الى تقارب وجهات النظر بين الطرفين ، لكن سرعان ما عاد التوتر لتصل المفاوضات الى طريق مسدود لعدم تقديم تنازلات من كلا الطرفين ، مما ادى الى تجدد الاشتباكات [٦٣] كما شارك البريطانيين في العمليات العسكرية ضد البارزانيين لاسيما بعد رفض الملا البارزاني إنهاء الحركة ، فاستمرت حتى اب ١٩٤٥ الامر الذي ادى تدخل الجيش العراقي المنطقة الشمالية مدعوماً من الطيران البريطاني ، وتعرض منطقة بارزان الى ضغط قوي اجبر الملا البارزاني الى التوجه الى ايران والالتحاق بجمهورية مهاباد التي اعلنت في ١٣ كانون الثاني ١٩٤٦ والتي اصبح الملا البارزاني احد جنرالات واركان حرب جمهورية مهاباد ، وذلك لكسب اصحابه في دعم قوة هذه الجمهورية[٦٤] .

يمكن القول بان بريطانيا تناور في موقفها من المشكلة الكردية كونها اداة ضغط على الحكومة العراقية ، لتتمكن من اطالة البقاء داخل العراق ، ومن جانب اخر تحاول حلها بالطرق السلمية ، لابقاء قوة الجيش العراقي حتى لا تستنزف قدراته

---

[٦٢] جليلي جليل ، واخرون ، الحركة الكردية في العصر الحديث ، ط٢ مؤسسة موكرياني ، دهوك ٢٠١٢ ، ص٢٢٩.

[٦٣] ثائر جاسم محمد السعدي ، القضية الكردية في الصحافة البغدادية ١٩٤٥ – ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية التربية ، جامعة القادسية ، ٢٠١٤ ، ص ص٤١ – ٤٨.

[٦٤] باستيلي نيكتين ، الكُورد دراسة سوسولوجية وتاريخية ، ترجمة : نوري طالباني ، ط٣ ، مكتب الفكر، سليمانية ، ٢٠٠٧ ، ص ٣٣٦ ؛

F. o 371/ 140682/ No.324/ biographical information regarding Mustafa Barzani , report by C.J. Edmunds, 9 October 1958.from :Alan de L. Rush, Records of Iraq 1914 – 1966 , Volume 13 : 1958 – 1960, p.615

البشرية والعسكرية كونها تخوض حرب عالمية تتوقع فيها مطالبة العراق بمساعدة بريطانيا في مناطق معينة من هذا الصراع العالمي.

بعد ثلاثة ايام من اعلان جمهورية مهاباد وجه مجموعة من اكراد العراق الى ستالين(Satalin)[٦٥]، رئيس حكومة الاتحاد السوفيتي طلباً بتقديم العون والمساعدة للحركة الكردية في العراق والمجموعة المتواجدة في ايران ، ومما جاء في الطلب " **نحن قادة الحركة الثورية للشعب الكردي في العراق الذين اضطروا للهجرة من العراق الى اذربيجان تحت حماية الجيش الاحمر... يتوجه اليك الشعب الكردي ايها الرفيق الكبير، بطلب تقديم المساعدة له في نضاله من اجل الاستقلال ومن اجل قوته اليومي وفي سبيل حقوقه الديمقراطية** "[٦٦] .

واجه البارزانيون في الاشهر الاولى من التحاقهم في الاراضي الايرانية صعوبات كبيرة جداً كونهم تركوا اموالهم وممتلكاتهم في مناطقهم دون حمل اي شيء منها ، وكانت تقدم لهم الارزاق والمساعدات من شمال العراق وترسل اليهم ، مما دفعهم الى التفكير بالعودة الى العراق ، لكن نتيجة للاحداث المتسارعة عند اكراد ايران ، وجد المسؤولين في جمهورية مهاباد بأهمية البارزانيين كقوة عسكرية تساهم في حماية الجمهورية[٦٧] .

---

[٦٥] ستالين : ولد عام ١٨٧٩ في قرية جورجيا ، اسمه الحقيقي جوزيف جوجا شفيلي ، لقب ستالين وتعني الرجل الحديدي ، انضم الى الحزب البلشفي ، تولى الحكم ١٩٢٤ ، اعتبر دكتاتور من الطراز الاول ، توفي عام ١٩٥٣ . ياسر حسين ، ٢٤ شخصية سياسية هزت البشرية ، ط ٢ ، مركز الراية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ص ١٩ – ٣٠.

[٦٦] ميهظان محمد حسين البامرني ، موقف الاتحاد السوفيتي من القضية الكوردية في العراق ١٩٤٥ – ١٩٦٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٦ ، ص ٥٦ .

[٦٧] هوزان سليمان ميرخان الدوسكي ،جمهورية كردستان ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٦– ١٧ كانون الاول ١٩٤٦ ، ط١ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص ص١٠٢ - ١٠٣.

بعد المتغيرات والتاثيرات التي حصلت على الخارطة السياسية بعد الحرب العالمية الثانية ، اضطر جيش الاتحاد السوفيتي المرابط في شمال ايران الانسحاب تحت ضغط شديد من الولايات المتحدة الامريكية ، مما اعطى الفرصة امام الجيش الايراني القضاء على جمهورية مهاباد[٦٨] .

شهد العراق بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تطوراً ملحوظاً في وعي وتطور الافكار والتيارات السياسية وظهورها بشكل تنظيمات واحزاب سياسية ، حملت ايديولوجيات مختلفة ، مما دفع الحكومة العراقية برئاسة توفيق السويدي السماح للاحزاب السياسية ذات الاتجاهات المختلفة بممارسة نشاطها السياسي على اثر قانون صدر في نيسان ١٩٤٦ اجازت فيه خمسة احزاب [٦٩]، بينما رفضت احزاب اخرى من بينها الحزب الديمقراطي الكردستاني[٧٠]، بسبب اتجاهاته الانفصالية وقيادته العشائرية ، وبعد اتصالات بين القيادة الكردية في ايران والعراق عن طريق حمزه عبدالله[٧١]، اسفرت في

---

[٦٨] محمود الدرة ، المصدر السابق ،ص ٢٧.

[٦٩] الاحزاب الخمسة :الحزب الوطني الديمقراطي، حزب الاتحاد الوطني، حزب الاستقلال ،حزب الشعب، حزب الاحرار. عبدالرزاق الحسني ،تاريخ الاحزاب السياسية العراقية – = =دراسة تاريخية عن الاحزاب السياسية التي تكونت في العراق بين العامين ١٩١٨ – ١٩٥٨ ، ط١ ، الرافدين للطباعة ، بيروت ،٢٠١٣ ، ص١٣٥ .

[٧٠] الحزب الديمقراطي الكردستاني : تأسس في العراق عام ١٩٤٦ بعد الاتصالات بين قادة الاكراد في العراق وقادة الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني ، و تم اصدار صحيفة باسم روزكاري ناطقة عنه ، واطلق عليه حزب البارتي وعقد مؤتمره الثاني في اذار ١٩٥١ ، وفي ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٣ عقد مؤتمره الثالث ، في عام ١٩٥٧ حاول الدخول الى جبهة الاتحاد الوطني لكنه فشل في مسعاه ، ،عمل بحرية بعد سقوط النظام الملكي ١٩٥٨ ، وحصل على اجازته عام ١٩٦٠. حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، ص ٢٦٥ – ٢٦٦ ؛ محمود رزوق احمد، الحركة الكردية في العراق دور البارزانيين في طريق الحكم الذاتي ١٩١٨ – ١٩٦٨ ، ط١، دار المعتز ، عمان ، ٢٠١٤ ، ص١٤٤.

[٧١] حمزه عبدالله : أمين عام الحزب الديمقراطي الكردستاني للأعوام (١٩٤٦- ١٩٥٠، ١٩٥٩)، اشترك في تأسيس حزب" شورش" ، انتخب أول أمين عاملللحزب في آب ١٩٤٦، وبعد عقد المؤتمر الثاني للحزب الديمقراطي الكردستاني (١٣- ١٤ آذار ١٩٥١) اعترض على نتائج المؤتمر وأسس تنظيم جديد باسم" الحزب الديمقراطي التقدمي الكردستاني في العراق " ، " الجبهة التقدمية للحزب الديمقراطي الكردستاني "واتخذ التنظيم مدينة السليمانية مقراً له، وفي عام ١٩٥١ بعد سيطرة إبراهيم احمد على الحزب الديمقراطي الكردستاني أصدر الحزب فصل حمزة عبد الله من الحزب ، لكن جهود التي بذلها الحزب الديمقراطي الكردستاني نجحت في إعادته إلى صفوفه، تولى رئاسة الحزب عام ١٩٥٩، كان من المؤيدين " لجبهة الاتحاد

النهاية الى تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني ، اذ عقد مؤتمره الاول في ١٦ اب ١٩٤٦ وانتخب الملا البارزاني رئيساً فخرياً للحزب ، علماً انه كان في الاراضي الايرانية[٧٢] .

تعرضت المجموعات المسلحة الكردية بقيادة الملا البارزاني في ايران الى ضغط شديد من الجيش الايراني وقصف جوي كثيف مع قلة الامدادات لجمهورية مهاباد ، ادى بالنتيجة الى عودة اصحاب الملا البارزاني الى شمال العراق ، مما سهل للحكومة العراقية بإلقاء القبض عليهم ، اما الملا البارزاني فقد صرح الى مراسل صحيفة نيويورك تايمز بانه سار مع جماعته مدة اثنين وخمسين يوماً تخفى لمدة محددة مع قوة صغيرة في شمال العراق وبعدها دخل اراضي تركيا ثم رجع الى ايران بتاريخ ٦ – ٨

حزيران ١٩٤٧ ومن بعدها دخل اراضي الاتحاد السوفيتي[٧٣].

كان غياب الملا البارزاني عن الاحداث السياسية في شمال العراق خلال الانتقال الى الاتحاد السوفيتي الذي اصبح منفاه من (١٩٤٧ – ١٩٥٨) ادى الى ضعف الحركة الكردية وعدم استطاعتها في تحقيق اهدافها ، فضلاً عن ان الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي اسسه الملا البارزاني لم يكن بمستوى الطموح وعدم

الوطني" على أثر ذلك تم طرده من الحزب بعد تصفية الجناح الماركسي. ينظر : صلاح الخرسان ، التيارات السياسية في كردستان العراق – قراءة في ملفات الحركات والاحزاب الكردية في العراق ١٩٤٦ – ٢٠٠١ ، مؤسسة البلاغ ، بيروت ، ٢٠١١ ، ص ص ٥٦-٥٧

[٧٢] ثائر السعدي ، المصدر السابق ، ص ص١٠٤ – ١٠٥.
[٧٣] شلومو نكديمون ،الموساد في العراق ودول الجوار- انهيار الامال الاسرائيلية والكردية ، ترجمة : بدر عقيلي دار الجليل ، عمان ، ١٩٩٧ ، ص ٥١.

تقديمه اي دعم لجمهورية مهاباد ، رغم اشتراكه في الاحداث التي شهدها العراق خلال المدة (١٩٤٦- ١٩٥٨)[٧٤] .

كانت المشكلة الكردية من اهم المشاكل التي عانت منها الحكومة العراقية في العهد الملكي ، فهي مهدت لبريطانيا بان تكون ورقتها الرابحة في تأجيج الصراع بين فئات المجتمع العراقي ، فضلاً عن كل التمردات التي حدثت هي ليس بصالح الاكراد ، كونها ادت الى الرد العسكري الحاسم من الحكومة العراقية بعد تعنت الاكراد في مطاليبهم والتي تعتبر غير قانونية كونها تدعو الى الانفصال عن العراق.

[٧٤] عبدالفتاح علي البوتاني ، وثائق عن الحركة القومية الكوردية التحررية ، ط١ ، مؤسسة موكرياني ، اربيل ، ٢٠٠١ ، ص ٦٥ .

الفصل الاول

المشكلة الكردية في العهد الجمهوري الاول ١٤ تموز ١٩٥٨ – ٨ شباط ١٩٦٣

المبحث الاول : المشكلة الكردية من ١٤ تموز ١٩٥٨- ١١ ايلول ١٩٦١.

المبحث الثاني : المشكلة الكردية والتدخل العسكري ١١ ايلول ١٩٦١ - ٨ شباط ١٩٦٣.

المبحث الاول : المشكلة الكردية من ١٤ تموز ١٩٥٨- ١١أيلول ١٩٦١

ارتبطت المشكلة الكردية بالتطورات السياسية في العهد الملكي ، استطاعت خلال مسيرتها من ابراز مشكلتها على الساحة واكتساب عطف الكثير من الاحزاب العراقية، وبالرغم من اعتراف الحكومة بالأكراد وبحقوقهم المشروعة الا ان عدم الجدية في منحهم ادارة محلية في شمال العراق بما ينسجم مع نضالهم الطويل والعيش داخل الوطن بأمان ووضع الاكراد امام خيارين اما الحصول على الاستقلال او مجابهة السلطة الوطنية[٧٥].

بعد سقوط النظام الملكي في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ واعلان النظام الجمهوري ، قام الحزب الديمقراطي الكردستاني بإعلان التأييد للثورة ،وعبروا عن فرحتهم بخروج الجماهير في معظم المناطق الشمالية بمظاهرات مؤيدة للثورة كونها فاتحة عهد جديد لبناء افضل العلاقات الاخوية بين العرب والاكراد ، وبعد تولي عبدالكريم قاسم[٧٦] زمام السلطة في ١٤ تموز ١٩٥٨ إصدار بيانا أعلن فيه عن تأليف مجلس السيادة ، وذلك حسب البيان رقم (٢) ، والذي اعطى منصباً مهماً للأكراد من خلال تعين العقيد خالد النقشبندي[٧٧] احد اعضاء المجلس[٧٨]. وفي ١٦ تموز اصدرت اللجنة المركزية

---

[٧٥] مصطفى ظاهر صالح ، الدولة العراقية في فكر القوى والاحزاب السياسية الكردية (رؤية مستقبلية) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٤ ، ص٤٩.

[٧٦] عبدالكريم قاسم : ولد في بغداد عام ١٩١٤، من اب سني وامه شيعية من الصويرة ، دخل مدرسة الصويرة الابتدائية ،اكمل دراسته الابتدائية في بغداد بالمدرسة المأمونية ، دخل الثانوية المركزية في بغداد وتخرج منها عام ١٩٣١ عين معلما في مدرسة الشامية الابتدائية في لواء الديوانية ، لكنه ترك التعليم ودخل المدرسة العسكرية في ٨ نيسان ١٩٣٢، ترقى في المناصب العسكرية ، اشترك في حرب فلسطين ١٩٤٨ ، اشترك في الاطاحة بالنظام الملكي حتى اصبح بعد ثورة ١٤ تموز١٩٥٨ قائداً للقوات المسلحة ورئيساً للوزراء ووكيلاً لوزير الدفاع حسب المرسوم الجمهوري (١و٢) في ١٦ تموز ١٩٥٨ ، دخل في صراعات متعددة مع القوميين ومن ثم مع الشيوعيين وبعدها مع الاكراد ، مما ادى الى قيام البعثين بالاتفاق مع قوى اخرى الاطاحة به ، وتم اعدامه في ٩شباط ١٩٦٣ . حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، ص ص ٣٩٦- ٣٩٧؛ للمزيد ينظر: مؤيد شاكر شكر ،الدور الوطني لعبد الكريم قاسم في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨،رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى المعهد العالي للدراسات السياسية والدوليه، الجامعة المستنصرية ،٢٠٠٤ ،ص ص٣٤-٣٧.

[٧٧] خالد النقشبندي : ولد عام ١٩١٥ في قرية بامرني التابعة للعمادية ، كان من اسرة محافظة ، التحق بالكلية العسكرية وتخرج منها عام ١٩٣٧ ، تقلد مناصب عسكرية عديدة ، اعتزل

للحزب الديمقراطي الكردستاني بياناً اكدت فيه بتجنيد كافة الامكانيات للدفاع عن الجمهورية العراقية وتثبيتها وازدهارها، كما ارسلت عدة وفود كردية برئاسة ابراهيم احمد [٧٩] ، سكرتير الحزب الديمقراطي الكردستاني للمشاركة في الاحتفالات بانتصار الثورة مع التمسك بالأخوة العربية الكردية[٨٠]، تضمنت الزيارة القاء كلمة في مبنى وزارة الدفاع في ٢٧ تموز ١٩٥٨ استعرض فيها العلاقات بين العرب والاكراد موضحاً الدور الكبير الذي ناضل به الاكراد الى جانب العرب لنيل الحرية والاستقلال[٨١].

كان اهتمام قادة الثورة واضحاً في ايجاد حلول للمشكلة الكردية لاسيما بعد ان اصدر مجلس الوزراء قراراً بالعفو عن كل من الشيخ احمد الشيخ محمد البارزاني مع مجموعته من المطلوبين بقضايا سابقة في العهد الملكي [٨٢]، وكذلك صدر قرار من مجلس الوزراء بالعفو العام عن حركة البارزانيين في المدة المحصورة بين ١٩٤٥– ١٩٤٧، والذي شمل بموجبه الشيخ احمد البارزاني والملا البارزاني [٨٣] ، وعلى اثر ذلك العفو ارسل الملا البارزاني برسالة الى رئيس مجلس السيادة محمد نجيب الربيعي[٨٤]، جاء فيها " ...

الخدمة العسكرية عام ١٩٥٢ وانتقل الى الخدمة المدنية ، فعين قائممقام رانية من العام نفسه ، وبعدها= =قائممقام حلبجة عام ١٩٥٤ ، وفي عام ١٩٥٧ عين متصرفاً للواء اربيل ، وعندما قامت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ تم تعينه احد اعضاء مجلس السيادة ، توفي في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٦١ . محمد علي الصويركي الكردي ، المصدر السابق ، م٢ ، ص١٢٦ .

[٧٨] الوقائع العراقية (بغداد)، العدد ١ ، ٢٣ تموز ١٩٥٨ .

[٧٩] ابراهيم احمد : ولد عام ١٩١٤ في مدينة السليمانية واكمل دراسته فيها ، دخل كلية الحقوق في بغداد وتخرج منها عام ١٩٤٠ ، ترأس هيئة تحرير صحيفة خه بات الناطقة عن لسان الحزب الديمقراطي الكردستاني ، اعتقل في زمن عبدالكريم قاسم ثم افرج عنه ، التحق بتمرد الاكراد في ايلول ١٩٦١ واصبح قائد في قوات البيشمركة ، توفي في عام ٢٠٠٠ . محمد علي الصويركي الكردي ، المصدر السابق ، م١ ، ص ص١٠-١٢ .

[٨٠]مسعود البارزاني ، البارزاني والحركة التحررية الكردية ، ج٢ ، ط١ ، كاوه للثقافة الكردية ، بيروت ، ١٩٩٧ ، ص٤٨ .

[٨١] محمود رزوق احمد ، المصدر السابق ، ص١٤٧. للمزيد من المعلومات عن خطاب رئيس الوفود الكردية ينظر: جلال الطالباني ، كردستان والحركة القومية الكردية ، ط١ ، د. م ، بغداد ، ١٩٧٠، ص ص١٧٧-١٨١ .

[٨٢] الوقائع العراقية (بغداد)، العدد ٢ ، ٢٨ تموز ١٩٥٨ .

[٨٣] الوقائع العراقية (بغداد) ، العدد ٢٤ ، ٣ ايلول ١٩٥٨ .

[٨٤] محمد نجيب الربيعي: ولد في بغداد عام ١٩١٤ ، التحق بالكلية العسكرية ١٩٢٧تدرج بالرتب العسكرية حتى وصل الى رتبة فريق ، كان متعاطفاً مع حركة الضباط الاحرار في

باسم جميع اخواني المناضلين الاكراد العراقيين المهاجرين في الدول الاشتراكية... وأننا كمواطنين عراقيين ساهمنا في هذا النضال الشعبي ضد الاستعمار... ولما حمل الينا فجر ١٤ تموز اخبار انتصار ثورة الشعب الصاعقة تحققت آمالنا التي كنا ننتظرها خلال ١٣ سنة في الهجرة ... ولتعش قادة الثورة العراقية الابطال البواسل الزعيم عبدالكريم قاسم والعقيد الركن عبدالسلام عارف[٨٥]...."[٨٦].

وقد رد عبدالكريم قاسم على رسالة الملا البارزاني جاء فيها "...**استلمنا برقيتكم بكل سرور واننا نرحب بعودتكم جميعاً الى ارض الوطن العزيز ، وقد اتخذنا جميع التدابير... راجعوا سفارة الجمهورية العربية المتحدة في براغ –جيكوسلوفاكيا لتأمين عودتكم...**" [٨٧].

ان ما يفسر مطالبة عبدالكريم قاسم من الملا البارزاني التوجه الى سفارة الجمهورية العربية المتحدة دون غيرها كون الاحداث التي ادت الى اسقاط النظام الملكي في ١٤ تموز ١٩٥٨ ، ادى الى انهاء دور السفارات العراقية التابعة للنظام الملكي في معظم البلدان ، فضلا من كون الجمهورية العربية المتحدة هي اول الدول التي اعترفت بالنظام الجديد في العراق.

العراق ،= =سفيراً للعراق في المملكة العربية السعودية ، اصبح رئيس مجلس السيادة الذي كان له صلاحيات رئيس الجمهورية ، توفي عام ١٩٦٤. حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، ص ٥٦٧ .

[٨٥] عبدالسلام محمد عارف: ولد في بغداد عام ١٩٢١ اصله من الرمادي من عشيرة الجميلة في عنه ، دخل المدرسة العسكرية في ١٩ شباط ١٩٣٨ ، شارك في حركة رشيد عالي الكيلاني في مايس ١٩٤١ ، ، كان القائد الابرز الذي اسقط النظام الملكي في ١٤ تموز ١٩٥٨، اصبح اول رئيس جمهورية للعراق بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ ، قتل على اثر تحطم طائرته في القرنه بتاريخ ١٣ نيسان١٩٦٦. للمزيد ينظر: علي ناصر علوان الوائلي ،عبدالسلام عارف ودوره السياسي والعسكري حتى عام١٩٦٦، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥، ص ص٢٢-١٦٥.

[٨٦] الجمهورية (بغداد) ، العدد ٤٢ ، ٤ ايلول ١٩٥٨ ؛

F.o 371/ 140682/ No.324/ biographical information regarding Mustafa Barzani , report by C.J. Edmunds, 9 October 1958.from :Alan de L. Rush, Records of Iraq 1914 – 1966 , Volume 13 : 1958 – 1960 .p.616.

[٨٧] الجمهورية ، العدد ٤٠ ، ٢ أيلول ١٩٥٨ .

وقد توالت البرقيات الى عبد الكريم قاسم بمناسبة السماح لعودة الملا البارزاني اكدت على وحدة الاخاء العربي الكردي(٨٨) ، اذ ان سماح عبدالكريم قاسم للملا البارزاني فقد كان معبراً عن مودته واحترامه وصادقاً في مسعاه ، وهذا ما جاء في خطابه امام الوفود الطلابية من شمال العراق في ١٨ ايلول ١٩٥٨، الذي اكد فيه على اهمية استدعاء الملا البارزاني واتباعه من خارج العراق على حد قوله " .. **اخواني انني شخصياً يعز عليَّ ان ارى فرداً من افراد هذا الوطن مشرداً بالخارج مثل الملا مصطفى البارزاني** ... " (٨٩) مؤكداً كله امل في اعادة الاخوة بين جميع المشردين وبين العراقيين كافة بالعيش بطمأنينة واستقرار في بلدهم العراق (٩٠) ، وبعد التنسيق بين الحكومة العراقية والاكراد لعودة الملا البارزاني توجه وفد كردي في اواسط ايلول ١٩٥٨ الى القاهرة برئاسة ابراهيم احمد وعضوية نوري احمد طه ، صادق البارزاني ، عبيدالله البارزاني ، والتحق صالح ميران بالوفد في القاهرة الذي التقى بجمال عبدالناصر (٩١) رئيس الجمهورية العربية المتحدة وطلب منه مجموعة من مطالب الشعب الكردي في العراق والتي يجب على الحكومة العراقية الاخذ والالتزام بها بمبدأ الجدية من قبل حكومة الثورة الجديدة ، ومؤكداً على التعاون المشترك بين الاكراد وحركات العرب التحررية(٩٢).

---

(٨٨) الجمهورية ، العدد ٥٤ ، ١٨ ايلول ١٩٥٨ .

(٨٩) ماجد شبر ،من خطب الزعيم عبدالكريم قاسم ١٩٥٨– ١٩٥٩ ، د. م . لندن ، ٢٠٠٧ ، ص ص ٧٠ – ٧١ .

(٩٠) المصدر السابق ، ص ٧١ .

(٩١) جمال عبدالناصر : ولد في الاسكندرية في ١٥ كانون الثاني ١٩١٨من عائلة فلاحية ، درس في المدارس الابتدائية والثانوية متنقلاً بين الاسكندرية والقاهرة ، شارك في المظاهرات ضد سياسة الحكومة ١٩٣٣ – ١٩٣٥،تخرج من الكلية العسكرية عام ١٩٣٨ ، انضم الى الضباط الاحرار وقاموا بحركتهم في ٢٣ تموز ١٩٥٢ واسقاط النظام الملكي واختير محمد نجيب رئيساً لمجلس قيادة الثورة ، وقدم استقالته في ٢٣ شاط ١٩٥٤ ، وتم انتخاب جمال عبدالناصر لإدارة البلاد دون تولي منصب رئاسة الجمهورية واعادة محمد نجيب لرئاسة الجمهورية في ١٦ من الشهر نفسه ، وفي ١٧ نيسان من العام نفسه اصبح جمال عبدالناصر رئيساً للوزراء واصبح فيما بعد رئيساً للجمهورية ، توفي عام ١٩٧٠ . علي مولا الموسوعة العربية الميسرة ، م٣ ، ط١ المكتبة العصرية ، بيروت ، ٢٠١٠ ، ص ١٢١٦ .

(٩٢) عبدالجليل صالح موسى ،جمال عبدالناصر والقضية الكردية في العراق ١٩٥٢ – ١٩٧٠ ط١ ، مطبعة محافظة دهوك ، دهوك ، ٢٠١٣ ، ص ١٠٨.

غادرت المجموعة الاولى من الاكراد برئاسة الملا البارزاني من براغ في نهاية ايلول ١٩٥٨ متوجهاً نحو القاهرة ،بعد الاجراءات التي قام بها مجموعة من اعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني ، فوصل الملا البارزاني ومجموعة من اتباعه اراضي الجمهورية العربية المتحدة في ٣ تشرين الاول ١٩٥٨ (٩٣) ، واستقبلهم في بيته جمال عبدالناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة (٩٤)، وفي ٦ تشرين الاول غادر القاهرة الى بغداد، وقد استقبلت الاف الجماهير من ابناء الشعب العراقي عرباً واكراداً وابناء الاقليات الملا البارزاني واتباعه في بغداد مساء يوم ٦ تشرين الاول ١٩٥٨(٩٥)، ونزل الملا البارزاني في فندق سمير اميس ضيفاً على حكومة الثورة (٩٦)، واسكن فيما بعد في دار حكومية كان مسكن الضابط الطيار صباح نوري سعيد مدير السكك الحديدية الاسبق (٩٧) ، وفي اليوم التالي تم استقبال الملا البارزاني من قبل عبدالكريم قاسم في ٧ تشرين الاول ١٩٥٨، وقدم له التهنئة بتحرير الوطن من التبعية الاجنبية ، وشاكراً له بالسماح لعودته الى ارض الوطن ، قائلاً له ، انني احد ابناء هذا الوطن سوف اكون جندياً مخلصاً للثورة ، واحمد الله الذي اعطانا قائداً مثلكم بهذه الحكمة وهذا الايمان ، وانني لا يسعني الا ان اكرر شكري العظيم لسيادتكم(٩٨) ، فرد عليه

---

(1) F.o 371/ 140682/ No.324/ biographical information regarding Mustafa Barzani , report by C.J. Edmunds, 9 October 1958.from :Alan de L. Rush, Records of Iraq 1914 – 1966 , Volume 13 : 1958 – 1960 .p.615.

(٩٤) الاهرام (القاهرة) ، العدد ٢٦٢٢٩ ، ٥ تشرين الاول ١٩٥٨ ؛ مسعود البارزاني ، المصدر السابق ، ص٤٧.

(95)F. o 371/ 140682/ No.324/ biographical information regarding Mustafa Barzani , report by C.J. Edmunds, 9 October 1958.from :Alan de L. Rush, Records of Iraq 1914 – 1966 , Volume 13 : 1958 – 1960, p.615

(٩٦) مسعود البارزاني ، المصدر السابق ، ص ٤٧ .

(٩٧) صباح نوري سعيد : هو ابن رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد ، قتل في يوم ١٤ تموز ١٩٥٨ بعد الاطاحة بالنظام الملكي في العراق . صلاح الخرسان ، المصدر السابق ، ص٧٣.

(٩٨) الجمهورية ، العدد ٧٠ ، ٨ تشرين الاول ١٩٥٨ .

عبدالكريم قاسم قائلاً " **اننا اخوان نحن لم نقم بهذه الثورة الا لرفع الظلم عن جميع المواطنين ولكي نعيش يداً واحدة لا نسمح ليد اجنبية استعمارية ان تدخل بيننا ، وعلينا ان نعاهد الله على الاتحاد والوقوف صفاً واحداً امام العدو**" (٩٩)، فأجابه الملا مصفى البارزاني ...على كل شريف ومخلص لبلده السير وراء قيادتكم الرشيدة ، وبعد ذلك أكد عبدالكريم قاسم لابد من الوئام بين ابناء الشعب ، لان الاستعمار والعهد البائد خططوا المؤامرات والدسائس لفرقة هذا الشعب (١٠٠) ، كما استقبل رئيس واعضاء مجلس السيادة الملا البارزاني ورفاقه بمناسبة عودتهم الى ارض الوطن ، وتهنئتهم بسلامة وصولهم مع تمنياتهم بطيب الاقامة في عراق الثورة بين اخوته ومواطنيه(١٠١) .

كان تأييد الملا البارزاني لعبدالكريم قاسم مبنياً الى عاملين مهمين ، اولهما : الظلم الذي لحق بالأكراد خلال فترة النظام الملكي لاسيما وان النظام كان مدعوم من بريطانيا بشكل علني وسري ، فنظر الى هذه الثورة بانها الامل الجديد الذي سيسهم في اعطاء حقوق الاكراد بعد معاناة طويلة طال انتظارها ، وثانيهما : قناعة الملا البارزاني بأن عبدالكريم قاسم جاد في ايجاد الطرق الدبلوماسية والسياسية للوصول الى حل سلمي بعدما افتقرت السياسات السابقة الى التفاهم والحوار مع الاكراد بالطرق السلمية (١٠٢).

واصلت الجماهير والحشود الشعبية من مختلف مدن العراق لتحية الملا البارزاني وتهنئته بعودته الميمونة الى بلده العراق ، وقد عبر الملا البارزاني عن شكره لهم من خلال كلمة القاها الى الوفود التي احتشدت في حديقة فندق سمير اميس في ٩ تشرين الاول ١٩٥٨ قال فيها : " **ابناء وطني الاعزاء: تعلمون انا ورفاقي اضطررنا الى مغادرة ارض الوطن نتيجة نضالنا المسلح في صفوف الشعب ضد الطغمة الحاكمة... واننا حاولنا العودة الى**

---

(٩٩) الجمهورية ، العدد ٧١ ، ٩ تشرين الاول ١٩٥٨ .
(١٠٠) الجمهورية ، العدد ٧١ ، ٩ تشرين الاول ١٩٥٨ .
(١٠١) الجمهورية ، العدد ٧٠ ، ٨ تشرين الاول ١٩٥٨ .
(١٠٢) سامي شورش، كردستان والاكراد - الحركة الكردية القومية والزعامة السياسية ، ادريس بارزاني نموذجاً ، ط١ ، دارئاس، اربيل ،٢٠٠١ ، ص٨٤ .

العراق حال سماعنا بأخبار الثورة العراقية المجيدة في يومها الاول... فأني اعاهدكم امام الشعب بان اكون انا وزملائي في طليعة المناضلين للدفاع عن جمهوريتنا الفتية ..."(١٠٣) .

كان لاستقبال الملا البارزاني عند عودته الى العراق الاثر الكبير في نفسيته والذي

حظي به بعد ثورة ١٤ تموز ، وعبر عن ذلك بالشكر والامتنان لكل الذين استقبلوه ابتداء من جمال عبدالناصر حتى وصوله الى ارض العراق (١٠٤) .

كانت عودة البارزاني الى العراق حدثاً كبيراً كونه عبر عن نضال الاكراد وإضافة قوة جديدة الى قوة العرب في الدفاع عن الجمهورية ، فضلاً عن انها عززت الثقة بين حكومة الثورة الجديدة وبين الاكراد التي رسخت الاخوة العربية الكردية بإطارها الجديد والذي حمل وفاء الاكراد في كل اجزاء كردستان لثورة ١٤تموز١٩٥٨ وقادتها (١٠٥).

توجه الملا البارزاني في ٢٥ تشرين الاول ١٩٥٨ الى الشمال ، وفي طريقه زار كركوك وحل ضيفاً بدار احد الضباط واستقبله الاكراد الموجودين هناك واطلقوا شعارات وهتافات استفزازية "**كركوك مدينتنا اتركوها ايها التركمان**" ، مما ادى الى حدوث حالة من التوتر بين الاكراد والتركمان ، تطورت الى صدامات بينهما بعد يوم من مغادرة الملا البارزاني المدينة(١٠٦).

---

(١٠٣) مسعود البارزاني ، المصدر السابق ، ص٤٨.

(١٠٤) سمر فضلا عبدالحميد محمد ، اكراد العراق تحت حكم عبدالكريم قاسم ١٩٥٨ – ١٩٦٣ رسالة ماجستير غبر منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية الآداب ، جامعة الزقازيق (مصر) ، ٢٠١٠ ، ص١٣٧.

(١٠٥) مسعود البارزاني ، المصدر السابق ، ص ٤٧ .

(١٠٦) عمار علي السمر ، شمال العراق ١٩٥٨ – ١٩٧٥ ، ط١، المركز العربي للأبحاث ، بيروت ، ٢٠١٢ ، ص ص٢١٠ – ٢١١ .

حاول الحزب الديمقراطي الكردستاني ايجاد له مساحة بين الاحزاب العراقية ، لكن وجود الحزب الشيوعي المنافس الاكبر، الذي حاول فرض نفوذه على معظم الاحزاب اوجد مشاكل بينه وبين الحزب الديمقراطي الكردستاني في منطقة كردستان ، فقام الحزب الديمقراطي الكردستاني بتقديم مذكرة الى الحزب الشيوعي لتجنب الصدام بينهما، فجرت مناقشات بين الطرفين تمخض عنها اقرار ميثاق للتعاون المشترك في ١٠ تشرين الثاني ١٩٥٨(١٠٧)، وشكلت لجنة عليا اصدرت بيانها الاول في ٥ شباط ١٩٥٩ ، جاء فيه ما يأتي : (١٠٨).

اولاً – الاعتراف المبدئي بحقوق الشعب الكردي بما في ذلك حق تقرير المصير.

ثانياً – مكافحة الافكار والحركات الانفصالية.

ثالثاً – العمل على تعزيز الاخوة والتضامن الاخوي بين القوميتين العربية والكردية.

رابعاً – تطبيق المادة الثالثة من دستور الجمهورية العراقية المؤقت.

خامساً – العناية بمصالح الشعب الكردي.

سادساً – التعامل الاخوي بين الشعب الكردي والاقليات في شمال العراق.

ان ما ذكر في هذا البيان عبر عن مدى التناقض الواضح بين فقراته ، ولا سيما الفقرة الاولى والثانية ، اذ عبرت الفقرة الاولى عن الانفصال بعبارة حق تقرير المصير ، وتأتي الفقرة الثانية مناقضة لها بشكل كبير جداً من خلال التأكيد على مكافحة اي حركة انفصالية تمس السيادة العراقية.

بعد صدور البيان وما تضمنه من مطالب استقبل عبد الكريم قاسم في ١١ شباط ١٩٥٩ بديوان وزارة الدفاع الملا البارزاني (١٠٩) ، وبعد اربعة ايام وبنفس المكان التقى

---

(١٠٧) صلاح الخرسان ، صفحات من تاريخ الشيوعية في العراق ، ط١ ، دار الفرات ، بغداد ، ١٩٩٣ ، ص ٩٠ .

(١٠٨) مسعود البارزاني ،المصدر السابق ، ص ص ٧٣ – ٧٤.

(١٠٩) الفجر الجديد (بغداد) ، العدد ١٣ ، في ١٣ شباط ١٩٥٩ .

الملا البارزاني والشيخ احمد البارزاني ، وكان اللقاء معبراً عن النهج الذي سارت عليه ثورة ١٤ تـموز(١١٠).

ان ما يفسر هذه اللقاءات بين عبدالكريم قاسم والملا البارزاني تكاد تكون جس نبض كلا الطرفين لبعضهما فضلاً عن محاولة الجانب الكردي التعرف على نوايا عبدالكريم قاسم تجاه العشائر الكردية المناوئة للملا البارزاني .

اظهر رجال البارزاني ولائهم لعبدالكريم قاسم بمساعدته في قمع انتفاضة عبدالوهاب الشواف(١١١) في الموصل في آذار ١٩٥٩، التي اشترك بها مجموعة من الضباط القوميين منهم رفعت الحاج سري(١١٢) مؤسس حركة الضباط الاحرار وناظم الطبقجلي(١١٣) لا سيما بعد فشل وحدات الجيش الموجودة هناك ، فلجأ عبدالكريم قاسم الى طلب العون والمساعدة من الشيوعيون والملا البارزاني الذي قام بدوره بالايعاز الى جماعته والبالغ عددهم قرابة ٥٠٠٠ مسلح عسكروا على تل نينوى ووضعوا انفسهم تحت امرة الحكومة لقمع الانتفاضة ، فدخل المدينة ١٠٠٠ مسلح في شوارع الموصل للمساهمة في القضاء

---

(١١٠) الفجر الجديد ، العدد ١٦ ، في ١٧ شباط ١٩٥٩ .

(١١١) عبدالوهاب الشواف: ولد في بغداد عام ١٩١٦، أصله من كبيسه في لواء الرمادي ، دخل المدرسة العسكرية في ١٥ ايلول ١٩٣٦ ، منح رتبة ملازم ثان ، ارسلته حكومة نور الدين محمود في اواخر تشرين الثاني ١٩٥٢ لقمع المظاهرات الاحتجاجية في النجف الا انه رفض استخدام القوة العسكرية ضد المتظاهرين، كان من الضباط الاحرار لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ،عين بعد الثورة امرلحامية الموصل ، قاد انتفاضة الموصل في اذار ١٩٥٩ وقتل فيها. حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، ص ٤٠٧.

(١١٢) رفعت الحاج سري : ولد في بغداد عام ١٩١٧ ، اصله من حديثه تخرج من دورة ١٧ برتبة ملازم ثان حسب كتاب الارادة الملكية ٢٤٢ في ٧ شباط ١٩٣٩ ، تدرج في المناصب العسكرية ،شارك في حرب فلسطين ، كان مؤسس حركة الضباط الاحرار في العراق ، اصبح مدير= =الاستخبارات العسكرية بعد سقوط النظام الملكي ، اعدم على اثر اتهامه بالمشاركة في انتفاضة عبدالوهاب الشواف . عماد نعمة العبادي ، رفعت الحاج سري ونشاطه العسكري والسياسي ١٩٤٨-١٩٥٩، ط١، المكتبة العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص١٥ ؛ خليل سعيد ، تاريخ حرب الجيش العراقي في فلسطين ١٩٤٨ – ١٩٤٩ ، ج٣ ، د. ن ، بغداد ، ١٩٦٩ ، ص٣١ .

(١١٣) ناظم الطبقجلي : ولد في بغداد عام ١٩١٣ في بغداد ، اصله من سوريا التحق بالكلية العسكرية الملكية عام ١٩٣٥- ١٩٣٦ ، شغل مناصب عسكرية ، يعد من الضباط الاحرار ، تم تعينه امر اللواء الثاني في كركوك ، اتفق مع رفعت الحاج سري القيام بانقلاب في كركوك متوافقاً مع انتفاضة عبدالوهاب الشواف ، كشفت المحاولة وصدر الحكم عليه بإلاعدام ونفذ في ٢٠ ايلول ١٩٥٩ في ساحة ام الطبول ببغداد . حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية، ص ٦٢١.

على انتفاضة الشواف الى جانب جنود الكتيبة الثالثة(١١٤) ، وقتلوا ما بين ٢٠٠ – ٥٠٠ شخص ، وبذلك ساعد الشيوعيون والاكراد عبدالكريم قاسم في مواجهة القوى القومية ومن ثم السيطرة على الشارع العراقي فيما بعد ، لكن هذا العمل لم يدم طويلاً (١١٥) ، اذ كان الاكراد حين قاموا

بهذا العمل كانوا يأملون الحصول على الاستقلال الذاتي بمساعدة عبدالكريم قاسم (١١٦).

عبرت صحيفة الرأي العام البغدادية عن التضامن الاخوي المتين بين العرب والاكراد في التصدي لقمع انتفاضة الشواف ، وعللت الجريدة سبب فشل الانتفاضة ، ان القيادات التي حاولت التخلص من نظام عبدالكريم قاسم كانت بعيدة عن الاتصال بالجماهير ، الا الذين انضموا الى الانتفاضة وهم مجموعة من الضباط بهدف التخلص من حكم عبدالكريم قاسم (١١٧).

في الثاني من نيسان ١٩٥٩ اقلت الباخرة كروزيا الدفعة الثانية من الأكراد من ميناء اوديسا على البحر الاسود عبر قناة السويس ، وكان في رفقتهم ثلاثة من اعضاء الصليب الاحمر السوفيتي للعناية بأحوالهم الصحية ، اذ حملت على متنها ٤٦٠ رجلاً و ١٠٨ من النساء و ٣٥٢ طفلاً (١١٨) ، وكان في استقبال الباخرة مجموعة من الزوارق التي ابحرت من ميناء البصرة الى الفاو وهي محملة بالوفود لاستقبال العائدين الى ارض الوطن في جو ساده الفرح والبهجة بعودة اخوانهم الاكراد ، وكان

---

(١١٤) احمد عبدالرحيم مصطفى ، المصدر السابق ، ص ٣٦؛ سمر فضلا ، المصدر السابق ، ص١٣٨.

(١١٥) ديفيد مكدول ، المصدر السابق ، ص ص ٤٦٠-٤٦١ .

(١١٦) احمد عبدالرحيم مصطفى ، المصدر السابق، ص٣٦.

(١١٧) الرأي العام (بغداد) ، العدد ١١٦ ، ٢٣ آذار ١٩٥٩.

(١١٨) صوت الاحرار ،(بغداد) العدد ١٢١ ، ٨ نيسان ١٩٥٩ ، الاهالي (بغداد)، العدد ١١٥ ، في ١٩ نيسان ١٩٥٨ . اشارت احد صحف الجمهورية العربية المتحدة ، بان عدد الركاب على السفينة (٨٥٥) شاباً من الاكراد الروس ، ومدربون على حرب العصابات ، والسفينة محملة بكميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة . الجمهورية (القاهرية) ، العدد ١٩٣٤ ، ٧ نيسان ١٩٥٩.

في استقبالهم في بغداد الملا البارزاني وحمزه سلمان عبدالله احد اعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني والمسؤولون في الدولة و ممثلو الاحزاب السياسية العراقية وجماهير غفيرة من المواطنين العراقيين العرب والاكراد (١١٩).

اهتمت الحكومة العراقية بشأن الأكراد العائدين من الاتحاد السوفيتي وذلك لإسكانهم وتوفير وظائف لهم وحسب اختصاصاتهم ومهنهم ، اذ صدرت كتب متعددة صادرة من الجهات العليا في الحكومة العراقية(١٢٠).

نشرت صحيفة خه بات الناطقة بلسان الحزب الديمقراطي الكردستاني مقالاً افتتاحياً بعنوان (الشعب الكردي ومحاولات الاستعمار والرجعية تحريف النهج الديمقراطي لجمهوريتنا) ، اكدت فيه بان الجماهير قد برهنت عن اخلاصها الكبير لقائد الثورة وللجمهورية الديمقراطية في كل المراحل والادوار التي تلت الثورة منذ ساعتها الاولى ، وقام الحزب الديمقراطي الكردستاني بالمظاهرات الاحتفالية بتشييع جثمان اعضاء ومؤازري الحزب الذين قتلوا فداء للجمهورية والحرية ابان المعركة ضد انتفاضة الشواف في اذار ١٩٥٩ ، وذكر المقال بان جماهير كردستان قادرة على سحق الرجعية الاقطاعية في برادوست (١٢١) المتمثلة بشخصية الشيخ محمد رشيد لولان(١٢٢)، الذي اعلن تمرده في بداية إيار ١٩٥٩على حكومة عبدالكريم قاسم ، اذ اتصف رشيد لولان ببغضه الشديد للبارزانيين وكان اكثر الشيوخ تمسكاً بما يؤمن به ، وكان لديه قيم تميزه عن الكثير من الاقطاعيين فعندما

---

(١١٩) صوت الاحرار ، العدد ١٢٦ ، ١٧ نيسان ١٩٥٩ . مما اشار مصدر اخر بان اعداد اتباع الملا مصطفى البارزاني على متن السفينة كان (٧٥٥) شخص . ليث عبد الحسن الزبيدي ، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق ، ط٢ ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ،١٩٨١ ، ص ٢٥٢.

(١٢٠) د . ك . و ، ملفات وزارة الداخلية . ٤٦٦ / ٤٢٠٥٠ ، كتاب وزارة الداخلية / شعبة الاستخبارات السرية ، العدد (ق . س /١٨٥٩) ، في ٦ حزيران ١٩٥٩ ، المعنون الى وزارتي المالية والشؤون الاجتماعية ؛ كتاب متصرفية الموصل ، العدد (٢٤٦٦٢) ، في ١٦ آب ١٩٥٩؛ كتاب وزارة الدفاع / مقر الحاكم العسكري العام ، العدد (٨٨٠٧/٥) ، في ٢٦ كانون الاول ١٩٥٩ ، المعنون الى متصرفية الموصل .

(١٢١) خه بات (بغداد) ، العدد ١٠ ، ٦ حزيران ١٩٥٩ .

(١٢٢) الشيخ محمد رشيد لولان : هو الزعيم الروحي لعشيرة البرادوست ، اعلن اتباعه تمردهم على النظام الجمهوري في ايار ١٩٥٩ ، وتحصنوا في مناطقهم الوعرة في المثلث العراقي – التركي – الايراني. صلاح الخرسان ، التيارات السياسية في كردستان العراق ، ص ٨٩ .

طلب عبدالكريم قاسم من الملا البارزاني بمعالجة الموقف بسرعة ، قام الملا البارزاني بجمع الف مسلح من اتباعه (١٢٣) من دون اي مساعدة من قبل القوات الحكومية ، استطاع من سحق التمرد وهروب محمد رشيد لولان الى ايران (١٢٤)، اعقب ذلك اصدار عبدالكريم قاسم في اواخر حزيران ١٩٥٩عفواً عن المشتركين في حوادث الشمال ، ومنهم عشائر الاكراد المعادية للملا مصطفى البارزاني والسماح لهم بالعودة من الاراضي الايرانية والتركية ، هذا العفو ازعج الملا البارزاني لعدم اخذ موافقته من قبل عبدالكريم قاسم(١٢٥).

كان من الاجدر من خلال المقال الذي كتبته صحيفة خه بات ان تبحث عن صيغ جديدة تطالب بها الملا البارزاني للوصول الى حالة من التعايش السلمي بين القبائل الكردية وليس العكس من حالة الاستياء التي ابداها الملا البارزاني تجاه قرار الحكومة العراقية بالعفو عن المشتركين بحوادث الشمال ، فضلاً عن ان الملا البارزاني ليس بمسؤول عن تصرفات الحكومة العراقية في اصدار قراراتها التي تتعلق بالمواطنين العراقيين ، وهذا ما يؤكد بانه لا يبحث عن مصلحة الاكراد بشكل عام وانما يبحث عن مصالحه الشخصية .

وقد كان للأكراد دور كبير في مشاركة الحزب الشيوعي في مجازر كركوك التي حدثت في ١٤ تموز ١٩٥٩ ، والتي بدأت عندما اراد التركمان احياء الذكرى الاولى للثورة وحدهم ، لكن الاكراد والشيوعيين ارادوا اقامة الاحتفالات بشكل مشترك وتحت قيادتهم ، وقد سيطر الاكراد على المنظمات التابعة للحزب الشيوعي لخدمة اهدافهم في النزاع مع التركمان ، ادى ذلك الى احداث دامية راح ضحيتها اكثر من ٧٩ شخصاً (١٢٦) ، ونشرت صحيفة الفجر الجديد مقالاً افتتاحياً بعنوان (اختلاق... واثارة ... تمهيداً لكركوك ثانية) ، جاء فيه

---

(١٢٣) مسعود البارزاني ، المصدر السابق ، ص٩٠.
(١٢٤) خه بات ، العدد ١٠ ، ٦ حزيران ١٩٥٩ .
(١٢٥) عمار علي السمر ، المصدر السابق ، ص ٢١٨.
(١٢٦) ليث الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ٢٥٢ ؛ عمار علي السمر ، المصدر السابق ، ص ص ٢١٨ – ٢١٩.

"...**ان حسين نفطجي الذي قتل في كركوك كان رئيساً للجنة طورانية (١٢٧)، اسمها لجنة تحرير كركوك التي تعد كركوك والمناطق الشمالية جزءاً من تركيا.. هذا الخبر اذا صح ، فأنه منقول من راديو موسكو.. مما اثار حفيظة الاكراد على التركمان ...** " (١٢٨) وبين المقال في خاتمته بأن التركمان هم مواطنون اعتزوا بعراقيتهم وهم لا يرضون عنها بديلاً مهما فعل الاوغاد ، ولذلك فأن هذه الفتنة ستنتهي مهما اثارها الحاقدين على الشعب(١٢٩).

كتبت صحيفة الفجر الجديد في صفحتها الاولى (ماذا في اوكار الرفاق) ، جاء فيه ان الحزب الشيوعي يحاول التغلغل الى ميادين اخرى يبعث منها الفتن والدسائس والمكايد فقد وجدت وثيقة صادرة من الحزب الشيوعي دونت فيها شيء من خططه لأثارة الفتن ، وهذا جزء مما جاء في الوثيقة ، ان الحركة القومية في كردستان العراق اصبحت ذو نفوذ قوي ادى بالميل للقوميين العرب ، ونتيجته النهائية سيقوي جبهة حزب البعث في العراق مما سيضعف موقفنا بالنسبة لهدفنا الرئيس المطالبة بالقضية الكردية ، فضلاً عن ذلك ".. **ان وضع الحكومة ليس في جانبنا على ان نتخلص بالقيام بتشويش حول الوحدة العربية والبعثيين في كردستان ... واثارة الاكراد على كل من يظهر ميلاً للأحزاب القومية في شمال العراق ... ويقوم الشيوعيون في القسم العربي في اثارة الرأي العام العربي في العراق حول قضية الاكراد واخذ العطف عليهم ...** " (١٣٠).

وخلال الاعتداء على رئيس الوزراء عبدالكريم قاسم ومحاولة اغتياله في ٧ تشرين

---

(١٢٧) طورانية : حركة سياسية تركية ، نشأت اواخر القرن التاسع عشر ، وكانت تهدف الى توحيد جميع ابناء العرق التركي ، التسمية جاءت نسبة الى طوران وهي الوطن التركي القديم في اواسط اسيا ، رأت الرابطة العثمانية هي المبنية على الرابطة الاسلامية التي اصبحت غير قادرة على الاستمرار في حماية السلطنة ، عبدالوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، ج ٣ ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ص ص ٧٨٨ – ٧٨٩ .

(١٢٨) الفجر الجديد (بغداد) ، العدد ٥٤ ، ٢٧ تموز ١٩٥٩.

(١٢٩) المصدر نفسه.

(١٣٠) الفجر الجديد ، العدد ٦٢ ، ٦ آب ١٩٥٩ .

الاول ١٩٥٩،استنكرت صحيفة خه بات ووصفت الاعتداء على شخصية عبدالكريم قاسم بالآثم ، واعلنت بتسخير كافة الامكانيات التي تمتلكها الصحيفة والوقوف الى جانب عبدالكريم قاسم والحكومة في سبيل امن واستقرار البلد من اي فوضى مخطط لها مسبقاً من قبل القوى الرجعية ، وفي السياق نفسه ارسل الشيخ احمد البارزاني برقية الى عبدالكريم قاسم معلناً استنكاره الشديد للاعتداء على حياة عبدالكريم قاسم اذ قال في رسالته " **سيادة الزعيم الاوحد وحبيب الشعب اللواء الركن عبدالكريم قاسم باسمي واخي ملا مصطفى وكافة الشرفاء ... ونحمد الله على سلامة سيادتكم... وينصركم على اعدائكم اعداء الشعب والوطن والانسانية جمعاء ، عشتم يا قاهر الاستعمار ويا زعيم العرب والاكراد...**"(١٣١)، كما صرح الملا البارزاني حول الاعتداء على رئيس الوزراء عبدالكريم قاسم بأنه شعر بالالم ومستنكراً هذا العمل ، واكد بأن سلامة عبدالكريم قاسم ضمنت سلامة الجمهورية والسير على المنهج الديمقراطي ، مضيفاً بأنه لابد من المحافظة على حياة رئيس الوزراء عبدالكريم قاسم واخذ الحيطة والحذر وذلك لضمان القيادة الرشيدة للبلد التي استطاعت في قيادة الجمهورية من نصر الى نصر (١٣٢)، وكما زار وفد من هيئة تحرير صحيفة خه بات ومجموعة من اعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني عبدالكريم قاسم عندما كان راقداً في المستشفى في ١٢ تشرين الاول ١٩٥٩ للاطمئنان على استقرار وضعه الصحي ، بعدها قامت الصحيفة بنشر التقارير الطبية الخاصة بمدى تحسن حالته

الصحية (١٣٣) .

بدأ الخلاف بين عبدالكريم قاسم والملا البارزاني في شهر تشرين الاول ١٩٥٩ ، وذلك عندما اعلن الاخير بانه هو الذي امر بقتل احمد اغا الزيباري، وذلك اثناء زيارة الملا البارزاني لعبدالكريم قاسم في مستشفى السلام عندما اصيب بإطلاقات نارية في شارع الرشيد ،

---

(١٣١) خه بات ، العدد ٧٣ ، ٩ تشرين الاول ١٩٥٩.
(١٣٢) خه بات ، العدد ٧٩ ، ١٨ تشرين الاول ١٩٥٩.
(١٣٣) خه بات ، العدد ٨٠ ، ١٩ تشرين الاول ١٩٥٩ . العدد باللغة الكردية .

وقد رد عليه عبدالكريم قاسم ، عليك الكف عن هذه الاعمال وترك العادات القبلية وعدم النزول الى هذا المستوى (١٣٤)، قائلاً للملا البارزاني : اين حكم القانون وقد اكدت لك بعد عودتك الالتزام لتكون مع الجميع وتتعالى على الخلافات العشائرية ؟ .. فكان رد الملا البارزاني : انني مذنب واتحمل مسؤولية هذا الحادث كونها صدرت مني الاوامر(١٣٥).

اعتراف الملا البارزاني بانه اعطى الاوامر لقتل شخصية كردية دليل كبير على انه ذات ميول اجرامية ، جاء لتصفية حساباته مع الشخصيات الكردية ذات النفوذ في المناطق والقبائل الكردية ، وفي المقابل كان على عبدالكريم قاسم ان يتحلى بالشجاعة ويتصرف وفق القانون لردع كل من يتجاوز على القانون مهما كانت مكانته السياسية والاجتماعية ، معلناً بان العدالة هي اساس الحكم الذي انبثقت به ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

مع بداية عام ١٩٦٠ ظهر الفتور بين عبدالكريم قاسم والاكراد في علاقتهم، ونتيجة للمطالب الكردية المتزايدة ، يقابله الموقف الحكومي الاكثر تصلباً ، لاسيما ان قوة الاكراد كانت اكثر القوى احتفاظاً بنفوذها في العراق بعدما تقلص نفوذ الحزب الشيوعي

العراقي ، مما دفع عبدالكريم قاسم بالتفكير في أيجاد الوسائل لتقليص نفوذهم(١٣٦)،اذ استهدف المنظمات التابعة للحزب الشيوعي بعدم فسح المجال لهم من التدخل في الانتخابات لمصلحة مرشحيهم ، مما ادى الى انسحابهم من المنظمات والنقابات ، وبالمقابل فسح المجال للفئات الاخرى الترشيح والانتخاب بحرية ، ادى بالنتيجة الى

---

(١٣٤) شكيب عقراوي ، سنوات المحنة في كردستان اهم الحوادث السياسية والعسكرية في كردستان والعراق من ١٩٥٨ الى ١٩٨٠ ، ط١، مطبعة منارة ، اربيل ، ٢٠٠٧ ، ص٥٨.

(١٣٥) صلاح الخرسان ، التيارات السياسية في كردستان ، ص ٨٩.

(١٣٦) ميفان عارف عبدالرحمن بادي ، الحركة القومية الكردية التحررية في كردستان العراق ١٩٥٨ – ١٩٦٣ ، ط١ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص٥٢ .

تغيرات في قيادات النقابات والمحامين والمعلمين التي فاز بها القوميون ، فضلاً عن رفض رئيس الوزراء عبدالكريم قاسم الترخيص للحزب الشيوعي العراقي بعد صدور قانون الجمعيات والاحزاب لعام ١٩٦٠ ، وكذلك الازاحة التدريجية لمؤيديهم من المناصب الحكومية ، وكانت هاك عوامل اخرى ادت الى تقليص نفوذهم منها : استياء الشعب العراقي من تصرفاتهم المتطرفة والعنيفة ، ادى الى تجاوب فئات الشعب مع اجراءات

رئيس الوزراء عبدالكريم قاسم في ازاحتهم([١٣٧]) .

طالبت صحيفة خه بات الناطقة عن الحزب الديمقراطي الكردستاني باجازة الحزب وذلك من خلال المقال الافتتاحي الذي حمل عنوان (اهمية اجازة الحزب الديموقراطي لكردستاني العراق) ، جاء فيه ان الملا البارزاني واتباعه قد قدموا طلباً الى وزير الداخلية احمد محمد يحيى(١٣٨) لتأسيس الحزب الديمقراطي لكردستاني العراق ، وتم ارفاق مع الطلب المنهاج والنظام الداخلي ، وكانت الصحيفة متوقعة مبدئيا استجابة الحكومة لهذا الطلب ، اذ اكدت في مقالها "**.. بان الاكراد باعتبارهم شركاء للشعب العربي في الوطن العراقي ، والحزب الديموقراطي لكردستان العراق الذي انبثق من صميم الثورة الشعبية في غمرة نضالات جماهير كردستان العراق ضد الاستعمار والرجعية وفي سبيل السلم والحرية والديموقراطية ... وقد حقق البارتي خلال مسيرته الطويلة انجازات رائعة... ومازال الحزب الديموقراطي لكردستان العراق يناضل كفرقة مجندة برهنت انه من المناضلين الاشداء ... ان حزباً كالبارتي ذو ماضي مشرق في**

---

[١٣٧]) عمار علي السمر ، المصدر السابق ، ص ص ٢٢٥- ٢٢٦ .

[١٣٨]) احمد محمد يحيى : ولد في مدينة الموصل عام ١٩١٦ ،اتم دراسته الابتدائية والثانوية في الموصل ، دخل الكلية العسكرية وتخرج منها ضابطاً ، عمل مرافقاً للملك فيصل الثاني ،اصبح فيما بعد متصرفاً للواء البصرة ، وعين بعد عام ١٩٥٨ بمنصب سفير في السعودية لكنه لم يلتحق ، اصبح وزير الداخلية في ١٩٥٨/١٠/١ بعد اعفاء عبدالسلام محمد عارف من منصبه حتى سقوط عبدالكريم قاسم في ٨ شباط ١٩٦٣ ، توفي عام ١٩٩٨. حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، ص٥٤ .

النضال الثوري .. "(١٣٩)، واختتمت الصحيفة مطلبها بان الموافقة على اجازة الحزب هي تثميناً منصفاً لنضاله الطويل وكفاحه وجهاده وتقديراً صائباً لمصلحة الوطن والشعب(١٤٠).

طالب قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني بالترخيص لحزبهم بالعمل السياسي من خلال طلب قدمه الملا البارزاني ونوري شاويس وعمر مصطفى وابراهيم احمد وستة اخرون من اعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني الى وزارة الداخلية في ٩ كانون الثاني ١٩٦٠(١٤١)، وذلك عندما شرع قانون الجمعيات والاحزاب السياسية رقم (١) لسنة ١٩٦٠ في الاول من كانون الثاني ١٩٦٠، فعلاً اجيز الحزب بتاريخ ٩ شباط ١٩٦٠(١٤٢)، ونظراً لوجود مشكلة في البرنامج السياسي وهو ما تضمنته بعض فقراته بوجود خطوط ماركسية لينينية ، مما دفع وزير الداخلية الاصرار على حذف المادة الثالثة التي اكدت على ان الحزب يتخذ في نضاله السياسي وتحليله للمجتمع من النظرية الماركسية – اللينينية ، فضلاً عن المادة الثالثة والعشرون التي كانت موضع خلاف ، اذ اكدت على مساندة الشعب الكردي في التحرر من كل اشكال الاستعمار والرجعية وعلى حق تقرير المصير(١٤٣)، وقد جاء الاعتراض بتوجيه من عبدالكريم قاسم الذي كان في تفكيره ان مثل تلك المواد تعطي الحجة لأعدائه باستخدامها ضده ، مما اضطر الحزب الديمقراطي الكردستاني بحذفهما من الفقرات وذلك ليحصل على اجازته اسوة بالأحزاب الاخرى التي تمتعت بالاشتراك في الحياة السياسية(١٤٤).

---

(١٣٩) خه بات ، العدد ١٤١ ، ٩ كانون الثاني ١٩٦٠ .
(١٤٠) المصدر نفسه .
(١٤١) البلاد (بغدادية) ، العدد ٥٧٠٦ ، ١٠ كانون الثاني ١٩٦٠ .
(١٤٢) الاهالي ، العدد ٣٥٧ ، ١٠ شباط ١٩٦٠ .
(١٤٣) علي غازي احمد الردام ، العلاقة بين عبدالكريم قاسم واحزاب جبهة الاتحاد الوطني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية الآداب ، جامعة الانبار ، ٢٠١٣ ، ص١٨٦. للمزيد عن منهاج الحزب الديمقراطي الكردستاني وبرنامجه ينظر: اتحاد الشعب ، العدد ٢٩٩ ، ١١ كانون الثاني ١٩٦٠ .
(١٤٤) محمود رزوق احمد ، المصدر السابق ، ص١٧١

لقد كانت لزيارة السفير البريطاني همفري تريفليان (Hmfry Tryflyan)[١٤٥] للملا البارزاني في مقره في بغداد في ٢١ شباط ١٩٦٠ دوراً في توتر العلاقة بين عبدالكريم قاسم والملا البارزاني ، ومما زاد التوتر بين الطرفين قيام الاخير برد الزيارة للسفير البريطاني بعد اسبوع ، وهذا اعطى عبدالكريم قاسم الى الانتباه والتخوف من هذه الزيارات المتبادلة بين الطرفين البريطاني– الاكراد (١٤٦) ، وبالمقابل استقبل عبدالكريم قاسم وفداً كردياً مناوئاً للملا البارزاني في محاولة منه اثارة حفيظته لاسيما وقد جرى ذلك خلال انعقاد المؤتمر الخامس للحزب الديمقراطي الكردستاني من ٥ – ١٠ آيار ١٩٦٠، اذ اعلن العديد من الشخصيات الكردية ولائهم الى عبدالكريم قاسم(١٤٧).

وعلى اثر تلك اللقاءات نشرت صحيفة اتحاد الشعب الناطقة بلسان الحزب الشيوعي مقالاً افتتاحياً بعنوان (أهؤلاء يمثلون الشعب الكردي) جاء فيه ، ان الوفد الكردي جاء الى بغداد لمقابلة عبدالكريم قاسم لكنهم فشلوا ولذلك قدموا مذكرة على اساس لها صلة بالشعب الكردي، من هذه المطالب الحقوق الثقافية للشعب الكردي ، لكن كان الهدف الاساسي هو الحصول على طلباتهم الشخصية في اعادة قانون التسوية الذي جاء ضمن قانون الاصلاح الزراعي ، اذ وضعته مسبقاً سلطات الاحتلال البريطاني الذي اعطى للإقطاع

---

(١٤٥) همفري تريفليان : ولد عام ١٩٠٥ تخرج من جامعة كامبردج ، خدم في السلك المدني لدى السلطات البريطانية في الهند حتى استقلال الهند ، انتقل بعدها الى السلك الدبلوماسي ، اذ تقلد= =مناصب متعددة ، اصبح من عام ١٩٥٣ القائم بالاعمال البريطاني في الصين حتى عام ١٩٥٥ ، اصبح فيما بعد سفير بريطانيا في مصر من عام ١٩٥٥– ١٩٥٦، عين سفيراً في العراق من عام ١٩٥٨ – ١٩٦١ ، وسفيراً في الاتحاد السوفيتي من عام ١٩٦٢ – ١٩٦٥ ، ثم اصبح المفوض السامي في اليمن الجنوبي ، وفي عام ١٩٦٨اصبح في مجلس اللوردات ومنح لقب البارون لقاء خدماته التي قدمها لبريطانيا ، توفي في ٨ شباط ١٩٨٥. خليل علي مراد ،مهيظان محمد حسين ، موقف بريطانيا من القضية الكوردية في العراق ١٩٦١ - ١٩٧٥ ، مجلة جامعة زاخو ، م ٤ ، عدد ٣ ، آذار ٢٠١٧ ، ص٦١٥.

(١٤٦) جعفر عبدالكريم بنيان المنصور ، موقف الولايات المتحدة الامريكية من حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم وأثره في حركة ٨ شباط ١٩٦٣ ، مجلة ابحاث البصرة (العلوم الانسانية) ، مجلد (٣٩) ، العدد ٣ ، ٢٠١٤ ، ص١٦٧.

(147) F.O 371/ 149668 Letter Sir .H. Trevelyon British Embassder, Baghdad to Mr G.F.Hiller foreign office London, 29 February, 1960 , . from : Alan de L. Rush, R . o . I. 1914 – 1966 , Volume 13 : 1958 – 1960. P.641.

سلب حقوق الفلاحين ، ومن مطالبهم الاخرى هو اجراء تعديل على قانون الاصلاح الزراعي ، وكان مطلبهم الثالث حصولهم على سماح الحكومة في قتل واضطهاد الوطنيين باسم القضاء على الفوضويين(١٤٨) ، يضاف الى ذلك ان الملا البارزاني قدم الى عبدالكريم قاسم مجموعة من المطالب في اوائل تشرين الاول ١٩٦٠، والتي ادت الى انزعاج عبدالكريم قاسم من الملا البارزاني عاد اياها محاولة بسط سيطرته على المنطقة الشمالية وضم القبائل الكردية الى جانبه في مواجهة الدولة اذا ما حصل شيء من التوتر ، فضلاً عن سعي الملا البارزاني في الحصول على دعم بريطانيا من خلال اعادة العلاقة بينهما ، لاسيما عندما انتقد السفير البريطاني في العراق تصرفات عبدالكريم قاسم وسوء الاوضاع بالعراق(١٤٩).

ومما عمق الخلاف بين الطرفين قيام الملا البارزاني بزيارة الى موسكو في ٥ تشرين الاول ١٩٦٠ ذكرى مرور (٤٣) عام على ثورة اكتوبر ١٩١٧، على اثر الدعوة التي وجهت له من الحكومة السوفيتية ، بعدما حصل الملا البارزاني على وعد من الحكومة السوفيتية بدعم واسناد القضية الكردية دون الاضرار بمصالحه مع الحكومة العراقية، ولكي تبرهن الحكومة السوفيتية للدول الغربية بأن الاكراد وقائدهم الملا البارزاني هم اداة بيد الاتحاد السوفيتي ولا سيما ظهور الخلافات مع رئيس الوزراء عبدالكريم قاسم ، فضلاً عن كانت هناك مخاوف من قادة الاتحاد السوفيتي من الدول الغربية باحتضان الاكراد ، وذلك كان هذا انذار للجميع بان الاتحاد السوفيتي له حجمه في المنطقة ، وناقش الملا البارزاني مع المسؤولين السوفييت الاوضاع المزرية التي مرت بها كردستان – العراق ، طالباً من الحكومة السوفيتية التوسط لدى عبدالكريم قاسم لأعاده الاوضاع الى حالتها الطبيعية ، وتحسين العلاقات بينهما ، وناشدهم بتقديم المساعدات لكردستان – العراق في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية(١٥٠).

---

(١٤٨) اتحاد الشعب (بغدادية) ، العدد ١٨٢ ، ١ ايلول ١٩٦٠ .
(١٤٩) جعفر عبدالكريم بنيان المنصور، المصدر السابق ، ص١٦٧ .
(١٥٠) عبدالفتاح علي البوتاني ، التطورات السياسية الداخلية في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨ – ٨ شباط ١٩٦٣، ط١ ، سييريز ، دهوك ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٩٥.

كانت رغبة موسكو في ابقاء الملا البارزاني في موسكو خوفاً على حياته التي اصبحت

مهددة بمحاولة اغتياله ، ولا سيما عندما اصبح الخلاف حاداً بين رئيس الوزراء عبدالكريم قاسم والملا البارزاني، لكن وصول رسالة اليه من جلال الطالباني(١٥١) ضرورة

العودة الى العراق ، فوافق السوفييت على عودته بشرط تحسين علاقته بعبدالكريم قاسم (١٥٢)

زادت الخلافات بشكل اكبر بين عبدالكريم قاسم والملا البارزاني عندما نشر ابراهيم احمد احد قيادي الحزب الديمقراطي الكردستاني مقالاً افتتاحياً في صحيفة خه بات الناطقة الرسمية للحزب الديمقراطي الكردستاني في عددها الصادر في ١٩ تشرين الاول ١٩٦٠ والذي ذكر فيه المادة الثانية من الدستور التي نصت على " **ان العراق جزء من الامة العربية** " والذي ادى الى الاشارة بأن هذه المادة تتعارض وتتناقض مع المادة الثالثة التي نصت"**ان العرب والاكراد شركاء في هذا الوطن**.."(١٥٣).

مما تقدم يبدو ان طبيعة العلاقات بين عبدالكريم قاسم والملا البارزاني قد اصابها الفتور ، اذ انها كانت تقوم منذ البداية عن عدم الثقة بينهما ، نتيجة للطموحات التي كانت تراود الملا البارزاني التي اراد من خلالها تحقيق طموحاته ، وان ما كان يجري كان ينذر بوجود انشقاق بين الطرفين ، وقد جاء اعتقال الحكومة العراقية في ١٥ تشرين الاول ١٩٦٠

---

(١٥١) جلال الطالباني: ولد في قرية كلكان في السليمانية عام ١٩٣٣ ، أصبح احد أعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني ، انفصل عن الحزب بعد خلافات جوهرية مع الملا البارزاني، هرب= =الى إيران في تموز ١٩٦٤ ، عاد إلى العراق واعتقل من قبل الملا البارزاني، لكنه استطاع الهروب في كانون الثاني ١٩٦٦ ، أسس عصبة كادحي كردستان ١٩٧٠ .للمزيد ينظر : حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الاحزاب السياسية العراقية ، ص ص٤٤٨ – ٤٥٠.

(١٥٢) غسان شربل ، جلال الطالباني يفتح دفاتر الثورة الكردية والعراق – في حلقات من سلسلة "يتذكر" ، د. م ، د. ب ، ١٩٩٨ ، ص٧٦.

(١٥٣) خه بات ، العددان ، ٣٣٩ ، ٣٤١ ، ١٩ - ٢١تشرين الاول ١٩٦٠ .

القـــيادي صـــالح عبـــدالله اليوســـفي (١٥٤)عـــضو اللجنـــة الـــمركزية للحـــزب الـــديمقراطي الكردستـاني بـمثابة الشرارة الاولـى لمطـاردة واعتقال اعضـاء الحزب الديمقراطي الكردستاني وظهـور الخلافـات العلنيـة مـع عبـدالكريم قاسـم ، وعلـى اثـر هـذه الاعتقـالات وجـه الحـزب الـديمقراطي الكردستاني رسـالة الـى احمـد صـالح العبـدي([١٥٥]) رئـيس اركـان الجـيش والحـاكم العسكري العام طلب فيه الاسراع في التحقيقات مع الموقوفين الذين مضت عليهم مدة معينـة دون اجراء التحقيقات الاصولية ، وكذلك عدم ابلاغهم الاسباب التي ادت الـى سبب التوقيف ، وطلب في الرسالة اطلاق سراح المعتقلين بكفالـة حتـى محاكمـة من كـان متورطاً في قضـايا معينة(١٥٦).

امر عبدالكريم قاسم بإعادة السيارة الحكومية التي كان يستخدمها الملا البارزاني بعد عودتـه الـى العـراق ، وكـذلك طلـب مـن مديريـة الامـن العامـة بمتابعـة ومراقبـة اعضـاء الحزب الديمقراطي الكردستاني الموجودين في بغداد ، وطلب من وزارة الماليـة تخفيض المخصصـات السنوية للمـلا البـارزاني من ٢٠٠٠ دينـار الـى ١٠٠٠ دينـار مـع الابقـاء على

راتبه الشهري البالغ ٥٠٠ دينار دون المساس به(١٥٧).

---

[١٥٤] صالح عبدالله اليوسفي: ولد في كانون الثاني عام ١٩١٨ في بامرني التابعة للعمادية ، درس مدارسها الابتدائية في، واكمل تعليمه الثانوي في بغداد ثم اصبح معلماً ، اكمل دراسته في دار العلوم الشرعية في بغداد عام ١٩٤٣ ، كان من مؤسسي الحزب الديمقراطي الكردستاني عام ١٩٤٦ ،اصبح رئيس تحرير جريدة التآخي التي صدرت ١٩٦٧ ، بعد اتفاق آذار ١٩٧٠ اصبح وزيراً للدولة لشؤون الشمال ، اغتيل في ٢٥ حزيران ١٩٨١ . محمد علي الصويركي الكردي ، المصدر السابق ، م٦ ، ص ص ١٣٨- ١٣٩ .

[١٥٥]) احمد صالح العبدي : ولد في بغداد عام ١٩١٢ ، التحق بالكلية العسكرية وتخرج منها عام ١٩٣٢ ، تخرج من كلية الاركان ١٩٤١، بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ عين حاكماً عسكرياً ورئيساً لأركان الجيش ، اعتقل بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ ، افرج عنه فيما بعد ، توفي ١٩٦٤. حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، ص ٥٣.

[١٥٦] صوت الشعب ، العدد ١١ ، ٤ تشرين الثاني ١٩٦٠ ؛ علي يحيى البوتاني ، وثائق الحركة القومية الكوردية التحررية ، ص٨٤ .

[١٥٧] جعفر عباس حميدي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨ ــ ١٩٦٨ ، ج ٥ ، ط ٢ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٥ ،ص ٢٠٨.

حاولت الحكومة العراقية بتضييق الخناق على القادة السياسيين الاكراد ، وذلك من خلال مذكرات الاعتقال بحقهم ، مما دفع صحيفة خه بات كتابة مقالاً بعنوان (حول المضايقات التي يتعرض لها اعضاء حزبنا) ، جاء فيه " **تتوارد الينا الانباء منذ اكثر من شهر عن قيام السلطات بإلقاء القبض على عدد من اعضاء حزبنا الديمقراطي الكردستاني وايداعهم في السجون والمعتقلات وابعاد بعضهم عن كردستان ، منهم الاستاذ صالح عبدالله اليوسفي وجملة من المسؤولين..**"(١٥٨) واشار المقال بأن الطريقة التي اتبعتها الحكومة في هذه المذكرات طريقة غير لائقة وغير قانونية كونها بعيدة كل البعد عن اتباع الاصول القانونية في اسلوبها في القاء القبض او ابعادهم ، انما اعتمدت على وشايات المغرضين ، في سبيل الحد من نشاط الحزب الديمقراطي الكردستاني ، لكن الامر تجاوز الوشاية ، فوصل الى حملة شرسة ظالمة شنتها القوى الرجعية في الوية اربيل والموصل ،

واضاف المقال ان الحزب الديمقراطي لا يمكن ان يفصل الوضع الذي يمر به الحزب في بعض المناطق عن الوضع العام في البلاد لأنه جزء منه لا يتجزأ (١٥٩)، وازاء تلك التطورات والتصريحات المتبادلة بين الطرفين طلب عبدالكريم قاسم في نهاية تشرين الثاني ١٩٦٠ من المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني في بغداد ابعاد الملا البارزاني عن رئاسة الحزب واعتباره زعيماً قبلياً ، كونه فاشلا في قيادة حزب سياسي ، لكنه وجد رداً عنيفاً من المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني برفضه للطلب (١٦٠) ، في حين اشار الباحث مجيد خدوري ان عبدالكريم قاسم استطاع خلال غياب الملا البارزاني من اقناع الشيخ احمد البارزاني ومجموعة اخرى من اتباعه بإعلان ولاءهم الى عبدالكريم قاسم وعدم موافقتهم على زعامته (١٦١).

---

(١٥٨) خه بات ، العدد ٣٦١ ، ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٠.
(١٥٩) خه بات ، العدد ٣٦١ ، ١٥ تشرين الثاني ١٩٦٠ .
(١٦٠) شكيب عقراوي ، المصدر السابق ، ص٦٥ .
(١٦١) مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ط١ ، الشريف الرضي ، قم ، د.ت ، ص٢٣٩ .

ادى الى قيام المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني بارسال برقية الى الملا البارزاني في كانون الاول ١٩٦٠ وابلاغه بمغادرة بغداد مع اعضاء الحزب والتوجه الى كردستان حسب طلب الحكومة العراقية(١٦٢).

عاد الملا البارزاني الى بغداد من موسكو في ١٣ كانون الثاني ١٩٦١ ، وطلب في اليوم التالي مقابلة عبدالكريم قاسم الذي حاول ايصال رسالة سياسية الى الملا البارزاني بأنه غير مرتاح الى تصرفاته وذلك بتعمده في تأخير مقابلته للملا البارزاني والتي تمت بعد اكثر من اسبوع من طلبه(١٦٣).

استمرت صحيفة خه بات بمقالاتها المطالبة بإلغاء المذكرات الخاصة بملاحقة اعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني ، فقد نشرت مقالاً افتتاحياً بعنوان (استمرار ملاحقة اعضاء الاحزاب يتنافى مع تصريحات سيادة رئيس الوزراء) ، فقد اشار المقال بأن رئيس الوزراء الزعيم عبدالكريم قاسم هو الموجه الاول لسياسة الحكومة العراقية والمشرف الاول عليها والمسؤول الرئيس في مراقبة تنفيذها ، تساءلت الصحيفة في مقالها عن عدم اتخاذ عبدالكريم قاسم اي اجراء بشأن الشكاوى التي قدمها قادة الاحزاب (الديمقراطي الكردستاني والوطني الديمقراطي والاسلامي) اليه حول الغاء مذكرات التوقيف والقاء القبض والمحتجزين بخصوص اضطهاد اعضاء هذه الاحزاب(١٦٤)، وفي السياق نفسه نشرت صحيفة خه بات مقالاً بعنوان (مشكلة الموقوفين تتطلب حلاً سريعاً) ، جاء فيه ، صحيح ان موضوع احتجاز الموقوفين في قضاياهم هي من المواضيع التي فقدت حدثها... غير انه يبقى ذا اهمية كبيرة بالنظر لتعلقه بالحرية الشخصية التي هي من اكثر الحريات الديمقراطية تأثيراً في المصالح المادية لأفراد المجتمع والتي تنعكس آثارها على معظم نواحي الحياة العامة ، واشار المقال بأن

---

(١٦٢) جليلي جليل واخرون ، المصدر السابق ، ص٢٧٧.
(١٦٣) مسعود البارزاني ، المصدر السابق ، ص ١١٢.
(١٦٤) خه بات ، العدد ٤١٠ ، ١٩ كانون الثاني ١٩٦١ .

المعتقلين ضاقت بهم السجون ظلماً وبدون أوامر القاء قبض وبدعوات كيدية ، ووضع القانون لمعاقبة المجرمين الذين اجرموا بحق الاخرين وليس للأبرياء(١٦٥).

عبر عبدالكريم قاسم عن اهماله المتعمد للأكراد وظهر ذلك في تصريحه لصحيفة الثورة اذ قال ، ان كل فئات المجتمع التي تنتمي الى العراق سواء الكردي والزنجي والارمني ، كله في دوله عربية فهو يعد عربياً حسب ما يمليه الواقع(١٦٦) .

يتبين بان وقت المجاملة بين رئيس الوزراء عبدالكريم قاسم والملا البارزاني قد انتهت ، ولاسيما بعدما وجد عبدالكريم قاسم بأن الملا البارزاني قد اعطى لنفسه حجماً اكبر متجاوزاً ومتحدياً الحكومة العراقية بعلاقاته الخارجية المشبوهة والتي اعتبرها عبدالكريم قاسم تحدياً واضحاً يراد بها زعزعة الوضع الداخلي المتفق باطنياً مع الدول الاستعمارية التي كانت تتفاوض من خلال شركاتها النفطية مع عبدالكريم قاسم لأبعاد العراق من استثمار النفط لصالحه.

لقد كان للانتقادات الشديدة التي وجهتها صحيفة خه بات للحكومة العراقية ودفاعها المستميت عن قادتهم الاكراد واهدافهم وطموحاتهم اثر بارز في اصدر القاء القبض على رئيس تحريرها المحامي ابراهيم احمد ، الناطقة بلسان الحزب الديمقراطي الكردستاني وفق المادة (٢١٤) المتعلقة بشهادة الزور، وذلك وفق التحقيقات التي اجريت على اثر مقتل صديق ميران(١٦٧) رئيس عشيرة الخوشناو في شباط ١٩٦١ في لواء اربيل على الطريق العام بين شقلاوة ومصيف صلاح الدين ، وكانت من العشائر المتحالفة مع حكومة عبدالكريم قاسم(١٦٨) ، ووفقاً لمذكرة الاعتقال بحق

---

(١٦٥) خه بات ، العدد ٤١١ ، ٢٠ كانون الثاني ١٩٦١ .

(١٦٦) الثورة ، العدد ٥٥٥ ، ١٧ شباط ١٩٦١ .

(١٦٧) صديق ميران : ولد عام ١٩٠٧ في اربيل تولى زعامة قبليته خوشناو وبعد وفاة والده، انتخب نائباً عن اربيل عام ١٩٣٩، وبقي نائباً في جميع الدورات المتعاقبة في البرلمان العراقي إلى عام ١٩٥٨، قتل في شباط ١٩٦١ على مقربة من بلدة شقلاوة. محمد علي الصويركي، معجم اعلام الكرد في التاريخ السياسي والعصر الحديث في كردستان وخارجها ، السليمانية ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٦٣ .

(١٦٨) الفجر الجديد ، العدد ٣٥٠ ، ٩ آذار ١٩٦١.

ابراهيم احمد احد اعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني فقد اصدر حزبه بياناً من خلال صحيفته خه بات ، اكد فيه ان محاولة القوى الإقطاعية في تشويه سمعة ابراهيم احمد سكرتير الحزب الديمقراطي الكردستاني هي باطلة ومزورة ، فضلاً عن ثقته العالية به بانه من الكوادر السائرة على خط الحزب واسلوبه الديمقراطي ، واكد البيان في مطالبته بتشكيل هيئة تحقيقية مكونه من ثلاثة حكام من محكمة التمييز ورئيس الدائرة العدلية بكركوك وأحد كبار موظفي الداخلية ، مع مشاركة ممثلين ذي اختصاص قانوني من الحزبين الوطني الديمقراطي والوطني التقدمي ، وذلك للتحقيق في عملية مقتل صديق ميران(١٦٩)، ونتيجة للإجراءات الصارمة ومطاردة عناصر الحزب الديمقراطي الكردستاني من قبل الحكومة نشرت صحيفة خه بات مقالاً افتتاحياً بعنوان (لمصلحة من ؟ تستمر حملة ملاحقة حزبنا الديمقراطي الكردستاني) جاء فيه " **كي لا نتهم احد بالمغالاة او التهويل في بيان حقيقة حملة الملاحقة المستمرة ضد حزبنا الديمقراطي الكردستاني نضطر الى اعادة ذكر ما يتعرض له حزبنا منذ اشهر من اضطهاد ومضايقة واعتداء على حقه المشروع ... ان توقيفهم ونفيهم دون استجواب او تحقيق مما لا يدع مجالاً للشك في حقيقة وجود خطة لمحاربة الحياة الحزبية** ... "(١٧٠) واكدت الصحيفة بان حزبها قد اعتقل منه العديد من اعضائه وقياداته البارزة من مسؤولي الحزب في شقلاوة ومصيف صلاح الدين ودهوك وكفري والموصل وعقرة وزاخو والعمادية وشيخان ، وكانت مطاردة اعضاء الحزب عن طريق العصابات التي تحمل فكر وتصرفات النظام الملكي البائد ، وآخر محاولاتهم الخبيثة هو اتهام ابراهيم احمد سكرتير اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني (١٧١) ، وقد تطورت الامور عندما صدر امر باعتقال جلال الطالباني على اثر الخطاب

---

(١٦٩) خه بات ، العدد ٤٥٣ ، ١٢ اذار ١٩٦١ .
(١٧٠) خه بات ، العدد ٤٥٥ ، ١٤ اذار ١٩٦١ .
(١٧١) خه بات ، العدد ٤٥٥ ، ١٤ اذار ١٩٦١ .

الذي القاه بمناسبة عيد نوروز في ٢١ آذار ١٩٦١ الذي اشاد فيه بالملا البارزاني لاسيما بعد مغادرته بغداد من الشهر نفسه ، ومهاجمته للحكومة العراقية، وقامت صحيفة خه بات بنشر الخطاب الامر الذي ادى الى اغلاق الصحيفة في ٢٩ آذار ١٩٦١(١٧٢).

ادى انتقال الملا البارزاني الى مدينة بارزان عن امتعاضه من سياسة الحكومة العراقية تجاه الاكراد ، مما ادى الى زيادة مشاعر الاكراد كرهاً للحكومة ، التي ادت الى ظهور الصدامات العشائرية في منطقة بارزان بين مؤيدي الملا البارزاني وبين العشائر الكردية المتحالفة مع الحكومة العراقية التي امدها عبدالكريم قاسم بالأموال والسلاح لمواجهة البارزانيين (١٧٣) ، وقد فاجأ الملا البارزاني في حزيران ١٩٦١ عشائر الزيباريين الذين قربهم عبدالكريم قاسم اليه بحرب شرسة ، كانت بدعم ومساندة الاستخبارات الايرانية (السافاك)، ادت الى خسائر فادحة للزيباريين واجبروا على ترك اراضيهم والانتقال الى الاراضي التركية ، فضلاً عن استيلائهم على كميات كبيرة من الاسلحة السوفيتية التي زودها عبدالكريم قاسم للزيباريين لمواجهة البارزانيين (١٧٤).

ادى اصدار قانون الاصلاح الزراعي الى اتساع الخلافات بين عبدالكريم قاسم والاكراد ما بين اذار– ايلول ١٩٦١ ولا سيما معارضة العشائر الكردية (١٧٥) ، والذي

---

(١٧٢) ماجد عبدالرضا ، المسألة القومية الكردية في العراق ١٩٥٨ – ١٩٧٥ ، ط١ ، الحقيقة برس ، د . ب ، ١٩٨٧ ، ص ٩٥ ؛ صلاح الخرسان ، التيارات السياسية ، ص ص ٩٢ – ٩٣ .

(١٧٣) حامد محمود عيسى ، المصدر السابق ، ص٢٠٢ .

(174) F.O 371/ 149669 /10114/35/60 Mr S. Falle, Baghdad ,to Foreign Office ,11 October 1960 . from : Alan de L. Rush, Records of Iraq 1914 – 1966 , Volume 13 : 1958 – 1960, p.645 ؛
عصمت شريف وائلي ، كردستان العراقية هوية وطنية (دراسة في ثورة ١٩٦١) ، ترجم : سعاد محمد خضر ، مطبعة شفان السليمانية ، ٢٠١٢ ،ص ١٣٤ .

(١٧٥) عبدالجليل صالح موسى ،المصدر السابق ، ص ١٣٧ ؛ ميفان عارف عبدالرحمن بادي ، المصدر السابق، ص٥٣ ؛

ادى الـى قيـام الحـزب الـديمقراطي الكردسـتاني بتقـديم مـذكرات الـى عبـدالكريم قاسـم والمسؤولين في الحكومة العراقية، طلبت في مذكرتها الاولى التي قدمتها في ٨ حزيران ١٩٦١ محاولة اللقاء مع عبدالكريم قاسم لشرح وضع البلاد العام مع طرح المشاكل الكردية ، فضلاً عن حديثها عن المادة الثالثة من الدستور التي اكدت على حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية والتي عدتها افضل مواده ، وكانت المذكرة ذات طابع عام مبينة الوضع السياسي بالعراق وعدم اللامبالاة من قبل الحكومة العراقية تجاه الاكراد ، وهاجمت المذكرة الحملة التي شنتها بعض الصحف العراقية والتي هدفت الى تعريب الاكراد(١٧٦) .

ارسل الملا البارزاني في ٢٠ تموز ١٩٦١ وفداً كردياً ضم بعض الشخصيات الكردية من شيوخ عشائر ورجال دين حاملاً رسالة احتوت على مطالب عديدة ، كان الهدف منها الحد من التوتر الحاصل بين الحكومة العراقية والاكراد ، والعمل على حل المشاكل بالروح الاخوية بين الطرفين ، اذ ركزت الرسالة على اسباب التوتر الحاصل في شمال العراق هو نتيجة تجميد المادة الثالثة من الدستور ، وتجميد المديرية العامة للدراسة الكردية ، وحرمان الطلاب الاكراد من الدراسة بلغتهم القومية في المدارس المتوسطة والثانوية واهمال استخدام اللغة الكردية كلغة رسمية في الدوائر الرسمية وعدم تعيين الموظفين الاكراد ي شمال العراق ونقل وابعاد الموظفين الاكراد الى الجنوب واغلاق الصحف الكردية ودعم الصحف التي تدعو الى صهر الاكراد، واحتضان الدولة للاقطاعيين والسكوت على الاعتداءات على الاكراد ولا سيما في كركوك، وان الوفد حاولوا مقابلة عبدالكريم قاسم ، لكنه رفض تلك المقابلة (١٧٧) ، وكانت مطالبهم من الحكومة العراقية تتعلق بأمور عديدة منها: تطبيق المادة الثالثة من الدستور

Benjamin Smith ,Land and Rebellion: Kurdish Separatism in Comparative perspective ,University of Florida, 2007.p.23.

(١٧٦) عصمت شريف وائلي ، المصدر السابق ، ص١٣٥.

(١٧٧) هادي علي ، الشعب الكوردي والسياسات الدولية في القرن العشرين ، كوردستان العراق نموذجاً ، مطبعة سيما ، سليمانية ، ٢٠٠٨ ، ص٨٨ ؛ عمار علي السمر ، المصدر السابق ، ص ٢٣٧.

المؤقت وانهاء فترة الانتقال وانتخاب مجلس تأسيسي وسن دستور دائم واطلاق الحريات الديمقراطية والغاء الاحكام العرفية والأنفاق على كردستان من واردات النفط من حقول كركوك والموصل ، لكن الحكومة العراقية رفضت الطلب جملة وتفصيلاً على اعتباره تمزيق للوحدة الوطنية ، وان القبول به يعني فسح المجال للشيعة بالمطالبة بالاستقلال الذاتي (١٧٨).

ارسلت الحكومة العراقية لجنة امنية في ٢٨ تموز ١٩٦١ لدراسة الوضع في كردستان ووضع الحلول المناسبة لتجميد نشاط الحزب الديمقراطي الكردستاني ، وقدمت اللجنة تقريرها في ٢ آب ١٩٦١ عن اسباب التوتر الحاصل في شمال العراق ، متهمة الحزب الشيوعي العراقي بمساندة العناصر المتمردة ، يضاف الى ذلك هاجم التقرير الملا البارزاني عده المحرك الاساسي لأثارة الاكراد في التمرد على الحكومة ، واقترحت اللجنة باستخدام القوة العسكرية وأرسال الجيش

لفرض الامن في المناطق المتوترة ومعاقبة المتمردين(١٧٩).

كانت السياسة التي تبناها كل من عبدالكريم قاسم والملا البارزاني خلال المراحل الاولى والتي بحث كل واحد منهم عن تحقيق مكسب لذاته ، فعبدالكريم قاسم كان مناوراً في مواقفه ويتنقل في تعامله تجاه الفئات السياسية الداخلية المحيطة به وفقاً لتطور الاحداث السياسية الداخلية ليكسب الى جانبه طرفاً قوياً يقف بجانب الاكراد ، اما الملا البارزاني فقد وجد نفسه محاطا باهتمام الحكومة معتقداً بان القبائل الاخرى سوف تعلن ولائها دون اعتراض فكانت السنة الاولى علاقة حميمة وانها لن تنهار على اعتبار هناك ثقة متبادلة بين الطرفين ، ولكن تضارب المصالح ابتدأ ينكشف خلال المرحلة الثانية وهي مرحلة

الفتور بين الطرفين واتجاه كل طرف الى العدو المضاد .

---

(١٧٨) احمد عبدالرحيم مصطفى ، المصدر السابق ، ص ٣٦ ؛ المزيد من المعلومات عن المطاليب ينظر: ليث الزبيدي ، المصدر السابق ، ص٢٥٣-٢٥٤ .

(١٧٩)عبدالفتاح علي البوتاني ، وثائق عن الحركة الكردية ، ص ٧٣.

المبحث الثاني : المشكلة الكردية والتدخل العسكري ١١ ايلول ١٩٦١ - ٨ شباط ١٩٦٣

استغل الملا البارزاني ضريبة الارض التي فرضتها الحكومة على الفلاحين ، مما ادى الى ظهور تجمعات في بعض المناطق الشمالية منها زاخو ، دهوك ، خلكان ، دربندخان ، دربندي بازيان، اذ قام الملا البارزاني الايعاز الى بعض الاغاوات والاقطاعين في تحويل هذه التجمعات الى تجمع مسلح في محاولته لارضاخ وكسر شوكة رئيس الوزراء عبدالكريم قاسم معتقداً بانه سيطلب مصالحته ([١٨٠]) ، وقد حاول المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني المتواجد في بغداد من تهدئة الوضع المتوتر في شمال العراق بأرسال جلال الطالباني احد اعضاء كوادر الحزب الديمقراطي الكردستاني لتجنب المواجهة مع الحكومة ([١٨١]).

---

[١٨٠]) عبدالستار طاهر شريف ، تاريخ الحزب الثوري الكردستاني ، منشورات شكير الثوري ،ط ٢، د. ن ، د.م ، ١٩٧٩، ص ١٤٨.

[١٨١]) صلاح الخرسان ، التيارات السياسية في كردستان العراق، ص٩٥.

بدأت العمليات العسكرية بين الحكومة العراقية والاكراد في ١١ ايلول ١٩٦١ ،على اثر قيام عباس ما مند الحليف القوي للملا البارزاني بالهجوم على قافلة عسكرية تابعة للجيش العراقي في ١١ ايلول من العام نفسه في منطقة بازيان وقتل ٢٣ جندياً ، فكانت الشرارة الاولى لعمليات عسكرية واسعة النطاق في المنطقة الشمالية من العراق(١٨٢)، وجرت معارك متفرقة في مناطق متعددة منها زاخو وكلي علي بك وديانا وراوندوز وكلاله ، اما مناطق دهوك وعقرة فقد دارت فيها معارك ضارية ، وكانت هناك حركات مسلحة في لواء السليمانية وتحديداً في ضواحي حلبجه وطاسلوجه انحداراً الى دربندخان ثم الى سهل رانيه(١٨٣).

نشرت صحيفة الفجر الجديد عن التمرد في شمال العراق بمقالها الافتتاحي الذي كان

بعنوان (دلالة الاستنكار الوطني لحركة التمرد الاستعماري في الشمال) ، واشار المقال ان كل عقلاء الاكراد والوطنيين المخلصون رفضوا بشدة الفتنة الهوجاء التي افتعلها عملاء الاستعمار واذنابهم ، وان الزمرة المتمردة لا تمثل اي كردي شريف ولا غاية وطنية وانما تمثل نزعتهم ذات الاطر الانانية لمصلحتهم ذات الميول الفوضوية التي غرر بها الاستعمار ... واكدت الحقائق ان هذه الفئة الباغية فاقدة لكل القيم النبيلة وناكرة لكل احسان وجميل وتكريم قدمته لها حكومتنا الرشيدة ، وتساءلت الصحيفة عن سكوت الشيوعيون المتربص وعلاقتهم بالتمرد بقولها ، ان موقفهم الساكت المتربص، موقفهم المتعلق بانتظارهم الفرصة السانحة موقف العارف بصلات التمرد الخارجية ، موقف المستبشر بالدماء التي تذهب ضحية هذه الحركة الرعناء ، وان الشيوعيين متجاوبون مع التمرد ، بدلالة موقفهم المعادي ونفوسهم المريضة وصلتهم بمراجعهم لكان

---

(١٨٢) المصدر نفسه.

(١٨٣) ستار محمد علاوي الحياني ، المشكلة الكردية في عهد عبدالكريم قاسم ١٩٥٨ – ١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٦ ، ص ٦٧ .

موقفهم غير ذلك ، ومهما تآمروا على الوحدة الوطنية فأنهم سيخسرون امام قوة الاعتصام التي اثبتها الاخوة العربية الكردية(١٨٤).

ان صحيفة الفجر الجديد تحدثت بما تمليه عليها الحقائق الوطنية التي استحصل عليها الاكراد من حقوق قومية لما يتمتعون به من اهتمام الحكومة العراقية سواء قادة الحزب البارتي او الناس الساكنين في المنطقة الشمالية ، ولكن الضغط الذي استخدمه الاقطاعين والاغاوات على الفلاحين كان له تأثير مباشر في ظهور واتساع التمرد في الشمال ، واما ما يتعلق بسكوت الحزب الشيوعي ، فانها على يقين ان الحزب الشيوعي متأصل في اغلب تصرفات الاكراد ، وهذا وفق المصالح المشتركة بين الطرفين في مواجهة القومية العربية ولا سيما بعد ظهور قوتها بعد الثورة ، والتي خفتت بعد التعاون المشترك بين الحزب الشيوعي والاكراد لاستغلال موقف رئيس الوزراء عبدالكريم قاسم والذي شكك بالقوى القومية خوفاً من ازاحته من المنصب ولذلك اتجه صوب الحزب الشيوعي والاكراد ، لكنه كان في نهاية المطاف انه تخلى عن الطرفين الواحد تلو الاخر ليعيد من جديد خططه في محاولة اعادة القوى القومية والاعتماد عليها في مواجهة الخطر الشيوعي – الكردي ، لكنه لم يفلح في ذلك.

اما صحيفة الجمهور فقد نشرت مقالاً افتتاحياً حول تمرد الاكراد بعنوان (سحقاً للعملاء الاجراء) ، وصفت فيه ، بأن هذه الجمهورية ستبقى شامخة متماسكة بوجه كل مؤامرات الاستعماريين والعملاء الانفصاليين الذين اكل الحقد قلوبهم ، واصبحوا تابعين لسيدهم الاستعمار شقاة قطاع ولصوص وجبناء ، مضيفة بأن الشعب عبر كل الشعب عن استهجانه واستنكاره عن حركة عبيد الاستعمار في المنطقة الشمالية ، والتي اثبتت وقوف الشعب مع عبدالكريم قاسم الذي اتخذ الاجراءات الثورية والتي كانت اهم الاسباب التي قضت على الفئة الضالة ، ووضع كافة الامكانيات بين يدي قائد الثورة ... واشار عبدالكريم قاسم في احد المناسبات الى دور ضباط الارتباط الانكليز ايام

(١٨٤) الفجر الجديد ، العدد ٤٩٨ ، ١٧ ايلول ١٩٦١ .

الاحتلال البريطاني ، مع اشارته الى الثورات العراقية السابقة المشرفة ، وهنا قصد بضباط الارتباط الانكليز اولئك الانفصاليين الذين وقعوا مع البريطانيين بالانفصال عن الوطن الام(١٨٥).

وقد هاجمت صحيفة الجمهور الملا البارزاني متهمته بانه ناكر للجميل من خلال مقالها الافتتاحي بعنوان (الموت والعار لخائن الجمهورية ناكر الجميل الملا مصطفى البارزاني) فقد اشار المقال على براعة عبدالكريم قاسم في التخلص من النظام الملكي الذي لا يملك من امره شيئا سوى اطاعة الانكليز المستعمرين ، وقد ذكر عبدالكريم قاسم بقيام ثورات ضد الانكليز لم تكن بينها حركة الملا البارزاني ، بل اكد المقال بان عبدالكريم قاسم عنده وثائق وادلة اثبتت ارتباط الملا البارزاني بالقوى الاستعمارية لتنفيذ مخططاتهم، واعطت الصحيفة رأيها في موقف البارزاني ، اذ قالت (١٨٦) "... **لقد كان المفروض في هذا البارزاني ، ان يعود كغيره من المواطنين الى العمل الصالح وخدمة زعيمه والجمهورية التي انعمت عليه ، ويرد الجميل الى الزعيم الامين... وكان الملا البارزاني على رأس حزب يسمى بالحزب الديمقراطي الكردستاني الموحد، وكان المفروض ان يعمل لتحقيق الاهداف التي جاء هو نفسه وجماعته بها مسطرة في مبادئ الحزب...**"(١٨٧) .

اوضحت الصحيفة في مقالها بعد اعلان التمرد بان الملا لم يلتزم بعهده الذي اقسم به امام رئيس الوزراء في بداية قدومه الى العراق ، ولذلك اشار المقال بأنه ناكراً للجميل ، واصبح اعلان المواقف النبيلة والمسيئة ليس فيه تحفظات اعلامية يمكن ان تعطي للطرف الاخر فرصة الرجوع الى جادة الصواب ، فوجد عبدالكريم قاسم رئيس الوزراء ان كل هذه المدة التي تعامل مع الملا البارزاني لن تجدي نفعاً كونه انغمس

---

(١٨٥) الجمهور ، العدد ٩١ ، ١٨ ايلول ١٩٦١ .
(١٨٦) الجمهور ، العدد ٩٣ ، ٢٠ ايلول ١٩٦١ .
(١٨٧) الجمهور، العدد ٩٠ ، ٢٠ايلول ١٩٦١ .

كثيراً الى ارادة الاخرين المتمثلة بالقوى الاجنبية الذين لا يريدون للعراق خيراً ، مبيناً ان لتاريخ الملا البارزاني شواهد تاريخية قائمة على التمرد والعصيان لاشغال الدولة عن مهامها الاساسية التي كلفت بها.

وازاء هذا التصعيد بين الحكومة والملا البارزاني قامت الحكومة العراقية بحل الحزب الديمقراطي الكردستاني ، لثبوته بالاشتراك في حركة تمرد الاكراد في الشمال ، جاء ذلك على لسان عبدالكريم قاسم خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده في ديوان وزارة الدفاع في ٢٣ ايلول ١٩٦١ ، اكد فيه على الغاء الحزب الديمقراطي الكردستاني بقوله " .. **ان هذا الحزب يعتبر ملغياً بحكم القانون لأنه لم يعقد اجتماعه المقرر...لان الاحزاب التي تدعو لتحطيم الوحدة العراقية يجب ان لا تبقى والاحزاب الوطنية هي التي تعيش**"(١٨٨) . وعبر بان التمرد في الشمال له علاقة وثيقة بالاستعمار البريطاني والامريكي ، ومؤكداً بأن هناك مراكز كثيرة نظمتها بريطانيا في انحاء مختلفة من العراق ، وحذر بإغلاق السفارة البريطانية في العراق اذا استمرت بالتدخل في الشأن العراقي مستقبلاً ، واشار الى الدعم البريطاني المادي اذ انفق ما يقارب نصف مليون دينار لأغراض التآمر والتجسس على العراق ...(١٨٩)، واضاف قائلاً "... **ان انتصارنا في القضاء على هذا التمرد اشبه بانتصارنا في ثورة ١٤ تموز** ..." (١٩٠) .

كان لتصريح عبدالكريم قاسم في وصف الحزب الديمقراطي الكردستاني بانه حزب يبحث عن تحطيم الوحدة العراقية ولا سيما بعدما انضم عدد اعضائه وتأييدهم للتمرد معتبرين ان الحكومة العراقية لم تلبي طموحات الاكراد ، وهذا كان منافي للحقيقة ، ووصف رئيس الوزراء بأنه استطاع الانتصار على التمرد ، وكان هذا اعلامياً فقط

---

(١٨٨) البيان ، العدد ٤٠٨ ، ٢٤ ايلول ١٩٦١؛ الزمان ، العدد ٧٢٤٦ ، ا تشرين الاول ١٩٦١.
(١٨٩) البيان ، العدد ٤٠٨ ، ٢٤ ايلول ١٩٦١ ؛ الجمهور ، العدد ٩٦ ، ٢٤ ايلول ١٩٦١ ؛ الفجر الجديد ، العدد ٥٠٤ ، ٢٤ ايلول ١٩٦١.
(١٩٠) الثورة ، العدد ٧٠٧ ، ٢٤ ايلول ١٩٦١ .

بـدليل اسـتمرت المعـارك فـي امـاكن مختلفـة مـن المنطقـة الشـمالية ، وهـذا نـاتج عـن المساعدات المادية والعسكرية التي تلقاها الاكراد من الخارج.

عقب هذا التصعيد اقدم احمد صالح العبدي الحاكم العسكري العام بإصدار قرار بحجـز امـوال المـلا البارزانـي المنـقولة وغـير المنقـولة وذلـك بسـبب تحـريضه وقيـادته للحركة البارزانية في الشمال(١٩١)، وعلى اثر هذا الحجز قامت وزارة المالية بمخاطبة البنـوك فـي سـبيل تطبيـق مـا جـاء فـي قـرار الحـاكم العسـكري العـام ، اذ قامـت تلـك المصـارف بالـرد علـى تلـك الـبرقيات بالنـفي بعـدم امـتلاك المـلا البـارزاني اي تعامـل مصرفي مع تلك المصارف(١٩٢).

وقد ذكرت صحيفة العهد الجديد بان الملا البارزاني اصيب اربع اصابات قاتلة في معارك طاحنة في منطقة بارزان ، نقله اقاربه عبر الطرق الجبلية واخفوه في مكان ما وان حالته ميؤوس منها بسب اصابته البليغة في جسده ، وذكرت الصحيفة بنفس الخبر ان القوات العراقية قد رفعت العلم العراقي فوق منطقة بارزان ، وان التمرد قد انتهى بفضل قوات الجيش واخوانهم من الاكراد النجباء المخلصين للجمهورية وللزعيم عبدالكريم قاسم(١٩٣) ، كما ان صحيفة الثورة هي الاخرى اعلنت بأن الشيخ احمد البارزاني قد سلم نفسه الى قيادة الفرقة الثانية في كركوك مطالباً بنقله الى بغداد لمقابلة عبدالكريم قاسم ، ولكن عبدالكريم قاسم رفض السماح بمقابلته وامر بإعادته الى منطقته ليقوم بتسليم ما تم سرقته من ممتلكات عائدة الى الحكومة ،ومطالباً منه بتسليم اخيه الى السلطات العراقية ، وتم ارجاع الشيخ احمد البارزاني الى منطقته (١٩٤) ، وبعدها ارسل الشيخ احمد البارزاني برقية الى عبدالكريم قاسم ذاكراً فيها عن استنكاره من

---

(١٩١) العهد الجديد ، العدد ٢٣٤ ، ٢٦ ايلول ١٩٦١ .

(١٩٢) د. ك. و، وزارة المالية ، رقم الملفة ٤٢١١٠٠/٣٧٩ ، كتاب البنك التجاري العراقي المعنون الى مديرية المالية العامة المرقم س/ ٦١/١٠٤٠٢ في ٩ تشرين الاول ١٩٦١.

(١٩٣) العهد الجديد ، العدد ٢٤٣ ، ٦ تشرين الاول ١٩٦١.

(١٩٤) الثورة ، العدد ٧١٦ ، ٤ تشرين الاول ١٩٦١ .

الاعمال السيئة التي قام بها الملا البارزاني والحزب الديمقراطي الكردستاني ، وجدد عهده بالبقاء موالياً ومخلصاً الى عبدالكريم قاسم وللجمهورية مضيفاً (١٩٥) "... **أُؤكد لسيادتكم بانه لا توجد لي انا شخصياً علاقة مع الاستعمار واقسم باني بعيد كل البعد عن الانفصال من الجمهورية او تأييد من يدعي ذلك ، واني ارغب بأن يكون الجميع متكاتفين، وان اقوم بخدمة الجمهورية الحبيبة تحت قيادتكم الرشيدة**... "(١٩٦).

يبدو من خلال تسليم الشيخ احمد البارزاني نفسه الى القوات العراقية بان الوضع العسكري والنفسي للاكراد غير جيد ، ولاسيما انه الاخ الاكبر للملا البارزاني واليد اليمنى له في جميع المراحل السابقة ، فضلاً عن ارسال الرسالة التي تؤكد تخليه عن الملا البارزاني وان ما قام به من اعمال هي منافيه للعهود التي تم الاتفاق عليها مسبقاً ، وهذه الاستسلام والرسالة تعبير عن حالة بان الانشقاق الكردي – الكردي بدء واضحاً على اثر تلك الرسالة ، ومن المحتمل قد تكون استسلام مؤقت مبني على صعوبة الوضع الحرج للقيادات الكردية كونها لم تستطع مجاراة القدرات العسكرية العراقية.

اكد عبدالكريم قاسم بأنه تم القضاء بشكل نهائي على المتمردين الاكراد ومطاردة فلولهم في منطقة بارزان، وذلك خلال تصريحاته لصحيفة الثورة من خلال الاسئلة التي وجهت اليه ، مضيفاً ان السلطة استطاعت خلال ايام من القضاء على التمرد ، واكد بان الاستعمار اراد ان يلعب لعبته في الشمال كما لعبها في الجنوب ، اذ ارسل قواته الى الجنوب بدعوه من العملاء ، وكذلك اراد ارسال قواته الى الشمال بدعوة من الملا البارزاني ، ولكننا اضعنا الفرصة عليهم وتم القضاء على هؤلاء المتمردين وعودة الحياة الطبيعية اليها (١٩٧).

---

(١٩٥) العهد الجديد ، العدد ٢٤٤ ، ٨ تشرين الاول ١٩٦١

(١٩٦) المصدر نفسه .

(١٩٧) الثورة ، العدد ٧٢٠ ، ٩ تشرين الا ول ١٩٦١.

قام عبدالكريم قاسم رئيس الوزراء في تشرين الثاني ١٩٦١بزيارة الى السليمانية وتحديداً الى سد دربندخان ، وذلك ليؤكد سيطرة الحكومة العراقية على المنطقة الشمالية ، كما اعلن استعداده عن العفو عن المتمردين في حال تسليمهم السلاح الى الدولة ، ولكن دون جدوى ،مما ادى الى استمرار القتال مرة اخرى ، وفي نهاية كانون الاول ١٩٦٢ اشتدت المعارك بين الطرفين([١٩٨]).

ورغم تلك التطورات كانت هناك محاولات لتهدئة الحرب بين اصحاب القرار ، فقد ارسل عبدالكريم قاسم آمر اللواء الخامس العقيد الركن حسن عبود ابراهيم في ١٧ كانون الاول ١٩٦١ الى منطقة عقرة للمفاوضات مع الملا البارزاني ، فقد طلب الاخير بأنهاء القتال بشكل سلمي مقابل العفو عن المشاركين في التمرد ، لكن الملا البارزاني طرح بعض الطلبات التي تحفظ عليها الجانب العراقي ومنها ، اطلاق سراح الاكراد فوراً ، وسحب القوات العسكرية من كردستان ، يضاف الى ذلك الاهتمام بالمشاريع الزراعية والصناعية في المناطق الكردية من المنطقة الشمالية ، واعتبار اللغة الكردية لغة رسمية في كردستان ، الامر الذي ادى الى وصول المفاوضات الى طريق مسدود ، مهد للدول الاخرى التدخل واطالة الحرب بينهما (١٩٩).

اختلفت الصحف العراقية في رواياتها حول نشر اخبار عن مقتل الملا البارزاني فقد ذكرت صحيفة العهد الجديد من نهاية الملا البارزاني فقد نشرت نبأ استسلام مجموعات من المتمردين التابعين للملا البارزاني التي سلمت اسلحتها الى السلطات العراقية المختصة ، ومن جهة اخرى اشارة الصحيفة الى مصير الملا البارزاني بانه غير معلوم ، لكنها اعطت احتمالين اما انه قتل او انه عبر الحدود الى ايران(٢٠٠) ، فيما اشارت صحيفة الجمهورية بان عبدالكريم قاسم قام بأطلاق سراح مجموعة من

---

[١٩٨]) احمد سعيد السيد زيدان ، ثورة ايلول الكردية في الصحافة الامريكية (١٩٦١ – ١٩٦٣) منشورات صحفية ." Middle East Journal" نموذجاً ، مجلة جامعة زاخو ، م٤ (B) ، العدد ٣ ، ٢٠١٧، ص ٦٦١.

(١٩٩) ستار محمد علاوي الحياني ، المصدر السابق ، ٢٠٠٦ ، ص ٧٠ .

(٢٠٠) العهد الجديد ، العدد ٥٧٧ ، ١٢ تشرين الثاني ١٩٦٢ .

المغرر بهم من الاكراد ، وذلك من اجل اعطاء لهم فرصة العودة الى صفوف المواطنين الصالحين في خدمة بلدهم ، وقدم هؤلاء الشكر لعبدالكريم قاسم مع اعلانهم في اخلاصهم للجمهورية واستنكارهم للأعمال التي قام بها الملا البارزاني(٢٠١) ،واضافت الصحيفة بان الملا البارزاني لقى مصرعه على يد القوات الوطنية العراقية ، عندما اصيب عدة اصابات جرح على اثرها ، فزحف الى الحدود التركية ولفظ انفاسه الاخيرة في احدى القرى التركية (٢٠٢) ، مؤكدة نبأ مقتل الملا البارزاني مستندة الى الخبر الذي نشرته صحيفة مليت التركية ، على اساس ان الخبر كان مؤكداً من افراد عشيرته الذين اخفوا مقتله لمدة ثلاثة ايام ، وأن البارزاني قد اصيب بثلاثة جروح في مقر قيادته المؤقت في قرية ساني الواقعة في منطقة سيد كان، وان جثته تم نقلها الى بارزان(٢٠٣).

اما صحيفة المستقبل فقد ركزت على خطاب عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء الذي القاه في قاعة الخلد في ١٠ كانون الثاني ١٩٦٣ خلال مقابلته لمجموعة من الفلاحين والعمال والذي اكد فيه على الاخوة التي ربطت العرب بالأكراد عبر المراحل التاريخية ، وبرغبته في فتح صفحة جديدة معهم من خلال اعطاء عفو عام عن جميع المتمردين في الشمال بما فيهم الملا البارزاني ، واشارت الصحيفة في الموضوع نفسه عن اصدار الحاكم العام لبيان العفو ذو الرقم (١٤١) المتضمن بنود وفقرات خاصة بالعفو(٢٠٤) ، وتم الحاق بيان من الحاكم العسكري العام رقم (١٤٢) اكد فيه على العفو عن المتمردين وتمديد العفو لعشرة ايام اخرى حتى من الممكن و صول الاشخاص البعيدين عن مراكز التسليم والذين عبروا الحدود من الاستفادة من تمديد مدة العفو(٢٠٥).

---

(٢٠١) الجمهورية ، العدد ١٦ ، ٢٢ كانون الاول ١٩٦٢ .
(٢٠٢) الجمهورية ، العدد ٢٢ ، ٢٩ كانون الاول ١٩٦٢.
(٢٠٣) الجمهورية ، العدد ٣٥ ، ١٤ كانون الثاني ١٩٦٣ .
(٢٠٤) المستقبل ، العدد ٦٤٩ ، ١٤ كانون الثاني ١٩٦٣ .
(٢٠٥) الجمهورية ، العدد ٤٠ ، ٢٠ كانون الثاني ١٩٦٣.

الا ان المفاجئة عن نشر مقتل الملا البارزاني تبين انه غير دقيق اذ اعلن الملا البارزاني عن نيته بتسليم نفسه الى القوات الحكومية من خلال نداء وجهه الى الحاكم العسكري العام بتاريخ ١٨ كانون الثاني ١٩٦٣ ، رغبة منه في حقن الدماء بين العرب والاكراد ، بشرط اطلاق سراح المعتقلين وسحب القوات العسكرية من المناطق الشمالية واجراء المفاوضات من قبل اشخاص محايدين ، لكن الحكومة رفضت طلبه بسبب وضعه للشروط المبينة (٢٠٦) ، وذكرت صحيفة العهد الجديد بان عباس مامند احد القادة الكبار الذين لعبوا دوراً بارزاً في حركة التمرد في الشمال قد القى سلاحه مستفيداً من العفو الذي اطلقته القيادة العراقية ، وكذلك استفاد عدد كبير من الاكراد في قرار العفو على اثر استجابتهم لقرار الحكومة العراقية(٢٠٧) .

اما ردود الاكراد بخصوص العفو عن المغرر بهم فقد كانت ايجابية لاسيما عندما ارسل الشيخ احمد البارزاني بياناً الى الاكراد مطالباً فيه الاستجابة الى العفو الذي اصدرته الحكومة العراقية فقد جاء في البيان "**... الى كافة اخواني ابناء الشعب الكردي النبيل... لقد تفضل سيادة الزعيم الامين عبدالكريم قاسم وتكرم معلناً في مناسبة يوم الجيش الاغر بأوامر العفو عن كافة من غرر بهم صغيراً كان ام كبيراً ... فأنني ادعوكم ايها الاخوان لاستجابة هذا النداء الاخوي نداء العفو ، ثم العودة الى اعمالكم الاعتيادية لتنعموا بثمرات بلدكم الطيبة..**" واكد الشيخ احمد البارزاني في ندائه بان الثورة بقيادة عبدالكريم قاسم قد عملت بشكل كبير من اجل كل طبقات المجتمع الفلاح والعامل والفقير ، غايتها الاساسية هي رفاهية كل هؤلاء جميعاً ، ولذلك على الجميع سد الطرق الملتوية بوجه المستعمر والحاقد والطامع والمندس والانتهازي ، ومؤكداً على وفائهم للثورة وللزعيم لانهم اصحاب فضل في خلاصهم من العبودية والطغيان(٢٠٨).

---

(٢٠٦) ستار محمد علاوي الحياني ، المصدر السابق ، ص ٤٩ .
(٢٠٧) العهد الجديد ، العدد ٦٣٣ ، ١٨ كانون الثاني ١٩٦٣.
(٢٠٨) الجمهورية ، العدد ٤٠ ، ٢٠ كانون الثاني ١٩٦٣

خاض نظام عبدالكريم قاسم منذ استلامه السلطة بعد ثورة ١٤ تموز صراعاً داخليا مع جميع القوى المتواجدة على الساحة العراقية ، ولا سيما الطرف الكردي الذي فسح له المجال في تقوية نفوذه على حساب القوى الاخرى ، مما ادى الى التصرف الخاطئ من قبل قادة الاكراد ومحاولة الضغط على الحكومة العراقية ولا سيما انها دخلت في صراعات داخلية فضلاً عن الانعزال عن العالم العربي المؤثر على الساحة العربية والعالمية ، وكذلك زجت الحكومة العراقية نفسها في صراع مع الشركات العالمية النفطية والتي استغلت المشكلة الكردية لصالحها ، فضلاً عن مسألة المطالبة بضم الكويت الى العراق، كل هذه الامور عجلت بسقوط عبدالكريم قاسم بعدما تعاونت القوى الخارجية مع القوى الداخلية لتعلن عن بدء مرحلة سياسية جديدة لها نظرتها الخاصة تجاه المشكلة الكردية.

الفصل الثاني: المشكلة الكردية من ٨ شباط ١٩٦٣ – ١٧ تموز ١٩٦٨

المبحث الاول : المشكلة الكردية في عهد عبدالسلام عارف من ٨ شباط ١٩٦٣ – ١٣ نيسان ١٩٦٦

المبحث الثاني : المشكلة الكردية في عهد عبدالرحمن عارف من ١٧ نيسان ١٩٦٦ – ١٧ تموز ١٩٦٨

المبحث الاول : المشكلة الكردية في عهد عبدالسلام عارف من ٨ شباط ١٩٦٣ – ١٣ نيسان ١٩٦٦

بعد سقوط حكم عبدالكريم قاسم في ٨ شباط١٩٦٣ الذي قاده حزب البعث العربي الاشتراكي والقوى القومية ، أشار بيان انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣على المشكلة الكردية مؤكداً " **ان الحكومة ستعمل على إطلاق الحريات الوطنية لما يتطلب من تعزيز الوحدة العربية – الكردية وبما يضمن مصالحها القومية ويقوي نضالها المشترك ضد الاستعمار واحترام حقوق الاقليات وتمكنها في المساهمة الوطنية**"[٢٠٩].

كان الاكراد فرحين بقيام الانقلاب ، اذ ذهب في ٨ شباط ١٩٦٣ صالح اليوسفي و شوكت العقراوي مع فؤاد عارف المتواجدين في بغداد الى دار الاذاعة لتهنئة الانقلابيين ، معلنين تأييد الحزب الديمقراطي الكردستاني لقيادة الانقلاب ببرقية جاء فيها " ان الاكراد فرحين بالثورة التي اسقطت قاسم وينتظرون خطوات ايجابية تتخذها هذه الثورة نحو حل المسالة الكردية على اساس الحكم الذاتي الذي يضمن الاخوة الدائمة " ، واضاف في البرقية " ان ضربات الشعب الكردي تلاحمت بالثورة المجيدة على العدو اللدود للقوميتين الشقيقتين العربية والكردية وبقية الشعب العراقي على الجلاد الاوحد لشعبنا الكردي المسلم وعلى اوكار الخيانة الملطخة بعار ودماء شهداء الشعب وقواتها المسلحة وكوارثهم وويلاتهم"([٢١٠]).

وجهت قيادة المجلس الوطني دعوة الى الجانب الكردي للدخول في مفاوضات رسمية ، وفي ١٨ شباط ١٩٦٣ وصل الوفد الكردي الى بغداد ويضم عضوين

---

[٢٠٩] الجماهير ، العدد ١ ، ١٢ شباط ١٩٦٣ ؛ الوقائع العراقية ، العدد ٧٧١ ، ١٨ شباط ١٩٦٣.

[٢١٠]) علياء محمد حسين الزبيدي ، العهد العارفي في العراق (١٩٦٣ – ١٩٦٨) ، ط١ ، مكتبة عدنان ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص ٥٦٩.

بارزين في المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني جلال الطالباني وصالح اليوسفي للدخول في مفاوضات مع الجانب الحكومي بشأن معالجة المشكلة الكردية ، وجرت مفاوضات بين الطرفين حضرها نائب رئيس الجمهورية ووزير الداخلية علي صالح السعدي([٢١١]) وقائد القوة الجوية حردان التكريتي([٢١٢])، واستكمالاً للمفاوضات توجه الى الشمال وفد حكومي برئاسة طاهر يحيى[٢١٣] رئيس اركان الجيش وعضوية حردان التكريتي وعبدالفتاح الشالي والوزيرين فؤاد عارف وزير الدولة([٢١٤]) وبابا علي الشيخ وزير

---

[٢١١]) علي صالح السعدي : ولد في بغداد عام ١٩٢٨ ، انتسب الى حزب البعث ١العربي الاشتراكي ١٩٥٢ ، شارك في محاولة اغتيال عبدالكريم قاسم عام ١٩٥٩ ، هرب الى سوريا ، عاد الى بغداد في ايار ١٩٦٢ لعقد مؤتمر سري لانتخاب قيادة بعد الاطاحة بنظام عبدالكريم قاسم، القي القبض عليه قبل انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ ، بعد الانقلاب اصبح نائب لرئيس الوزراء ووزير الداخلية ، اعتقل في ١١تشرين الثاني ١٩٦٣ مع مجموعة من انصار البعث وارسلوا الى مدريد ، توفي عام ١٩٧٧. حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، ص ص ٤٣٥- ٤٣٦.

[٢١٢]) حردان التكريتي : ولد في تكريت ، بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ عين قائدا للقوة الجوية ، اعفي من مناصبه وعين سفيراً في السويد بعد حركة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣، عين قائد القوة الجوية ورئيس اركان الجيش بعد انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ ، وبعد انقلاب ٣٠ تموز ١٩٦٨ تم تعينه وزيراً للدفاع من ١٩٦٨ حتى عام ١٩٧٠ عندما اعفي من منصبه وعين سفيراً في اسبانيا لكنه لم يلتحق في منصبه ، غادر الى الكويت واغتيل في اذار ١٩٧١. ، حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص٤٠٢ ؛ حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، ص ٢١٦

[٢١٣]) طاهر يحيى : ولد في تكريت عام ١٩١٦ ، أكمل دراسته الابتدائية في سامراء ثم اكمل دراسته دار المعلمين في بغداد . دخل الكلية العسكرية في ٥ ايلول ١٩٣٤ وتخرج منها في ١٤ تشرين الثاني ١٩٣٥، بدأ حياته العسكرية مرافقاً لأمين العمري آمر حامية الموصل، شارك في حرب فلسطين ١٩٤٨، أصبح آمر كتيبة دبابات عام ١٩٥٥، احيل على التقاعد عام ١٩٥٧، بعد ثورة ١٤ تموز١٩٥٨ اصبح مديراً للشرطة ، بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣عين رئيساً لأركان الجيش ، أصبح رئيساً للوزراء بعد حركة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣، شكل وزارته الثانية في ١٨ حزيران عام ١٩٦٤، شكل وزارته الثالثة في ١٤تشرين الثاني١٩٦٤، شكل وزارته الرابعة في١٠تموز١٩٦٧ اعتقل بعد انقلاب ١٧ تموز ، ١٩٦٨ ، توفي عام ١٩٨٦. سيف الدين الدوري ، الفريق طاهر يحيى ضحية الصراعات السياسية والعسكرية في العراق ، ط١ ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص ص٥ - ٨٠

[٢١٤]) فؤاد عارف ولد في السليمانية عام ١٩١٢ ، تخرج من الكلية العسكرية عام ١٩٣٤، تدرج بالمناصب العسكرية حتى وصل رتبة زعيم بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، عين وزيراً في وزارة عبدالكريم قاسم الثانية ، استقال عام ١٩٦١ ، عين وزيراً بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ لكنه استقال في ١٢ ايار ١٩٦٣ ، عين في وزارة عبدالرحمن عارف التي شكلها في ١٠ ايار ١٩٦٧ دخلها بمنصب نائب رئيس الوزراء ووزيرا لأعمار الشمال . حسن لطيف الزبيدي موسوعة السياسة العراقية ، ص ٤٥٠. للمزيد من المعلومات ينظر : محمد سلمان منور ، فؤاد عارف ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٧٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية التربية ،الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٨ ، ص ص١٤ – ١٤٨ .

الزراعة([٢١٥]) واجرى الوفد مباحثات رسمية مع الاكراد برئاسة جلال الطالباني الذي اوكله الملا البارزاني بالنيابة عنه ، وكانت هناك مطاليب عدة ، منها :الاعتراف الفوري بالحكم الذاتي للأكراد ، واعتبار اللغة الكردية لغة رسمية في المدارس ، وانشاء جيش خاص بالأكراد ، وتقسيم واردات النفط بين العرب والاكراد ، فضلاً عن ذلك حملت المطاليب ارسال نسخة من قرار الحكومة الى الامم المتحدة لتنفيذها خلال ثلاثة ايام ، وبخلافه من حق الاكراد حمل السلاح [٢١٦]، وفي ٢٠ شباط ١٩٦٣ ألتقى الوفد الكردي بالرئيس عبد السلام محمد عارف ورئيس الوزراء احمد حسن البكر[٢١٧] ووزير الدفاع صالح مهدي عماش ورئيس اركان الجيش طاهر يحيى[٢١٨]، وفي اليوم نفسه جرت مفاوضات كانت ذات طابع ايجابي ، ولا سيما بتوافق الاراء بين حازم جواد([٢١٩]) وعلي صالح السعدي عن ايمان الحكومة بانهاء

---

[٢١٥]) بابا علي الشيخ : : ولد في السليمانية ١٩١٢ ، وهو الابن الثاني للشيخ محمود الحفيد تلقى علومه في بغداد بعد الاتفاق بين الشيخ محمود والحكومة العراقية ، استلم مناصب وزارية في العهد الملكي منها وزارة الاقتصاد ١٩٤٦- ١٩٤٧، اصبح وزيراً للمواصلات في اول وزارة= =شكلها عبدالكريم قاسم ، واستلم منصب وزارة الزراعة عام ١٩٦٣، ترك العراق عام ١٩٧٠ ، اقام في ايران ولبنان سنتين ثم هاجر الى لندن ، توفي في عام ١٩٩٦.محمد علي الصويكري ، الموسوعة الكبرى لمشاهير الاكراد ، م١ ، ص ٢٩٠ - ٢٩١ ؛ حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، ص ١٠٩.

[٢١٦]) جلال الطالباني ، المصدر السابق، ص ٣٤٠.

[٢١٧]) احمد حسن البكر: ولد في تكريت عام ١٩١٢ ، تخرج من دار المعلمين ١٩٣٦، التحق بالكلية العسكرية عام ١٩٣٨ ، تخرج منها برتبه ملازم ثانٍ ، ترقى في المناصب العسكرية، شارك في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، كان احد أعضاء المجلس العراقي العسكري الذي تشكل بموجب المرسوم الجمهوري المرقم (١٣) في ١٦ تموز ١٩٥٨ ، شارك في انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ واصبح رئيساً للوزراء بعد الانقلاب ، شكل وزارته الثانية في ١٢ ايار ١٩٦٣ ، ترك العمل السياسي بعد انقلاب ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ ، أصبح رئيس الجمهورية بعد انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨، توفي عام ١٩٨٢ . الهيثم الايوبي وآخرون، الموسوعة العسكرية ، ج١، ط١، المؤسسة العربية للدراسات ، بيروت ، ١٩٧٧ ، ص١٩٣ – ١٩٤.

[٢١٨]) محمود الدره ، المصدر السابق ، ص ٣٠٨ ؛

Richard F. Nyrop ,Iraq acountry study, Foreign Area Studies the American, University, United state,1979, p.56.

[٢١٩]) حازم جواد : ولد في الناصرية عام ١٩٣٦ ، انتمى الى حزب البعث العربي الاشتراكي عام ١٩٥٢ ، اعتقل عام ١٩٦٠ لكنه بعد سنة افرج عنه ، اصبح وزيراً للدولة لشؤون الرئاسة في وزارة احمد حسن البكر الاولى ، ثم وزيراً للشؤون الداخلية في وزارة احمد حسن البكر

مشكلة الاكراد، لكن المفاوضات وجدت عائقاً من وزير الدفاع صالح مهدي عماش الذي اثار موقف الاكراد المؤيد تجاه الشيوعيين في السنوات الماضية ، فضلاً عن تصريحاته بأن الوفد الكردي لا يمثل كل الاكراد ، مما ادى الى قيام فؤاد عارف بتوجيه كلام الى صالح مهدي عماش قائلاً له " **نحن نريد الحل والاتفاق بينما انت تنبش الماضي وتريد تعقيد الامر بعملك هذا** "([٢٢٠]) وعلى اثر المفاوضات تقرر ان يقوم الحزب الديمقراطي الكردستاني بأطلاق سراح جميع المقاتلين العراقيين، وتقوم الحكومة العراقية بأطلاق سراح جميع الاكراد المعتقلين لديها[٢٢١] .

سافر وفد رسمي الى جانب وفد كردي في ٢١ شباط ١٩٦٣ الى القاهرة لحضور احتفالات عيد الوحدة في ٢٢ شباط ١٩٦٣ وذلك تلبية لدعوة وجهت من الجمهورية العربية المتحدة الى الحكومة العراقية للمشاركة هذه الاحتفالات ، قابل الوفد الكردي الرئيس جمال عبدالناصر الذي ابدى اهتمامه بشأن المشكلة الكردية في شمال العراق [٢٢٢]، اذ اوصى الوفد الكردي بجملة من الامور المهمة لأيصالها الى الملا البارزاني واعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني ، منها ضرورة التأكيد على الوحدة العراقية ، المطالبة بالحكم الذاتي ضمن الوحدة العراقية ، عدم معارضة الوحدة العربية ، الانتباه الى شاه ايران كونه يبحث عن مصالحه الشخصية وبأمكانه الاستغناء عن الاكراد عندما تقتضي ذلك مصالحه، وبعد العودة الى بغداد جرت

التي تشكلت ف ١٢ ايار ١٩٦٣ ، حدث انشقاق داخل حزب البعث العربي ادى الى استغلاله من قبل عبدالسلام عارف وقيامه بنفيه الى خارج العراق ، مما ساعده القيام بالانقلاب في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ واستلامه السلطة ، عام ١٩٧٩ استقر في بريطانيا. حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، ص٢٠٤.

[٢٢٠]) محمد سلمان منور ، المصدر السابق ، ص ١٢٤.

[221]F.O.371/2718 (22171).Research Department , Foreigen office London, with annexes and maps, May 2 1963 . From : Alan de L R . o . I. 1914-1966, volume 15:1963-1966. P.527؛

دينيس كوماروف، البرزاني وشهادة التاريخ، ترجمة: يافي نازي وعبدي حاجي ، ط١ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص٦٨.

[٢٢٢] جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ج٦، ص١٨٠

مفاوضات بين الجانب الحكومي والوفد الكردي للوصول الى تنفيذ الحكم الذاتي حسب الاتفاق في القاهرة ([٢٢٣]).

وبعد الزيارة صرح الملا البارزاني لصحيفة (لوموند الفرنسية) في الاول من آذار ١٩٦٣ ،

على الحكومة العراقية ان تضع حد لظهور العصيان وللانقلابات العسكرية التي تظهر بحجة ايجاد حلول للقضايا المعقدة التي تواجه البلاد ، واكد بانه ليس عدواً للعرب ، وليست لديه اية طموحات شخصية ، وقال من حقه ان يخاطب القادة العراقيين ، اذا كنتم صادقين في ايجاد حياة كريمة للشعب العراقي فعليكم اعلان العفو العام ، وفسح المجال للأحزاب بممارسة نشاطاتها دون استثناء ، واقامة انتخابات حرة ، وتشكيل حكومة وطنية من جميع الاقليات ومن كافة الاتجاهات السياسية [٢٢٤] .

اصدر المجلس الوطني بياناً اكد فيه على ضمان حقوق الاكراد في ظل الحكومة الجديدة ، فقد اكد " **انطلاقا من منطلق الثورة المباركة وايماناً بالحرية وتقديراً لروابط الاخوة واواصر القربى والصداقة التي تشد الشعبين العربي والكردي ... فان ثورتنا المباركة عازمة عزماً اكيداً على تصفية اثار الحكم القاسمي البغيض وازالتهما بالعمل على تطبيق مشاركة جميع المواطنين في الوطن الواحد وضمان حقوق اخواننا الاكراد وازالة الويلات التي تركها حكم عبدالكريم قاسم...**"[٢٢٥] .

---

[٢٢٣]) غسان شربل ، المصدر السابق ، ص ٩٢.
[٢٢٤] المصدر نفسه ، ص ٢٥٥ .
[٢٢٥] الفجر الجديد ، العدد (٥٤٠) ، ٣ ، آذار ١٩٦٣ .

ارسلت الحكومة العراقية وفداً حكومياً [٢٢٦] في الخامس من اذار١٩٦٣ للتفاوض مع الملا البارزاني ، واثناء المباحثات طرح الملا البارزاني عدة مطاليب على الوفد العراقي هي:[٢٢٧]

اولاً : الاعتراف بالحكم الذاتي للأكراد وادخال هذا التعديل في الدستور الجديد.

ثانياً : تأليف مجلس داخلي في المنطقة الشمالية برئاسة كردي يكون مسؤولاً امام مجلس تشريعي كردي ينتخب سنوياً بحرية وسرية تامة .

ثالثاً : جعل اللغة الكردية اللغة الرسمية في مدارس الحكم الذاتي .

رابعاً : تسمية شخص كردي كنائب لرئيس الجمهورية .

خامساً : يتم تحديد كردستان جغرافياً ليضم السليمانية واربيل وكركوك .

سادساً :انشاء جيش كردي على ان تكون تشكيلاته مشابهة لتشكيلات الحكومة .

سابعاً : تقسيم واردات النفط بين العرب والاكراد .

وعلى ضوء تلك المطاليب قرر المجلس الوطني تشكيل وفد شعبي للتفاوض مع الاكراد في٨/٧ اذار١٩٦٣ [٢٢٨]، وقد توصل الوفد إلى اتفاق تضمن عدة امور منها [٢٢٩] :

---

[٢٢٦] ضم الوفد الحكومي : طاهر يحيى وفؤاد عارف وعلي حيدر سليمان وبابا علي الشيخ محمود. جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ج ٦ ، ص ١٨٠

[٢٢٧] المصدر نفسه ، ص ١٨١ .

[٢٢٨] الوفد الشعبي : محمد رضا الشبيبي ، فائق السامرائي ، حسين جميل ، عبدالعزيز الدوري ، فيصل حبيب الخيزران ، زيد احمد عثمان . صبحي عبدالحميد ، مذكرات صبحي عبدالحميد – العراق في سنوات الستينات ١٩٦٠ – ١٩٦٨ ، ط١ ، الدار العربية للعلوم ، بغداد ، ٢٠١٠ ، ص ٦١ ؛ صلاح الخرسان ، التيارات السياسية في كردستان العراق ، ص ١٠٧.

[229] F.O.370/2718.(22171).Research Department .foreign office with annexes and maps August 13 1963. . from : Alan de L. Rush R. o. I. 1914-1966, Volume 15:1963-1966,p.540

اولاً : الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي على أساس الإدارة الذاتية ويدخل هذا الاعتراف بالدستور عند تشريعه.

ثانياً : اعلان العفو العام فوراً عن المساهمين في أي عمل يستوجب المسؤولية في المسألة الكردية واطلاق سراح المعتقلين فوراً.

ثالثاً : تطهير الجهاز الحكومي ممن اساءوا العمل في المنطقة الشمالية.

رابعاً : رفع الحصار الاقتصادي عن شمال العراق فوراً.

خامساً : رفع الحجر عن المشاركين بحوادث الشمال.

سادساً: سحب القطعات العسكرية من كردستان إلى مقراتها لغرض خلق جو من الثقة المتبادلة.

وبعد الاتفاق اصدر المجلس الوطني في ١٠ آذار ١٩٦٣ قانون العفو العام عن القائمين بالحركة الكردية المسلحة رقم ٩ لسنة ١٩٦٣ [٢٣٠] ، كما اصدر المجلس الوطني في ١١ آذار ١٩٦٣ بياناً أوضح فيه سياسة الحكومة تجاه المشكلة الكردية ، جاء فيه " **عاش العرب والاكراد اخواناً تربطهم تربة وعقيدة ومصلحة ، ولم يعكر صفو هذه الاخوة الا الاستعمار والعملاء** ..."[٢٣١] ، وعقد الحزب الديمقراطي الكردستاني على اثر بيان المجلس الوطني مؤتمراً ما بين ١٧ – ١٨ آذار في العام ذاته، وتم تشكيل وفد للمفاوضات مع الجانب الحكومي وهم : جلال الطالباني،

---

[٢٣٠] د. ك. و ، وزارة الموصلات، العهد الجمهوري ،عنوان الملفة ،بيانات القيادة العامة، الملفة المرقمة ٤٢١٣٠٠/١٧٧ و ٦، ص١٠ ؛ د. ك. و ، قرارات مجلس الوزراء، سجل (١٠) ، تاريخ الجلسة١٠ آذار ١٩٦٣، رقم القرار (١) ، عنوان القرار، قانون العفو العام عن الاكراد ، ص١ ؛ جريدة الوقائع العراقية ، العدد ٧٨١ ، ١٧ آذار ١٩٦٣.

[٢٣١] محمود الدرة ، المصدر السايق ، ص ص ١١٥ – ١١٦.

صالح اليوسفي، مسعود محمد[٢٣٢] ، مصـــطفى عـزيز ، محـمد سعيد الجـاف ، رؤوف احـمد ، شاخه نامـق ،عبدالصمد الحاج محمد، عبد الحسن فيلي ، حسن حاقناه ، هاشم حسن عقراوي [٢٣٣] .

وافقت الحكومة العراقية على بعض المطالب الكردية في نيسان ١٩٦٣ بما يخص اللغة والمدارس والجامعات، لكن الحكومة العراقية اجلت القضايا المهمة كالتشكيلات العسكرية والامور المالية ، مما ادى الى فشل المفاوضات ليبدأ فصل مؤلم من حياة الشعب العراقي في شهر حزيران ١٩٦٣ بإعلان العمليات العسكرية ، الذي استطاعت الحكومة العراقية تـشكيل قوات فرسـان صـلاح الـدين من قبائل الزيباريين المناوئين للبارزاني وفرسان خالد بن الوليد[٢٣٤] التي كسـبتها الى جانبها في خوض معارك ضد الاكراد [٢٣٥].

ان طبيعة كل مباحثات لا تخرج بنتائج ذات قيمة كبيرة في مراحلها الاولى ، فكانت المباحثات الاولى هي عبارة عن معرفة النوايا التي يفكر بها اي طرف من الاطراف ، الجانب الحكومي منتصر وكان انتصاره مبنياً على انقلاب دموي استطاع ان يستحوذ به على السلطة ، اما الجانب الكردي يعتبر نفسه خاض صراعاً مع حكومة عبدالكريم قاسم نتج عنه ذلك الانقلاب ولذلك يرى على الحكومة الجديدة ان

([٢٣٢]) مسعود محمد جليزاده : ولد عام ١٩١٩ في كويسنجق ، التحق بكلية الحقوق وتخرج منها عام ١٩٤٥ ، امتهن مهن المحاماة ثم اصبح قاضياً عام ١٩٥٣ ، انتخب نائباً عن اربيل بين عامي ١٩٥٣ – ١٩٥٤ ،اصبح وزيراً للدولة لاعمار الشمال في وزارة طاهر يحيى (١٨ حزيران ١٩٦٤– ٣ ايلول ١٩٦٥) اصبح عضواً في المجمع العلمي الكردي عام ١٩٧١ ، توفي عام ٢٠٠٢. محمد علي الصويركري ، م ٤ ، ص ٣١٤ – ٣١٥.

[٢٣٣] محمود الدرة ، المصدر السابق ، ص ١١٦ .

[٢٣٤]) فرسان صلاح الدين وخالد بن الوليد : هي قوات غير نظامية انشأتها الحكومة من الاكراد المناوئين للملا البارزاني ، اما فرسان خالد بن الوليد : هي قوات غير نظامية اشترك فيها بعض رجال القبائل العربية في الموصل . احمد عبدالرحيم مصطفى ، المصدر السابق، ص ٣٧.

[٢٣٥] فايز عبدالله العساف ، المصدر السابق ، ص ٩٧

تكافئه على ذلك وبالسرعة التي يختار بها تلك الشروط التي تدين الجانب الكردي بمطالبته بالانفصال عن الوطن الام.

استمر القتال لمدة خمسة اشهر كانت عصيبة بالنسبة للاكراد حتى جاءت الفرصة الذهبية التي حينما قام بها عبدالسلام عارف بأحالة العديد من البعثيين الى التحقيق والقضاء في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ على خلفية قيامهم بأعمال العنف، مما ادى الى استعادة الاكراد قواهم العسكرية والمعنوية لتعلن مرحلة جديدة من المفاوضات بين حكومة عبدالسلام عارف والاكراد[٢٣٦] .

اكد الحزب الديمقراطي الكردستاني أن الرئيس عبدالسلام عارف اراد بحركة الثامن عشر في تشرين الثاني التي اسقط فيها نظام البعث بأن يخدع الشعب الكردي ، وان نيته حسنة تجاه الاكراد ، وهو دائماً يذكر " **الاخوة العربية الكردية واظهار وحدة العرب والاكراد من جهة الدين والتاريخ** "، وهنا توهم الرئيس عبدالسلام بان الشعب الكردي قد صدقه ، وان البيان الذي اصدره للعفو عن المحاربين الاكراد بإلقاء سلاحهم حتى يشملهم العفو ، هو ليس بجديد وكثيراً ما سمعناه دون تطبيق ، لان وجـهه الظـاهري اعلامياً فقط ومدون على الورق ، وهو مختـلف كلياً عن الواقع في وجــهه الاخـر ، وذلك لان الدوائر الحكومية الاعلامية تحاول الصاق التهم بالقائمين بالحركة ورجالها من خلال الحصول على المعلومات والوثائق لإدانتهم وتقديمهم الى المحاكم العرفية[٢٣٧].

أعلن الرئيس عبد السلام محمد عارف أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربي الاول في القاهرة من ١٣-١٧كانون الثاني١٩٦٤ التوصل الى حل سلمي ، وذلك بوساطة

---

[٢٣٦] علياء محمد حسين الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ٥٧٢ .

[٢٣٧] عبدالفتاح علي يحيى البوتاني ، وثائق عن الحركة القومية الكوردية ، ص ٦٠٨ ــ ٦٠٩ .

جمال عبدالناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة واحمد بن بلا رئيس الجزائر([٢٣٨]) وبعض الرؤساء والملوك العرب[٢٣٩].

كلف الرئيس عبدالسلام عارف رئيس الجمهورية ، متصرف السليمانية العميد عبدالرزاق السيد محمود ممثلاً عنه في المفاوضات مع الاكراد والتي بدأت في ٣١ كانون الثاني ١٩٦٤، إذ عقدت ثلاث جلسات في ٣١ كانون الثاني و ٥ شباط و ١٠ شباط ١٩٦٤م ، والتي اسفرت عن إصدار الرئيس عبد السلام محمد عارف بياناً في ١٠ شباط ١٩٦٤ أعلن فيه وقف إطلاق النار في المنطقة الشمالية ومما جاء فيه " **بناء على مقتضيات المصلحة العامة ولاستجابة اخواننا الاكراد ولما جاء في نداء الملا مصطفى البرزاني ورغبة منا في إعادة الحياة الطبيعية إلى الجزء الشمالي من وطننا الحبيب ووضع حد لمحاولات الاستعمار واذنابه وقطع دابر المستغلين والمتصيدين وحقناً للدماء البريئة وبناء على ما تمليه علينا مصلحة الوطن العليا قررنـــا ما يلي**"[٢٤٠]:

اولاً : اقرار الحقوق القومية لإخواننا الاكراد ضمن الشعب العراقي في وحدة وطنية واحدة متآخية وتثبت ذلك في الدستور المؤقت .

---

[٢٣٨]) احمد بن بلا : ولد عام ١٩١٩ في مرئية بالقرب من وهران، أشترك بالحرب العالمية الثانية مع الجيش الفرنسي ورقي الى رتبة ضابط ،انتخب عضو في مجلس بلدية مرئية عام ١٩٤٦،تولى رئاسة الجمهورية عام ١٩٦٣،وتخلى عن الحكم بعد انقلاب هواري بومدين، للمزيد ينظر: عبدالوهاب الكيالي، المصدر السابق ،ج١ ، ص٨٩.

[٢٣٩] صبحي عبدالحميد ، المصدر السابق ، ص ٢٥٣ .

[٢٤٠] الجمهورية ، العدد ٦٨ ، ١١ شباط ١٩٦٤ ؛ الفجر الجديد ، العدد ٦٢٩ ، ١١ شباط ١٩٦٤ ؛ المنار ، العدد ٢٦٣٩ ، ١١ شباط ١٩٦٤ ؛ الوقائع العراقية ، العدد ٩١٣ ، ١٢ شباط ١٩٦٤ ؛ جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ٦٨ – ٦٩ ؛ صبحي عبدالحميد ، المصدر السابق ، ص ٢٥٣ – ٢٥٤.

ثانياً اطلاق سراح المعتقلين والمحتجزين والمحكومين بسبب حوادث الشمال ، واصدار العفو العام ورفع الحجز عن الاموال المنقولة وغير المنقولة عن الاشخاص الذين سبق ان حجزت اموالهم.

ثالثاً: اعادة الادارات المحلية الى المناطق الشمالية.

رابعاً: اعادة الموظفين والمستخدمين.

خامساً: رفع القيود المفروضة على تسويق المواد المعاشية باختلاف انواعها.

سادساً: تعويض الفلاحين الذين تضرروا من جراء سدي دوكان ودربندخان تعويضاً عادلاً.

سابعاً: تشكيل لجان لإعادة اعمار المناطق الشمالية.

ثامناً: اتخاذ التدابير بما يضمن الامن والاستقرار للمنطقة الشمالية.

وطالب البيان في ختامه الاكراد بالعودة الى مناطقهم وممارسة الحياة الطبيعية ليعمر ببركات هذا البلد وتوحيد الصف الوطني تجاه مؤامرات الاستعمار واذنابه ، وليعلم الاكراد باننا سنعمل على ما يضمن حقوقهم المشروعة شـأن بقية المواطنـين في الجمـهورية العراقية والله من وراء القصد[٢٤١].

تاسعاً: على كافة الوزارات ذات العلاقة اصدار المراسيم والاوامر والتعليمات المقتضية

لتنفيذ ما جاء في هذا البيان[٢٤٢].

اما بيان الملا البرزاني والذي بعثه برسالة الى عبدالسلام عارف جاء فيه " **تلبية لرغبة رئيس الجمهورية المشير الركن عبد السلام عارف المحافظة على وحدة الصف**

([٢٤١])هادي خماس ، مذكرات رجل من زمن الثائرين ، ط١، دار الفراهيدي ، بغداد ، ٢٠١١،ص ١٤٨.

([٢٤٢]) صبحي عبدالحميد ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤.

الوطني وحقن الدماء البريئة وأنهاء اقتتال الإخوة ولثبوت حسن النية عند السلطة الحاكمة، قررنا المبادرة الى إيقاف اطلاق النار، والطلب من اخواني العودة الى محلات سكناهم والانصراف الى أعمالهم الحرة الكريمة ... "[٢٤٣].

وانسجاماً مع هذه التطورات ارسل الملا البارزاني رسالة تهنئة الى عبدالسلام عارف بمناسبة عيد الفطر المبارك وعودة السلام الى المنطقة الشمالية ، وقد جاء في البرقية " **السيد الاخ رئيس الجمهورية ... باسمي وباسم اخواني المجتمعين في رانية ، نقدم لسيادتكم تهانينا الخالصة بحلول عيد الفطر المبارك وعودة السلام والوئام الى ربوع وطننا العزيز، واننا لنرجو ان تعم بركات هذه الايام التاريخية... فتدخل البهجة والسرور الى كل بيت وعائلة...**"[٢٤٤] ، وقد رد عبدالسلام عارف على رسالة الملا البارزاني ، جاء فيها " **الملا مصطفى البارزاني – رانية ، اشكر تهانيكم واخواننا المجتمعين في رانية ... على اجتماع شمل الاخوة... "**[٢٤٥].

على اثر بيان الرئيس عبد السلام عارف صدر قانون رقم (٦) بالعفو العام عن القائمين بحركة التمرد في شمال العراق من ١٩٦١/٩/١٠ الى ١٩٦٤/٢/٢٠ وفيما يلي نصه : ((استناداً الى البيان رقم (١) الصادر بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ والبيان الصادر عن الحكومة الوطنية بتاريخ ١٩٦٤/٢/١٠ وبناء على ما قدمه وزير الدفاع واقره مجلس الوزراء صدر القانون الاتي :

---

[٢٤٣] الفجر الجديد ، العدد ٦٢٩ ، ١١ شباط ١٩٦٤ ؛ الوقائع العراقية ، العدد ٩١٣ ، ١٢شباط ١٩٦٤.

[٢٤٤] الفجر الجديد ، العدد ٦٣١ ، ١٣ شباط ١٩٦٤ .

[٢٤٥] الجمهورية ، العدد ٧٠ ، ١٣ شباط ١٩٦٤ ؛ الفجر الجديد ، العدد ٦٣١ ، ١٣ شباط ١٩٦٤.

المادة الاولى : يعفى جميع الاشخاص الذين قاموا بحركة التمرد في المنطقة الشمالية في الجمهورية العراقية والمشتركون فيها والمساهمون في عمل من اعمالها منذ ١٩٦١/٩/١٠ الى ١٩٦٤/٢/١٠ من التعقيبات والتبعات القانونية عن جميع الافعال الصادرة منهم مما له مساس بالحركة المذكورة .

المادة الثانية : يلغى قانون العفو العام عن القائمين بالحركة المسلحة الكردية رقم (٩) لسنة (١٩٦٣) وتعتبر جميع القرارات الصادرة بموجبه نافذة المفعول))[٢٤٦] .

وبعد هاتين الرسالتين وافق الملا البارزاني على وقف القتال مع الحكومة العراقية من أجل مواجهة الانشقاق الذي حصل للحزب الديمقراطي الكردستاني المتمثلة بجلال الطالباني وإبراهيم احمد ليشكلوا المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني والذي كان يتزعمه ابراهيم احمد، اذ عد ابراهيم احمد رئيس المكتب السياسي ، الاتفاق لا يلبي الحد الادنى من مطالب الاكراد[٢٤٧] ،اذ اعتبر ابراهيم احمد ان رئيس الحزب الملا البارزاني قد تجاوز المكتب السياسي في عدم استشارتهم بالتوقيع على الاتفاق مع السلطة الحاكمة ، فضلاً عن الخشية الحقيقية للمكتب هو استغلال الملا البارزاني هذا الاتفاق والتفرغ لتصفية الحساب مع قيادي المكتب السياسي([٢٤٨]) وكذلك عد جلال الطالباني تصرف الملا البارزاني خارجاً عن نظام الحزب الداخلي، واشار جلال الطالباني عن ذلك بانه لم يكن من الجماعة التي كتبت البيان، لان هدف الاكراد هو الحصول على الحكم الذاتي في إطار عراقي ديمقراطي حر ، وفي حزيران من العام نفسه اعلن انشقاقه الى جانب ابراهيم احمد ، واصفاً انضمامه الى جماعة المكتب السياسي ، مما ادى الى ارسال رسالة من الملا البارزاني الى جلال الطالباني طالباً فيها انتمائه مع الحق ضد الباطل ، فرد عليه جلال

([٢٤٦])علياء محمد الزبيدي، المصدر السابق ، ص ٥٧٧.
([٢٤٧]) فايز العساف ، المصدر السابق ، ص ٩٧ .
([٢٤٨]) صلاح الخرسان ، التيارات السياسية في كردستان ، ص ١٢٤.

الطالباني" **انا حزبي لا استطيع ان اوافق على خرق المبادئ الحزبية ، وانا آسف اشد الاسف على الافتراق عنك بعد كل هذا العمر النضالي تحت قيادتك**" مما ادى الى قيام الملا البارزاني بطرد العديد من اعضاء الحزب [٢٤٩] هذا الانشقاق للحزب الديمقراطي الكردستاني جاء متـوافقاً مع هـدف الرئيس عبد الـسلام عارف في تصفية خصومه الاقوياء خصوصاً عناصر البعث في الجيش والادارة المدنية([٢٥٠]).

جاءت موافقة الملا البارزاني نتيجة حتمية ولا سيما ان الحكومة العراقية عازمة بانهاء التمرد باستخدام القوة العسكرية فضلاً عن فرض حصار شامل على المنطقة الشمالية مما ادى قطع الامدادات التي يتلقاها من الخارج ، فكان خيار الموافقة به نوع من الرأي الدكتاتوري دون الرجوع الى اعضاء المكتب السياسي الذين يقبعون في اوربا ، فضلا عن خلافات مسبقة بين الملا البارزاني والمكتب السياسي التي اعطت الفرصة السانحة للملا البارزاني ان يتجاوز موافقتهم والاخذ برأيه دون الرجوع الى مناقشة وقف القتال مع اصحاب المكتب السياسي .

ذكر صبحي عبدالحميد ان البيانين كانا خاليين من أي التزام من قبل الحكومة العراقية بتحقيق الحكم الذاتي ، وانما جاء موقف الملا البارزاني لوقف اطلاق النار نتيجة لما كان يعانيه من حصار فرضته القوات الحكومية والذي كاد ان يقضي عليه وعلى اتباعه ، ولاستغلاله فترة السلم لاستعادة قوته المنهكة واستغلال الظروف الدولية لاستئناف مطاليبهم التعجيزية ، وكانت اهم المطالب التعجيزية فيما يأتي:[٢٥١].

---

[٢٤٩] سوزان إبراهيم حاجي امين، التجربة الديمقراطية في كوردستان العراق، أطروحة دكتوراه غير منشوره ، مقدمة إلى كلية القانون والعلوم السياسية ، قسم الأكاديمية العربية في الدنمارك ، ٢٠١١ ، ص٣٨؛ صلاح الخرسان ، التيارات السياسية في كردستان العراق ، ص ١٢٨.

(2) Pheepe Marr, Modren History of Iraq, London, 1985.p.197

([٢٥١])صبحي عبدالحميد ، المصدر السابق ، ص ٢٥٥.

اولاً: ان ينص الدستور على ان الشعب العربي في العراق جزء من الامة العربية ، وان يقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي على اساس الحكم الذاتي.

ثانياً: تحديد المنطقة الشمالية (الكردية) بحيث تضم الوية السليمانية واربيل وكركوك وجزء من الموصل وجزء من لواء ديالى.

ثالثاً: استحداث لواء جديد باسم لواء دهوك يضم الاقضية والنواحي الكردية في لواء الموصل.

رابعاً: الاحتفاظ بالبيشمركة[٢٥٢] حرساً للحدود او قوات شرطة سيارة او اي تسمية اخرى.

وذكرت وثيقة بريطانية ان الملا البارزاني استطاع من اقصاء اربعة عشر عضوا من الحزب الديمقراطي الكردستاني وكان من ابرزهم جلال الطالباني وابراهيم احمد وحلمي علي ، ومنهم من سافر الى ايران او لجأ الى الحكومة العراقية في بغداد[٢٥٣]، وفي ١١ اذار ١٩٦٤قام رشيد مصلح وزير الداخلية[٢٥٤] وعبدالرحمن محمد عارف وكيل رئيس اركان الجيش [٢٥٥] بزيارة الى المنطقة الشمالية ، وكان اخر المطاف لهم في

---

[٢٥٢]البيشمركة : تطلق على المليشيات الكردية التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني ، تشكلت في نيسان١٩٦٢، ومعناها الرجال الذين يواجهون الموت . حسن لطيف الزبيدي ،موسوعة الاحزاب السياسية العراقية ، ص ص٢٤٠-٢٤١.

[253]**F. o 370 /175754 (10114 /61/ 64**) , British Embassy, Baghdad to Foreign office ,24 ,July, 1964 .R. o. I. 1914-1966,Volume 15:1963-1966,p.567.

[٢٥٤] رشيد مصلح : ولد في تكريت انهى دراسته الابتدائية والمتوسطة فيها . انضم الى حركة الضباط الاحرار ، لكنه لم يشارك في ثورة ١٤ تموز ، شارك في انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ ، عين حاكماً عسكرياً عاماً بعد انقلاب ٨ شباط بوساطة احمد حسن البكر ، في ١١ تشرين الثاني ١٩٦٣ شارك بالإطاحة بجماعة علي صالح السعدي ، وفي ١٨ تشرين الثاني شارك عبدالسلام عارف في الاطاحة بجماعة البعث ، اصبح وزير الداخلية في وزارة طاهر يحيى (٢٠ تشرين الثاني ١٩٦٣ – ١٨ حزيران ١٩٦٤) ، عين وزيراً للمواصلات في وزارة عبدالرحمن البزاز الاولى، اتهم من قبل حكومة البعث بالتجسس لصالح المخابرات الامريكية فأعدم عام ١٩٧٠ . للمزيد ينظر : حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، ص ٢٨٠ .

[٢٥٥] عبدالرحمن محمد عارف : ولد في بغداد عام ١٩١٦ ، من عشيرة جميلة في عنه ، دخل الكلية العسكرية عام ١٩٣٦ ، منح رتبة ملازم ثانٍ حسب كتاب الارادة الملكية (٣٨٦) في ١٧

رانية وكان برفقتهما عبدالرزاق السيد محمود متصرف لواء السليمانية ، وكان في استقبالهما الملا البارزاني ، وتبادلا وجهات النظر في تطبيق المواد المتفق عليها مسبقاً في اتفاق ١٠ شباط ١٩٦٤، وبعد ذلك رجعا الى السليمانية [٢٥٦]، بصحبة متصرفها عبدالرزاق السيد محمود الذي رحب بهما قائلاً : ادعو الله ان تكون الزيارة فاتحة خير وعهد جديد بعد عودة الامن والاستقرار الى شمالنا الحبيب ، لقد توفرت القيادة الحكيمة بتجنيد كافة مستلزمات الحياة لإعادة اعمار الشمال ، وكان لتواجد وزير الداخلية الذي يعد مسؤولاً رئيسيا في لجنة الاعمار، فضلاً عن تشكيل لجنة لهذا الاعمار ، ثم القى رشيد مصلح كلمته " .... **اننا نطلب منكم العمل الجاد عرباً واكراداً متحدين تحت راية الاسلام....**"[٢٥٧]، تطورت المشكلة الكردية نظراً لأحداث كان لها اثر كبير في تأزم المشكلة ، اولهما: نشر الدستور العراقي المؤقت في ٢٩ نيسان ١٩٦٤ [٢٥٨]، ان الدستور المؤقت لم يشر إلى شيء عن الحقوق القومية للشعب الكردي ، ولم يعترف باي تنظيم غير تنظيم الحكومة وهو الاتحاد الاشتراكي العربي ، فعد هذا الدستور وثيقة رجعية بالنسبة للشعب الكردي عكس ما اعطاه الدستور المؤقت ١٩٥٨ [٢٥٩]، وثانيهما: اتفاق الوحدة العربية بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق الذي وقع في ٢٦ آيار ١٩٦٤، إذ نصت المادة الاولى من الدستور الجديد على ما يأتي " **الشعب العراقي جزء من الامة العربية هدفه الوحدة العربية**

تموز= =١٩٣٧ ، تدرج في المناصب العسكرية، شارك في ثورة١٤تموز١٩٥٨ ، ترفع الى رتبة لواء ، استلم منصب رئيس الجمهورية في١٧نيسان١٩٦٦، أقصي من منصبه على أثر أنقلاب١٧ تموز١٩٦٨، توفي في الاردن عام ٢٠٠٧ . للمزيد من المعلومات زينب محمود عبد الحسن الزهيري، عبد الرحمن عارف ودوره السياسي في العراق للفترة (١٩١٦-٢٠٠٧) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة الى كلية الاداب، جامعة اليرموك (الاردن)، ٢٠١٠، ص ص١٠-٢٦٠ .

[٢٥٦] الجمهورية ، العدد ٩٣ ، ١٢ آذار ١٩٦٤

[٢٥٧] الفجر الجديد ، العد د ٦٥٣ ، ١٢ آذار ١٩٦٤.

[٢٥٨] للمزيد من المعلومات عن الدستور المؤقت في ٢٩ نيسان ١٩٦٤. ينظر : الوقائع العراقية ، العدد ٩٤٩ ، ١٠ آيار ١٩٦٤ .

[٢٥٩] زينب محمود عبدالحسن الزهيري ، المصدر السابق ، ص٥٣.

الشاملة وتلتزم الحكومة بالعمل على تحقيقها في اقرب وقت ممكن مبتدئة بالوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة " فيما نصت المادة التاسعة عشر منه ان " **العراقيون لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة... بما فيهم العرب والاكراد ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية** "[٢٦٠] ، اذ كان أي اتفاق وحدة بين العراق والاقطار العربية يثير مخاوف الاكراد والاقليات العنصرية والدينية ، استمرت الحكومة العراقية على اتصال بالقيادة الكردية ، اذ ارسلت وفداً في الاول من حزيران ١٩٦٤ تألف من طاهر يحيى رئيس الوزراء وهادي خماس مدير الاستخبارات العسكرية[٢٦١] ومجموعة اخرى من الشخصيات المتخصصة الحكومية ، فقدموا مشروعاً في الثاني من حزيران ١٩٦٤ تقبله الملا البارزاني والاغلبية من الحاضرين ، فوافق عليه وارسل نسخة منه الى الحكومة مؤكداً موافقته ، ومما جاء فيه من فقرات تضمن[٢٦٢]:

اولاً : لقد اوضح الدستور المؤقت الذي اذيع بتاريخ الرابع من ايار ١٩٦٤ ان العراقيين لدى القانون سواء وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس والاصل واللغة والدين ويتعاون المواطنون كافة في الحفاظ على كيان هذا الوطن بما فيهم العرب والاكراد ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة الوطنية.

---

[٢٦٠] علياء محمد الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ٥٨٠ .

[٢٦١] هادي خماس: ولد في بغداد عام ١٩٢٥، أنهى دراسة الابتدائية والمتوسطة والثانوية في بغداد، التحق بالكلية العسكرية الملكية عام ١٩٤٥ ، تخرج منها عام ١٩٤٨ ، عين ضابطاً في فوج الحرس الملكي في ١٥اب ١٩٤٨، أنظم إلى تنظيم الضباط الأحرار عام ١٩٥٢ ،التحق بكلية الأركان في ١٩حزيران ١٩٥٧، وتخرج منها ٢٠اب ١٩٥٩، ترفع إلى رتبة مقدم ركن في ١٤ تموز١٩٦١، ترفع إلى رتبة عقيد ركن في ١٤تموز ١٩٦٥، شارك في انقلاب عارف عبد الرزاق الأول في ١٥ايلول ١٩٦٥، لجأ إلى القاهرة ، شارك في انقلاب عارف عبد الرزاق الثاني في ٣٠ حزيران ١٩٦٦ ، اختفى من أنظار الحكومة حتى صدور العفو العام في عام ١٩٦٧ عن المشاركين في انقلاب ٣٠ حزيران ١٩٦٦. هادي خماس ، المصدر السابق ، ص ٧ -٨.

[٢٦٢] المصدر نفسه ، ص ، ١٥٠ – ١٥١ .

ثانياً : ان تفاصيل الحقوق القومية ستوضح نصوصها من قبل مجلس الامة وسينتخب اعضاؤه من قبل الشعب .

ثالثاً : تقرر الحكومة (التي هي حكومة انتقالية) الدراسة بما يلي :

أ – تكون اللغة الكردية حتى الصف الثالث المتوسط للمناطق التي سكانها اكراد.

ب – باللغة العربية لمن يرغب من الأكراد ذلك، ولأولاد الموظفين العرب في المناطق الكردية.

رابعاً : التعيين : تراعى نسبة المواطنين الأكراد في التعيين في الوظائف التالية :

أ – الوزارة .

ب – المتصرفيات والادارة المحلية .

ج – قبول الطلاب في الجامعة والايفاد الى خارج العراق .

د – القوات المسلحة .

خامساً : مساواة اخواننا الاكراد في كافة الحقوق والامتيازات والواجبات الاخرى شانها شأن بقية المواطنين في الجمهورية العراقية .[٢٦٣]

سادساً : ان الحكومة الحالية انجزت الدراسات اللازمة لتعمير المنطقة الشمالية ورصدت المبالغ اللازمة وستشرع قريباً جداً بتنفيذها وانها اصدرت التعليمات والوصايا بشان اعادة الموظفين والمستخدمين الى وظائفهم واطلاق سراح كافة المحتجزين بقضايا الشمال ، وسهلت ايصال البضائع والموارد المعاشية على اختلافها الى المناطق النائية في الشمال.

---

[٢٦٣] علياء محمد الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ٥٨١– ٥٨٢ .

سابعاً : ان الحكومة الحالية انطلاقاً من سياستها الرامية الى تامين كل السبل لخدمة ابناء الشعب على حد سواء ستعمل كل ما في وسعها لان يعم الخير والرفاه في الشمال وفي المناطق الاخرى .

ارسلت الحكومة العراقية وفداً في الرابع والعشرون من آب ١٩٦٤ برئاسة عبد الرحمن عارف رئيس أركان الجيش ومحمد مجيد[٢٦٤] معاون رئيس أركان الجيش، وهادي خماس مدير الاستخبارات العسكرية وتم استقبال الوفد في جوارته من قبل الملا البارزاني وقيادة الحزب ، وتم تبادل وجهات النظر حول الاسراع بإعادة الحياة الطبيعية الى ربوع الشمال [٢٦٥]، وقدم الوفد الحكومي مطاليب منها: سحب (البيشمركة) ، من مواقعهم مقابل سحب الفرسان وايقاف نشاط اتباع الملا البارزاني ، وتقديم اتباعه الذين ارتكبوا جرائم بعد ١٠ شباط١٩٦٤الى المحاكم، وتجميد الحزب الديمقراطي ودمجة بالاتحاد الاشتراكي ، وايقاف المندوات الحزبية[٢٦٦] ، وانتهى الاجتماع مع بروز روح الإخوة بين الجانبين مع نية الجانب الكردي في التعاون مع الحكومة لوضع حد للمشاكل التي تتعلق بالمسألة الكردية[٢٦٧].

---

[٢٦٤] محمد مجيد : ولد في بغداد عام ١٩٢٢ ، اصله من عنه ، دخل المدرسة العسكرية في ١٠ تشرين الاول ١٩٣٩ ، حصل على رتبة ملازم ثاني عام ١٩٤٤ ، وحصل على رتبة رئيس(نقيب) عام ١٩٥٠، تدرج في المناصب العسكرية حتى أصبح معاون رئيس أركان الجيش عام ١٩٦٤، شارك مع عارف عبد الرزاق في انقلابه في ١٥ أيلول ١٩٦٥، وبعد فشل الانقلاب هرب إلى مصر. جريدة (الجيش العراقي) ، لسنة ١٩٥٠، ص٥٤ ؛ حنا بطاطا ، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ترجمة: عفيف البزاز، ج٣، ط١، مؤسسة الرافد، بيروت، ٢٠٠٦، ص١٠٠.

[٢٦٥] الفجر الجديد ، العدد ٧٨٥ ، ٢٦ اب ١٩٦٤ ؛ الجمهورية ، العدد ٢٤٠ ، ٢٧ آب ١٩٦٤ . اشار صبحي عبدالحميد ان اللجنة كانت برئاسة طاهر يحيى ولم يذكر عبدالرحمن عارف، والباحث يرجح عبدالرحمن محمد عارف لأن الصحف اكثر دقة وتوثيقاً من مذكرات الاشخاص. صبحي عبدالحميد ، المصدر السابق ، ص ٢٥٧.

[٢٦٦] الجمهورية ، العدد ٢٣٨ ، ٢٥ آب ١٩٦٤ ؛ المركز العراقي للمعلومات والدراسات ، العراق وقائع واحداث١٩٥٨-١٩٦٨، قسم المعلومات والتوثيق ، بغداد ،٢٠٠٩، ص ص١٦٨ – ١٦٩.

[٢٦٧] هادي خماس، المصدر السابق ، ص١٥٢.

نشرت صحيفة الفجر الجديد مقالاً افتتاحياً بعد زيارة عبدالرحمن عارف وكيل رئيس اركان الجيش الى شمال العراق بعنوان (دليل جديد) ، اشارت فيها بان هذه الحقيقة الجديدة التي لا تقبل الجدل ان الافتراءات والتخرصات التي تبث سمومها المحطات والاذاعات الاجنبية قد الجمتها زيارة عبدالرحمن عارف وكيل رئيس اركان الجيش والوفد المرافق له الى شمال العراق ، لتؤكد ان الاستقرار هو ابرز المظاهر التي سادت في المنطقة الشمالية باسرها ، وما جرى في المباحثات من جو ودي هو دليل على تقدير اخواننا الاكراد للجهود التي بذلتها الحكومة وسموها في اهدافها لخدمة الشعب ، ولذلك كان تعاونهم بناء وبروح عالية بكل معاني الاخلاص ، فكان هذا الشعور العالي من اخواننا الاكراد والتعاون والاخلاص كافياً في لقم العملاء والاستعمار حجراً ويطبق على افواههم والقضاء على الاشاعات التي انطلق بها للدس على الحكومة الوطنية ومنجزاتها ، ان الحكومة ستمضي في طريقها الذي اختارته رغم تكالب الاعداء للنيل من عطائها المثمر[٢٦٨] .

ان المتطلع للأحداث يجد عبدالرحمن عارف الذي تميز بتواصله المستمر مع الملا البارزاني محاولة منه تجنب القتال والتوجه الى الحل السلمي من خلال اللقاءات والمحادثات التي اعطت ثمارها حتى وان كانت لأشهر معينة ، لأنه يعرف جيداً بحكم عسكريته الطويلة ان الحروب والاقتتال لا يجنى منها الا الدمار والويلات للشعوب ولا يخرج منها طرف منتصر وان هزم الطرف الاخر ، فضلا عن ان الطرف الاخر هو من ابناء شعبه ، ولذلك يمكن عده رجل تلك المرحلة .

بعد الزيارة انتظرت الحكومة رد جانب الاكراد ففي ١١ تشرين الاول ١٩٦٤ جاء وفد كردي[٢٦٩] بمذكرة من الملا البارزاني تركزت على عدة مطاليب منها [٢٧٠]:

---

[٢٦٨] الفجر الجديد ، العدد ٧٨٦ ، ٢٧ آب ١٩٦٤ .

[٢٦٩] ضم الوفد الكردي : صالح اليوسفي عضو في الحزب الديمقراطي الكردستاني ، عقيد صديق الممثل الشخصي للملا البارزاني ، شوكت عقراوي المتحدث باسمه . هادي خماس ، الحكومة الوطنية ومشكلة الشمال ، منشورات دار الجمهورية ، بغداد ، ١٩٦٥ ، ص٣٤ .

اولاً : تعديل الفقرة الاخيرة من المادة التاسعة عشرة من الدستور المؤقت التي تنص على القول " **يقر الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية** " ، فتصبح كما يأتي :" **ويقر الدستور حقوق الشعب الكردي على اساس الحكم الذاتي ضمن الوحدة العراقية** "

ثانياً : وتنفيذاً لما جاء في المادة الاولى اعلاه فاننا نرى تطبيق ذلك يكون كما يلي:

أ – تتكون وحدة ادارية تشمل الوية كركوك والسليمانية واقضية زاخو ودهـــوك ، وعـــــقرة ،والعمادية ، وشيخان ، وسنجار ، وتلعفر وخانقين وجميع الاقضية والنواحي التي تسكنها اكثرية كردية في لوائي الموصل وديالى وتسمية هذه الوحدة الادارية بولاية

او محافظة كردستان .

ب – تدار هذه الولاية او المحافظة من قبل مجلس تنفيذي منبثق عن مجلس تشريعي يسمى بمجلس الولاية او المحافظة وينتخب اعضاؤه بطريقة الانتخاب المباشر من قبل القاطنين في كردستان ويكون المجلس التنفيذي مسؤولاً امام مجلس الولاية او المحافظة الذي يكون له الحق في حجب الثقة عنه ومرتبطاً بالحكومة المركزية .

ج– يختص مجلس الولاية او المحافظة بتشريع القوانين والانظمة المحلية لادارة شؤون كردستان والتي لا تتعارض مع دستور الجمهورية .

د– يختص المجلس التنفيذي بالامور التالية ضمن حدود الولاية او المحافظة :

اولاً– تنفيذ القوانين والانظمة التي يشرعها المجلس التشريعي للولاية او المحافظة في الشؤون

---

(٢٧٠)هادي خماس ، مذكرات رجل ، ص ١٥٣ .

التالية : العدل ، الادارة ، الشرطة ، التربية والتعليم ، الصحة ، الزراعة ، الغابات ، الطرق ، المواصلات ، البلديات ، العمل والشؤون الاجتماعية ، الاعمار ، الاسكان وغيرها من الشؤون.

ثانياً– تنفيذ القوانين والانظمة العامة التي تصدرها الحكومة المركزية .

ثالثاً– تعيين الموظفين والمستخدمين لإدارة جميع شؤون الولاية او المحافظة .

رابعاً– تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية في الولاية او المحافظة مع استخدام اللغة العربية ومراعاة حق الاقليات في استعمال لغتها .

خامساً– مالية المحافظة او الولاية تتكون من : [٢٧١]

اولاً : الموارد المحلية والضرائب والرسوم التي تجنى داخلها .

ثانياً : حصة الولاية او المحافظة من القروض او المنح التي تحصل عليها الحكومة المركزية بنسبة تتفق مع عدد سكانها وما تقدمه الحكومة المركزية من المنح والقروض .

ثالثاً: حصة الولاية او المحافظة من واردات الكمارك والمطارات والموانئ بنسبة السكان.

رابعاً : حصة الولاية او المحافظة من عائدات النفط بنسب عدد سكانها الى سكان العراق.

سادساً– حقوق المواطنين من الاقليات في الالوية او المحافظة تضمنها قوانين وانظمة الولاية او المحافظة .

---

[٢٧١] هادي خماس ، الحكومة الوطنية ، ص ص ٣٦ – ٣٧ .

سابعاً– يكون نائب رئيس الجمهورية كردياً وينتخب من المجلس التشريعي للولاية او المحافظة.

ثامناً– مواد عامة تخص انتخاب رئيس الوزراء والموظفين الاكراد في الوزارات والادارات المركزية تتناسب مع سكان الولاية او محافظة كردستان فضلاً عن قبول اعداد من طلبة كردستان في جامعة بغداد يتناسب مع عدد سكانها .[٢٧٢]

تاسعاً– شؤون عسكرية منها الابقاء على فصائل الانصار الداخلية ويؤدي ابناء كردستان خدمة العلم ضمن حدودها وموافقة المجلس التشريعي للولاية في حالة اعلان الحرب او وجود خطر خارجي ولا يتم تحريك قطعات الجيش العراقي في كردستان الا بموافقة المجلس التشريعي.

عاشراً – يعد كل نص تشريعي باطلاً اذا كان من شأنه تغيير حقوق الشعب الكردي.

احد عشر– حل الفرسان وتجريدهم من سلاحهم واعادتهم الى اماكنهم والاسراع بإطلاق جميع الموقوفين والمحكومين بسبب حوادث كردستان.

اثنا عشر– تعديل المادة الاولى من الدستور المؤقت التي تنص على "ان الشعب العراقي جزء من الامة العربية" الى " **الشعب العربي في العراق جزء من الامة العربية**".

ثلاثة عشر– اضافة المادة التالية للدستور المؤقت " **تطوير القومية الكردية بنفس المستوى الذي تتطور فيه القومية العربية من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية**".

---

[٢٧٢] محمود الدرة ، المصدر السابق ، ص ١٢٧.

اربعة عشر– ضمان حقوق الاقلية الكردية خارج حدود ولاية او محافظة كردستان ومساواتهم في الحقوق والواجبات مع غيرها من المواطنين .

خمسة عشر– في حالة قيام وحدة او اتحاد بين الجمهورية العراقية واي قطر عربي اخر تصبح ولاية او محافظة كردستان اقليماً يتمتع بنفس الحقوق التي تتمتع بها الاقاليم المكونة للوحدة او الاتحاد وتلتزم بنفس واجباتها ويسمى بإقليم كردستان[٢٧٣].

كانت المذكرة غير واقعية وغير مقبولة كونها كانت مخالفة لبنود اتفاق ١٠ شباط ١٩٦٤ ، ولذلك ارسل صبحي عبدالحميد[٢٧٤] وزير الداخلية في ٣ كانون الاول من العام نفسه رسالة الى الملا البارزاني محاولاً اقناعه بالحل السلمي المعقول والمقبول بعيداً عن مطاليب تعجيزية [٢٧٥].

ان مطالبة الجانب الكردي بتغير فقرات من الدستور انما يعبر عن مدى تصرفاتهم الخاطئة والتي استجابت الحكومة لطلباتهم ، ولكنهم رفضوها فيما بعد ، والذي اكد بانهم لا يبحثون عن حلول مرضية تهدأ من اثارة المشكلة .

ارسلت الحكومة العراقية صبحي عبد الحميد ، وزير الداخلية وعارف عبدالرزاق[٢٧٦] قائد القوة الجوية في ٧ كانون الاول ١٩٦٤ لإيجاد حل سلمي

---

[٢٧٣] هادي خماس ، مذكرات رجل، ص ١٥٧ .

[٢٧٤] صبحي عبدالحميد : ولد في بغداد، التحق بالكلية العسكرية عام ١٩٤٥، انتمى إلى الضباط الأحرار عام ١٩٥٢، شارك في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، عين وزيراً للخارجية عام ١٩٦٤، أصبح وزيرا للداخلية عام ١٩٦٥، توفي عام ٢٠٠٩. حسن لطيف الزبيدي، موسوعة الاحزاب السياسية العراقية ، ص٤٥٦.

[٢٧٥] صبحي عبدالحميد ، المصدر السابق ، ص ٢٥٨.

[٢٧٦] عارف عبدالرزاق : ولد في كبيسه عام ١٩٢٤ ، دخل المدرسة العسكرية في ١٠ تشرين الاول عام ١٩٣٩ وتخرج في ٥ تشرين الاول عام ١٩٤١، نقل الى الكلية العسكرية في ٦ تشرين الاول عام ١٩٤١، وتخرج منها ٣٠ حزيران ١٩٤٣ ، تدرج في المناصب العسكرية حتى ترفع إلى رتبة عميد ركن، بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ عين وزيراً للزراعة ثم استقال وأصبح قائداً للقوة الجوية، قام بمحاولتين فاشلتين في انقلاب ١٥ أيلول ١٩٦٥ وفي ٣٠ حزيران ١٩٦٦ ، سجن وبعدها أطلق سراحه، توفي ٢٠٠٧. للمزيد من المعلومات ينظر: ميثاق حبيب حسين المحمدي، عارف عبدالرزاق ودوره العسكري والسياسي في العراق، رسالة

لأنهاء الاقتتال في المنطقة الشمالية [٢٧٧]، فقد توجهت اللجنة إلى مقر قيادة الفرقة الثانية المتواجدة في كركوك ومناقشة المشروع مع العميد الركن إبراهيم فيصل الانصاري قائد

الفرقة الثانية ، ثم أرسل إلى الشيخ احمد البارزاني الشقيق الأكبر للملا البارزاني، الذي اطلع على المشروع الحكومي ورحب به، وطلبت اللجنة منه اقناع اخيه لتسهيل مهمتها ، فقام الشيخ احمد البارزاني بالسفر إلى منطقة (جوارته) برفقة العميد عزيز الجلبي ممثلاً عن الحكومة وحاملاً مقترحات الحكومة المتضمن عدة نقاط منها:[٢٧٨]

اولاً: الاعتراف بالقومية الكردية كحقيقة واقعة والالتزام بعدم تعريب الاكراد في المستقبل والسماح بالتدريس بالاقضية والنواحي التي فيها اكثرية كردية باللغة الكردية وحتى الدراسة المتوسطة .

ثانياً: تكون المشاركة بالحكم كما كانت عليه قبل ابتداء الاضطرابات في المنطقة سنة ١٩٦١ دون تقيد او التزام .

ثالثاً: تكون كافة وظائف الدولة مفتوحة لكافة المواطنين عرباً او اكراداً حسب الكفاءة والشهادة ولا فرق في ذلك بين عربي وكردي .

رابعاً: اللغة الرسمية في كافة انحاء العراق هي اللغة العربية ويسمح للاكراد في الدراسة الابتدائية والمتوسطة باللغة الكردية .

ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الانبار،٢٠١٢، ص٦-١٨١.

[٢٧٧] د. ك. و، قرارات مجلس الوزراء ، سجل (١٥) ، تاريخ الجلسة ٧ تشرين الثاني ١٩٦٤، رقم القرار (٢) ، تشكيل لجنه ، ص٢ ؛

F.o. 371/754 Letter No (10114/ 100/ 64) (Eo/019/ 69) from S. L. Egerton to M. St. E. Burton foreign office London, 21, November, 1964 from :Alan de L. Rush,P.575

([٢٧٨])للمزيد من المعلومات ينظر: صبحي عبدالحميد ، المصدر السابق ، ص ٢٦١ -٢٦٢.

خامساً: ان مجلس الخدمة هو المسؤول عن التعيين في وظائف الدولة كافة ولا مانع من تعيين اعضاء اكراد فيه.

سادساً: لا يمكن الاحتفاظ بقوة عسكرية ثالثة في الدولة.

سابعاً: تلتزم الدولة بتعويض المتضررين كافة تعويضاً عادلاً.

عاد الشيخ احمد البارزاني في اليوم نفسه دون الوصول الى حل للمشكلة ومعه الرد من مطاليب الملا البرزاني واهم ما جاء فيها([٢٧٩]):

اولاً: تحديد الحقوق القومية للشعب الكردي على اساس اتفاقية ١٩٦٤/٢/١٠ .

ثانياً: مبدأ المشاركة في الحكم يتم عن طريق لجنة مشتركة تشرف على كافة القضايا الادارية في المنطقة الكردية.

ثالثاً: يكون الموظفون من الاكراد في كل من الوية السليمانية وكركوك واربيل والاقضية والنواحي الكردية من لوائي الموصل وديالى وفي حالة عدم توفر الكفاءات من الاكراد لا مانع من تعيين غيرهم .

رابعاً: اللغة الرسمية في المنطقة تكون باللغة الكردية مع مراعاة استعمال اللغة العربية معها في التدريس.

خامساً: اعادة العشائر العربية التي اسكنها البعثيون في قرى كردستان الى اماكنها الاصلية ، واعادة اصحابها الشرعيين اليها بأسرع وقت.

ان الحكومة العراقية قد تعاملت مع مزاجية الملا البارزاني بدقة عالية وذلك حرصاً منها في تجنب الاقتتال وحقناً لدماء ابناء الشعب العراقي .

[٢٧٩] للمزيد ينظر من المعلومات: هادي خماس ،الحكومة الوطنية ، ص ٥٦ ــ ٥٧.

حضر الى بغداد في ١٠ كانون الثـــاني ١٩٦٥ كل من حبـــيب كـــريم وهـــاشم العقراوي اجتمعوا مع صبحي عبدالحميد معلنين عن اعتذارهم لتقديم المذكرة السابقة بتاريخ ١١ تشرين الاول ١٩٦٤ ، ومستعدين للتفاهم في ايجاد حل المشكلة الكردية ، فقدموا مشروعاً فيه عدة نقاط منها:[٢٨٠].

اولاً: يفضل في التعيين في المنطقة الشمالية ابناء المنطقة في التعليم والادارة المحلية ،

ويساهم الاكراد في كافة الوزارات.

ثانياً: استمرار تطبيق قانون اللغات المحلية.

ثالثاً: الدراسة في المناطق الكردية التي فيها اكثرية تكون باللغة الكردية.

رابعاً: مناقشة التنظيم السياسي للاكراد ومشاركتهم في الاتحاد الاشتراكي.

خامساً: ينص الدستور على ما يلي:

" **الشعب العربي في العراق جزء من الامة العربية ويقر الدستور الحقوق القومية الكردية على اساس مبدأ المشاركة الفعلية في الحكم ضمن الوحدة العراقية**"[٢٨١].

وافقت الحكومة العراقية على المشروع المقترح بعد تعديل المادة السابعة فتصبح (العراق جزء من الامة العربية ويقر هذا الدستور الحقوق القومية للاكراد) ، الا ان الاكراد غيروا رأيهم وقالوا ان ما قدمناه لا يرضي الشعب الكردي ، ولذلك هناك مشروع جديد عرضوه على صبحي عبدالحميد الذي رد ان الراي رايكم وما طرحتموه بالتاكيد كان موضع دراستكم واتفاقكم !! ماذا حدث حتى نقضتم رايكم وتراجعتم عما

([٢٨٠])للمزيد من المعلومات ينظر : صبحي عبد الحميد، المصدر السابق ، ص ٢٦٣.
([٢٨١])هادي خماس ، مذكرات رجل ، ص ١٦٢.

قدمتموه فان كان ولابد من اصراركم فهذا راينا النهائي في حل المشكلة وليس هناك ما يدعو الى تمييع القضية واطالتها وتاخير حلها ، وان تاخيرها فيه اضرار في المصلحة ولا يخلو من مخاطر تشمل الشعب وكيانه ، وقدم الوزير لاعضاء الوفد الكردي مشروع الحكومة النهائي واهم ما جاء فيه: [٢٨٢]

اولاً: استتباب الامن في المنطقة فوراً ومنع اي تجاوز او اعتداء .

ثانياً: عودة الادارة المحلية والعشائر الى مناطقها .

ثالثاً: اعادة كافة الاسلحة والمواد الحكومية والاجهزة العائدة للقوات المسلحة التي لا تزال بعهدتهم.

رابعاً: يلاحظ بالتوظيف الحاجة والكفاءة ويفضل في التعيين في المنطقة الشمالية وفي التعليم والادارة المحلية للاكراد .

خامساً: يراجع الموظفون من افراد (البيشمركة) المتصرفيات لتعيينهم مجدداً في وظائفهم.

سادساً: يستمر تطبيق قانون اللغات المحلية وتكون الدراسة في المناطق التي فيها اكثرية كردية باللغة المحلية لحدود الدراسة المتوسطة وحسب الرغبة .

عندما ننظر الى رفض الملا البارزاني لكل المقترحات والمشاريع الحكومية وعدم استقراره على رأي معين انما هو دليل لا يقبل الشك بان هناك ايدي تعمل تحت الستار تحركه وفق ارادتها واهوائها ، فضلاً عن الملا البارزاني ابتدأ يرفض حتى طلباته التي يفرضها على الحكومة بعدما يجد بان الحكومة ذات افق بعيد المدى

([٢٨٢])للمزيد من المعلومات ينظر : صبحي عبدالحميد ، المصدر السابق ، ص ٢٦٥ ؛ هادي خماس ، مذكرات رجل ، ص ١٦٣ – ١٦٤.

وتتميز بالحنكة السياسية التي تبحث فيها عن الاستقرار داخل البلد وهذا مالا تريده الايدي الخفية وراء تصعيد المشكلة.

كانت بداية عام ١٩٦٥ المرحلة الاخيرة من المفاوضات بين الحكومة المركزية والاكراد، وهذا ما اكدته صحيفة الجمهورية التي نشرت مقالاً افتتاحياً بعنوان (الحكومة الوطنية ومشكلة الشمال) ، اذ نشرت في هذا المقال مقابلة مبعوث الملا البارزاني سردار محمد الى طاهر يحيى رئيس الوزراء في بداية الاسبوع الاول من شهر آذار ١٩٦٥، اوضح فيها بان الملا البارزاني لا يريد استئناف القتال في الشمال وكل ما يبحث عنه انهاء الموضوع لتجنب اراقة الدماء ، وطلب سردار محمد من رئيس الوزراء تزويده برسالة الى الملا البارزاني يبين فيها موقف الحكومة من هذا اللقاء[٢٨٣] ، ذكرت الصحيفة بان طاهر يحيى بعث برسالة بين فيها بان الحكومة ليس عندها شيء جديد عما سبق من المباحثات ، فقام الملا البارزاني بإرسال رسالة خطية مع شفيق احمد وسردار محمد الى طاهر يحيى مؤرخة في ١٢ من الشهر نفسه ، ذكر فيها نقاط مكتوبة بورقة اخرى ، وعلى الجانب الحكومي الاخذ بها لتجنب الويلات والنكبات واراقة الدماء ، وكانت اهم النقاط [٢٨٤]:

اولاً – فيما يتعلق بالمنطقة الكردية :

أ – يكون الموظفون والمستخدمون في هذه المنطقة من الاكراد الا عدم توفر الكفاءات وذوي الاختصاص من الاكراد حيث يستعان بغيرهم في هذه الحالة.

ب – نقل الموظفين الاكراد من المنطقة الكردية يكون ضمن المنطقة نفسها الا في حالة الضرورة القصوى او طلب من الموظف نفسه .

([٢٨٣])الجمهورية ، العدد ٤٤٧ ، ٢٨ آذار ١٩٦٥

[٢٨٤] المصدر نفسه.

ج – استحداث وزارة الشؤون الكردية بدل وزارة اعمار الشمال.

ثانياً – فيما يتعلق بالوظائف العامة في الدولة:

يحق للاكراد التوظيف في كافة وزارات الدولة بنسب يتم الاتفاق عليها.

ثالثاً – استخدام اللغة الكردية في الدوائر والمحاكم في المنطقة الكردية ، اما المخاطبات الحكومية تتم باللغة العربية .

رابعا – الاعتراف بحق الشعب الكوردي في التنظيم السياسي

خامساً – يعدل الدستور العراقي المؤقت على اساس ان الشعب العراقي جزء من الامة

العربية واقرار حقوق الشعب الكردي القومية .[٢٨٥]

سادساً – دفع تعويضات للمتضررين في حوادث الشمال .

سابعاً – اعادة العشائر العربية الى اماكنهم الاصلية ومغادرتهم المناطق الكردية .

ثامناً – حل الفرسان وتجريدهم من السلاح واعادتهم الى اماكنهم السابقة .

تاسعاً – اطلاق سراح الموقوفين والمسجونين والمحجوزين بسبب حوادث الشمال ويستحسن اصدار عفو عام عن جميع المحكومين بالقضايا المذكورة.

عاشراً – عودة الادارات المحلية على اساس رقم واحد اعلاه .

احدى عشر – احداث لواء باسم دهوك يضم الاقضية التابعة للواء الموصل .

اثنا عشر – قضايا تتعلق بالبيشمركة وبعودة الشرطة والجيش الى عملهم .

---

[٢٨٥] الجمهورية ، العدد ٤٤٧ ، ٢٨ اذار ١٩٦٥

ثلاثة عشر – تحديد المنطقة الكردية على اساس الحدود الجغرافية لكردستان العراق.

وعلى اثر هذه الرسالة المذكورة وصفت صحيفة الجمهورية في مقال لهـا الملا البارزاني بالمجنون الذي اختل عقله لكنه ينتقل الى انتقاله اخرى بانه في كامل عقله وتفكيره لكن بعمله هذا ما هو الا عميلاً او وسيطاً اراد تحقيق ما ارادوا منه من وراء الحدود واستلم ثمنه مقدماً ازاء هذه المهمة ولا سيما الفقرة الثالثة عشر[٢٨٦].

ان ما ورد من عبارات تهديد ووعيد من قبل الملا البارزاني للحكومة العراقية من خلال الرسائل المرسلة من قبله الى الحكومة العراقية ، انما يعطي صورة واضحة بانه قد اعد العدة لتمرد جديد بعدما استطاع خلال هذه المدة من المفاوضات ان يتلقى دعماً مادياً وعسكرياً اعتقد بانه يؤهله الى مجاراة الجيش العراقي، وهذا كان وهماً صنعته افكار اسياده الذين لا يريدون الخير للعراق، وقد تعاملت الحكومة العراقية بأسلوب راقي يتلائم مع حجم المشكلة الكردية كونها بين الحين والاخر توفد المسؤولين الكبار للتفاهم مع الجانب الكردي ، وهم جادين في نواياهم لحل المشكلة الكردية ، لكن تبين ان الجانب الكردي متقلب في مواقفه مما ادى الى رفض كل مقترحات الحكومة العراقية التي كانت تبحث عن تجنب الرد العسكري للمتمردين، ويظهر بان هناك عوامل خارجية اقليمية تتلاعب في افكارهم ، ويراد من ذلك تأزم الوضع الداخلي للعراق واراك الحالة السياسية مع استنزاف القدرات الاقتصادية العراقية وايقاف التطورات الحاصلة داخل البلد.

رغم كل الجهود التي بذلت لتجنب القتال ، كانت النتيجة النهائية لهذه المفاوضات نشوب القتال في ١ نيسان ١٩٦٥، وحمل كل جانب الطرف الآخر

---

[٢٨٦] الجمهورية ، العدد ٤٤٧ ، ٢٨ اذار ١٩٦٥.

مسؤولية استئناف القتال ، الذي شمل اغلب المناطق الكردية التي كان يسيطر عليها الملا البارزاني [٢٨٧].

توترت العلاقات بين الحكومة العراقية والاكراد اكثر في بداية عام ١٩٦٦ ، على اثر

اغتيال العقيد المتقاعد بدر الدين مصطفى متصرف لواء اربيل في داره في احد ضواحي بغداد، وقد اتهمت منظمة (الفدائيين الاكراد) باغتياله بوصفه مؤسس منظمة فرسان صلاح الدين، وله دور بارز في مقاومة جماعة الملا البارزاني، مما دفع الحكومة إلى اعتقال الشخصيات الكردية في بغداد منهم رشيد عارف وزيد احمد عثمان[٢٨٨] والعقيد المتقاعد رشيد جودت [٢٨٩].

تبين من بداية المباحثات ان الطرف الحكومي كان صادقاً في التعامل مع الطرف الكردي في اعطاء مميزات لهم لكن حسب الرؤيا التي يجدها الجانب الحكومي مناسبة بحيث لا تتعارض مع وحدة البلاد ، لكن الطرف الكردي كان متسرعاً بعض الشيء في محاولة فرض شروط على الطرف الحكومي توحي محاولة الانفصال من الجسد العراقي ، ولذلك تخلل هذه المباحثات استخدام القوة العسكرية التي استنزفت الشيء الكثير من القدرات العراقية البشرية والاقتصادية والاجتماعية ، فضلاّ ان الحكومة العراقية لا تفرط بأي جزء من اجزاء العراق عند محاولته الانسلاخ عن العراق.

---

[٢٨٧] جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ج ٨ ، ص٨٧.

([٢٨٨]) زيد احمد عثمان : ولد عام ١٩٢٤ في اربيل ،ينتمي الى اسرة دينية ، درس الحقوق في جامعة الملك فاروق ، اكمل دراسته في جامعة بغداد ، انتخب نائباً ،عن اربيل عام ١٩٥٨، كان احد ممثلي الاتحاد الهاشمي ، كان احد اعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني في مفاوضات وقف القتال مع الحكومة العراقية . توفي عام ١٩٧٨، محمد علي الصويكري ، الموسوعة الكبرى لمشاهير الكرد ، ص ٢٣٢ .

[٢٨٩] العمل ، العدد ٦٠٩٩ ، ١٧ شباط ١٩٦٦ .

المبحث الثاني : المشكلة الكردية في عهد عبدالرحمن عارف من ١٧ نيسان ١٩٦٦ – ١٧ تموز ١٩٦٨

بعد وفاة الرئيس عبد السلام محمد عارف على اثر تحم طائرته بالبصرة تولى عبدالرحمن محمد عارف رئاسة الحكم في ١٧ نيسان ١٩٦٦، الذي أكد في تصريح له فيه على خطورة المشكلة الكردية ، وناشد الاكراد خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده في القصر الجمهوري ١٨ نيسان ١٩٦٦، المحافظة على وحدة البلاد والتعاون مع اخوانهم العرب في تامين سلامة الوطن ورفع المستوى المعيشي لأفراد الشعب [٢٩٠]، قائلاً " **انني اعتقد ان اخواني الاكراد حريصون على تربة وطنهم وسيلبون النداء من اجل التكاتف مع اخوانهم العرب وبقية المواطنين للعمل يد واحدة من اجل رفع مستوى وطننا وشعبنا الغالي وصيانته من الايدي الخبيثة وايدي الاستعمار...اننا نؤمن بحل مشكلة الاكراد عن طريق اعطائهم الحكم المحلي الذي يبرز قوميتهم ويحافظ على عاداتهم وتقاليدهم ولغتهم** "[٢٩١] ، وبعد تسلم عبد الرحمن البزاز[٢٩٢] ، رئاسة

---

[٢٩٠] مجيد خدوري ، المصدر السابق ، ص٣٦٢.

[٢٩١] الجمهورية ، العدد ٨١٨ ، ١٩ نيسان ١٩٦٦ .

[٢٩٢] عبدالرحمن البزاز : ولد في عنه عام ١٩١٣ ، تخرج من كلية الحقوق عام ١٩٥٣ ، أصبح عميد كلية الحقوق، تم اقصاءه من منصبه في ١٧ كانون الأول ١٩٥٦ ، اعيد إلى منصبه أصبح نائب رئيس الوزراء في ٦ أيلول ١٩٦٥ ، أصبح رئيس الوزراء في ٢١ أيلول ١٩٦٥ ، كان أول رئيس وزراء مدني بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، رشح لرئاسة الجمهورية ،

الـــوزراء طـــالب إلـــى تعـــاون الجانـــب الكردي فـــي سبيل تجنب القتال والابتعاد عن المزيد من الضحايا [٢٩٣]، وعلى أثرها اعلنت القيادة الكردية بوقف إطلاق النار لمدة شهرين في سبيل إعطاء الرئيس عبد الرحمن محمد عارف الوقت الكافي في إظهار اهتمامه بمنح الحكم الذاتي للأكراد [٢٩٤] ، بدأت المباحثات التمهيدية بأرسال الحكومة العراقية وفداً الى الملا البرزاني برئاسة اللواء الركن شاكر محمود شكري([٢٩٥]) وعضوية حسن عبدالرحمن و محمد صالح محمود و كاظم شبر وعلي حيدر سليمان من الشخصيات السياسية العراقية البارزة ، وضم الوفد شخصيتين كرديتين هما اكرم الجاف وزيد عثمان إلى جانب من الشخصيات السياسية والاجتماعية وهم احسان شيرزاد ونر الدين الواعظ ، وأطلق على الوفد اسم (رسل السلام) [٢٩٦] ، والتقى الوفد المكلف بالملا البارزاني في منطقة كلالة التابعة لمصيف كلي علي بيك ، وجرى حديث بينهما وكان الملا البارزاني اول المتحدثين ، اذ قال لم اكن في يوم من الايام انفصالياً ، ولم ارغب بهذا الانشقاق ، واننا تعايشنا مئات السنيين على هذه الارض المباركة ويجمعنا الدين الواحد واننا اخوة ، وكل ما اطلبه ان احصل على حقوقنا كاملة ونعيش سوية في ظل حكم ديمقراطي ، وجاء

لكن العسكريين اجبروه على التنازل إلى عبد الرحمن محمد عارف، قدم استقالته من رئاسة الوزراء في ٧ آب ١٩٦٦م، توفي في عام ١٩٧٣ . للمزيد من المعلومات ينظر: محمد كريم المشهداني، عبد الرحمن البزاز ودوره الفكري والسياسي في العراق حتى ١٧ تموز ١٩٦٧ ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ص١٩ – ٢٤٣.

[٢٩٣] الاهرام ، العدد ٢٨٩٨٩ ، ٢٤ نيسان ١٩٦٦.

[٢٩٤] حامد محمود عيسى ، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني الى الاحتلال الأمريكي ١٩١٤- ٢٠٠٤ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ص٣٤٥.

[٢٩٥]) شاكر محمود شكري : ولد في الحلة عام ١٩١٧ تخرج من المدرسة العسكرية ١٩٣٦ ، اشترك في الحرب العربية – الصهيونية عام ١٩٤٨ ، تسلم مناصب عسكرية متعددة ، شغل منصب رئيس اركان الجيش الليبي بين عامي ١٩٥٦ – ١٩٥٨، عاد الى بغداد، شغل منصب ، اصبح وزير الدفاع عام ١٩٦٦ - ١٩٦٨، توفي عام . الجمهورية ، العدد ٩٢٧ ، ١٠ اب ١٩٦٦.

[٢٩٦] محمود شكحان مصلح الدليمي ، علي حيدر سليمان، نشاطه الثقافي ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٦٨م، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة إلى كلية التربية ابن الرشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٢ ، ص١٦٤؛ إبراهيم الراوي ، من الثورة العربية الكبرى الى العراق الحديث ، ط٢ ، دار الكتب ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص٣٧٥.

العديد من الوزراء للمباحثات دون تحقيق اية مطالب ولا تعود تلك الوفود للمفاوضات ، وبعد المناقشات توصل الطرفان الى حلول مرضية حتى اكد الملا البارزاني بقوله (**لم يبق اي شيء من خلاف)** ، واكد الوفد بأن عبدالرحمن البزاز ذو نوايا صادقة ونيته حسنة[٢٩٧].

عاد الوفد إلى بغداد وشرح نتيجة اللقاء إلى الحكومة العراقية واخبرهم بان هناك وفد كردي مرسل من قبل الملا مصطفى البرزاني لأتمام المفاوضات [٢٩٨].

استقبل عبدالرحمن عارف كلاً من جلال الطالباني وحلمي علي شريف المنشقين عن

الملا البارزاني ، وقد قدما التهاني له بمناسبة انتخابه رئيساً للجمهورية ، وكذلك تناولا اخر التطورات حول المشكلة الكردية ، وابلغاه تحيات المواطنين الاكراد لأنهاء الاقتتال وتعزيز الاخوة الصادقة العربية الكردية ، والانصراف الى بناء الوطن والوقوف صفاً واحداً ضد الاستعمار[٢٩٩] .

وضع رئيس الوزراء عبدالرحمن البزاز وثيقة في ٢١ حزيران ١٩٦٦ مبادرة سلمية لحل المشكلة الكردية بناء على مطالب ارسلها الملا البارزاني الى الحكومة العراقية من خلال الوفد الكردي[٣٠٠] الذي ترأسه محمد حبيب كريم ، تضمنت المطاليب الاتي :[٣٠١]

اولاً – العفو الشامل عن الاكراد من خلال قائمة متفق عليها.

---

[٢٩٧] علياء محمد الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ٦٠٥ .
[٢٩٨] جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ج٩، ص٥٩.
[٢٩٩] المنار ، العدد ٣٤٢٢ ، ٢٠ حزيران ١٩٦٦ ؛ الفجر الجديد ، العدد ١٣٢٥ ، ٢٠ حزيران ١٩٦٦.
[٣٠٠] ضم الوفد الكردي:- حبيب محمد كريم ، وعلي عبد الله ، وصالح يوسف ، ونافذ جلال . الجمهورية ، العدد ٨٨١ ، ٢٤ حزيران ١٩٦٦.
[٣٠١] محمد كريم المشهداني ، المصدر السابق ، ص ١٩١.

ثانياً – تعيين الاكراد حسب نسبهم في وظائف الدولة المدنية والعسكرية.

ثالثاً – إعادة الاكراد المرحلين إلى أراضيهم.

رابعاً – إعادة الجيش العراقي إلى مقراته الاعتيادية.

خامساً – حل البيشمركة واستيعابهم في الجيش والشرطة وتسليم أسلحتهم الثقيلة .

اجتمع عبدالرحمن البزاز في ٢٢ حزيران ١٩٦٦ مع جلال الطالباني وحلمي علي شريف ، وقد اكدا على احترام وتقدير الوطنيين الاكراد للجهد الكبير الذي بذله عبدالرحمن البزاز في وقف الاقتتال وإحلال الامن والاستقرار على اساس الاعتراف بالحقوق القومية الكردية ضمن اطار الوحدة الوطنية العراقية ، وقد دعا عبدالرحمن البزاز الاكراد المحافظة على وحدة البلاد وسلامة اراضيه وان جميع المطالب الكردية سوف

تتحقق عند التزام الطرفين بمبادرته السلمية[٣٠٢] .

مارس رئيس الوزراء عبدالرحمن البزاز دوراً كبيراً في تقارب وجهات النظر بين الحكومة والوفد الكردي ، وايقن ان التفاهم هو الحل الوحيد لحل المشكلة الكردية، فقام مجلس الوزراء بتشكيل لجنة وزارية ضمت كل من كاظم الرواف وزير العدل ، محمد العطيه وزير العمل والشؤون الاجتماعية ، حسن ثامر وزير البلديات والاشغال ، فارس الحسن وزير الدولة وذلك لغرض تطبيق الادارة اللامركزية[٣٠٣] .

استقبل الرئيس عبد الرحمن عارف في ٢٤ حزيران ١٩٦٦م الوفد الكردي، الذي كان حاملاً رسالة من الملا البارزاني بمواساة وفاة شقيقه الرئيس عبد السلام عارف. وبالمقابل قدم لهم الشكر على عواطفهم وحزنهم على وفاة أخيه، ووعدهم خيراً، واكد

---

[٣٠٢] علياء محمد الزبيدي ، المصدر السابق ، ص٦٠٧ .
[٣٠٣] المصدر نفسه ، ص ٦٠٦ .

لهم أن العرب والاكراد اخوة في هذا الوطن وعلى الجميع الوقوف والتكاتف ضد كل ما خطط له الاستعمار والتي تهدف لتفريق الشعب عـن طـريق اطالة الحرب، والـبقاء يداً واحـدة ضد المغرضين[٣٠٤] .

كتبت صحيفة الفجر الجديد مقالاً افتتاحياً بعنوان (الشعب يؤيد السلطة الوطنية في اجراءاتها بتوطيد الاستقرار) معبراً عن اللقاءات المستمرة والمتواصلة بين الحكومة العراقية والوفد الكردي ، فقد اكد المقال بان الجهود الكبيرة والصادقة التي تبذلها الحكومة من اجل انهاء الاوضاع غير الاعتيادية في مناطق الشمال ومحاولة اعادة الامن والاستقرار لفتح صفحة جديدة من التضامن الاخوي بين العرب والاكراد وجميع القوميات المتآخية ، فهذه اللقاءات المبنية على الصراحة المطلقة والاهتمام بالمصلحة العامة هو دليل على تفهم الاطراف لظروف البلاد ، فضلاً عن ذلك ان هذه اللقاءات قد نالت رضا الشعب بمختلف اطيافه ، واختتم المقال ان ارساء الاستقرار في كل اجزاء الوطن هو القضاء على عوامل الفرقة واستئصال اسباب الخلاف ، نتيجته اعطاء الشعب قوة وصلابة في سبيل مستقبله الزاهر[٣٠٥]، ونتج عن المفاوضات التي دارت بين الحكومة العراقية والاكراد صدور بيان ٢٩ حزيران١٩٦٦، الذي اعلنه عبد الرحمن البزاز رئيس الوزراء مؤكداً على رغبة حكومته في وضع الحلول المناسبة للوضع غير الطبيعي في شمال العراق[٣٠٦]، وقد تضمن الاتفاق على اثنتا عشرة مادة وهي كما يلي:[٣٠٧].

---

[٣٠٤] الجمهورية ، العدد ٨٨١ ، ٢٤ حزيران ، ١٩٦٦ .

[٣٠٥] الفجر الجديد ، العدد ١٣٢٩ ، ٢٤ حزيران ١٩٦٦ .

[306] F. R. U. S. 1964 – 1968, VOIXXI, united states Government prinition Washington, 2000. No182 Telegram from the Embassy in Iraq to the Department of State Subject: callon president Araf, Baghdad, July, 1966.

[٣٠٧] الجمهورية ، العدد ٨٨٧ ، ٣٠ حزيران ١٩٦٦ .

اولاً – اعتراف الحكومة العراقية بالقومية الكردية في الدستور المؤقت المعدل ، واستعدادها تأكيده في الدستور الدائم.

ثانياً – استعداد الحكومة العراقية بيان هذه الحقيقة ووجودها الحقيقي في قانون المحافظات الذي سيعد على اساس اللامركزية.

ثالثاً – التعليم يكون باللغتين العربية والكردية على وفق ما يحدده القانون والمجالس المحلية

رابعاً – اجراء الانتخابات البرلمانية ضمن المدة التي حددها الدستور المؤقت والبيان الوزاري.

خامساً – اخذ مبدأ الكفاءة بعين الاعتبار في المناصب الوزارية والمناصب الاخرى.

سادساً – تخصيص للأكراد المنح الدراسية والبعثات الى الخارج في ضوء الكفاءات وحاجة البلاد ، واهتمام جامعة بغداد بتدريس اللغة الكردية مع فتح فروع لها في المنطقة الشمالية.

سابعاً – الموظفون الحكوميون في المحافظات الشمالية سيكونون من الاكراد ولا يتولى غيرهم هذه المناصب الا اذا كان هناك مصلحة المنطقة

ثامناً – تقضي الحياة البرلمانية بأنشاء منظمات سياسية ويكون للصحافة دور في ابراز رغبات الشعب وللأكراد حق في هذه الحقوق .

تاسعاً أ– عند توقف اعمال العنف سيصدر عفو عام عن جميع المشاركين في هذه الاعمال في الشمال وجميع الذين صدرت بحقهم احكام لاشتراكهم في اعمال العنف او لعلاقتهم بها.

ب– عودة جميع المسؤولين الموظفين الاكراد الى مناصبهم السابقة وتكون العدالة في التعيينات في المستقبل.

عاشراً – عودة الهاربين الى وحداتهم على شرط ان يتم هذا خلال شهرين وسيعامل اولئك بعطف كما سيمنحون عفواً خاصاً وفق الشروط التالية: .[٣٠٨]

أ– يجب عودة جميع من كانوا في الجيش والشرطة ومعهم اسلحتهم.

ب– اعتبار جميع المدنيين ممن حملوا السلاح في فترة العنف منظمة ملحقة بالدولة وستساعدهم الحكومة على استئناف حياتهم الطبيعية.

ج – عودة قوة الفرسان الى مراكزهم عند احلال السلام

احدى عشرة– تخصص جميع الاموال التي خصصت لمكافحة العنف الى اعمار الشمال.

اثنا عشرة– اعادة اسكان الافراد والجماعات الذين نزحوا من مناطقهم او اجلوا عنها وتوفير وضع امن لهم .

أرسل الملا البارزاني برقيات إلى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء تعبيراً عن تأييده للبيان مؤكداً فيها عن تعبيره الصادق في رغبة أبناء الشعب عموماً عرباً واكراداً لتحقيق ما تصبو اليه البلاد من الوحدة الوطنية ليعم السلم والرخاء في ربوع الشمال ، مؤكداً الى مؤازرة الحكومة في مسعاها لتحقيق ما ورد في البيان من فقرات[٣٠٩] .

اصدر مجلس الوزراء عدة قرارات لها علاقة ببيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦ لتؤكد اهتمامها العالي بالمشكلة الكردية ومنها تشكيل لجان لإعادة الحياة الطبيعية وقانون العفو العام للمشتركين بقضايا الشمال[٣١٠] .

---

[٣٠٨] المنار ، العدد ٣٤٣٢ ، ٣٠ حزيران ١٩٦٦ .

[٣٠٩] البلد ، العدد ٦٣٧ ، ٣٠ حزيران ١٩٦٦ ؛ الثورة العربية ، العدد ٦١٠ ، ٣٠ حزيران ١٩٦٦ ؛ العرب ، العدد ٦١٣ ٣٠ حزيران ١٩٦٦ .

[٣١٠] د. ك. و. قرارات مجلس الوزراء ، سجل (٢٠) ، تاريخ الجلسات ٣ و ٦ تموز، ١٩٦٦م ، رقم القرارات (٢ و ١) ، (الوضع الداخلي في الشمال) ، (وتشكيل لجان)، ص٢ ؛ د. ك. و. سجل (٢٠)، تاريخ الجلسة ٣ آب ١٩٦٦، رقم القرار (٦) ، (العفو العام عن المتهمين في قضايا الشمال) ، ص٣

اهتمت وزارة ناجي طالب [٣١١] التي تشكلت في ١٠ آب١٩٦٦ بالمشكلة الكردية وعدتها من اولويات المشاكل الداخلية والتي اكدت على تطبيق اتفاق ٢٩ حزيران ١٩٦٦ والقاضي بإعادة الحياة الطبيعة في ربوع الشمال ، وتم تكليف دريد الدملوجي وزير الثقافة والارشاد بترجمة العفو العام المعلن للمتهمين في قضايا الشمال الى اللغة الكردية واذاعته في منهاج الاذاعة الصوتية والمرئية ، وتوضيح كيفية تطبيقه ليستفيد اكبر عدد ممكن من الاكراد[٣١٢].

ذكر ناجي طالب بان الاكراد كانوا يتباطئون بتنفيذ قانون ٢٩ حـزيران ، واكـد ذلك

بان السيد مصلح النقشبندي وزير العدل في وزارته كان الوسيط بينه وبين الملا البارزاني ، اذ قال ان القضية الكردية ليست مشكلة محلية وانما هي قضية اقليمية وان الملا البارزاني لا يمثل كل الاكراد ، وان هناك الكثير من زعماء الاكراد يعارضونه[٣١٣] .

قامت الحكومة العراقية بإصدار قرار رفع الحجز عن اموال الملا البارزاني ومعه مجموعة مكونة من ٢٤٠ شخص ، وجاء هذا العفو تأكيداً للوعود التي قطعتها

---

[٣١١] ناجي طالب : ولد في الناصرية عام ١٩١٧ ، دخل الكلية العسكرية عام ١٩٣٧، منح رتبة ملازم ثانٍ حسب كتاب الإرادة الملكية (٣) في كانون الثاني ١٩٣٨ ترفع إلى رتبة ملازم أول حسب كتاب الإرادة الملكية (٤) في ١ أيار ١٩٤٤ ، ترفع في المناصب العسكرية حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، وعين بمنصب وزير الشؤون الاجتماعية حسب المرسوم الجمهوري المرقم(١٠٥) في ٧ شباط ١٩٥٩ اشترك في وزارتي احمد حسن البكر الاولى والثانية وعين وزيراً للصناعة من ٨ شباط ١٩٦٣ الى ٧ تشرين الاول من العام نفسه ، في عام ١٩٦٤ عين في المجلس الرئاسة المشترك ، اصبح رئيس الوزراء من ٩ آب ١٩٦٦ – ٩ ايار ١٩٦٧ ، توفي في ٢٣ آذار ١٩١٢. حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، ص ٦١٥ – ٦١٦ . للمزيد من المعلومات ينظر : حيدر حنون العتابي، ناجي طالب ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٦٨، ط ٢ ، دار الثقافة والنشر الكردية ، بغداد ٢٠١٣ ،ص١٠-٣٩٠.

[٣١٢]المصدر نفسه ، ص ٣٦٩ .

[٣١٣] علياء محمد الزبيدي ، المصدر السابق ص ٦١٣ .

الحكومة تجاه الاخوه الاكراد ، كما شمل القرار الغاء اوامر بإبعاد ٢٨ مبعداً ورفع الحجز عن ٤٨ محجوزاً ، وذلك وفاء الحكومة لمعالجة القضية الكردية [٣١٤].

قام عبدالرحمن عارف بزيارة إلى شمال العراق في ٢٦ تشرين الاول ، وقد زار خلال جولته الموصل واربيل، وتفقد من خلالها القطاعات العسكرية في لواء اربيل، التي القى فيها كلمات أكد فيها على الدور الكبير والمهم الذي لعبه الجيش في الحفاظ على وحدة الوطن وصيانة استقلاله والضرب بيد من حديد على من حاول زعزعة الأمن والاستقرار في العراق[٣١٥].

التقى الرئيس عبد الرحمن عارف مع الملا البارزاني في قرية (جنديان) على مشارف راوندوز في ٢٩ تشرين الأول ١٩٦٦، إذ اسفر اللقاء عن تقارب وجهات النظر في ايجاد مصالحة وطنية مع الاكراد، وتم الاتفاق معهم بشأن اعمار المنطقة الشمالية لتكون منطقة تنعم بالهدوء والاستقرار، واخذ الاكراد بتسليم اسلحتهم الثقيلة تعبيراً عن تعاونهم مع الحكومة وايمانهم بتحقيق السلام والاستقرار واقتناعهم بان القتال لن يؤدي إلى نتيجة إلا الدمار والخراب [٣١٦]، وأكد الملا البارزاني لعبدالرحمن عارف إخلاص الاكراد لوطنهم واهتمامهم بتقوية اواصر الوحدة الوطنية والعمل من اجل مصلحة البلاد والمواطنين ، واضاف أن الاكراد يقفون ضد كل الدعوات الانفصالية التي يروجها أعداء البلاد وعملاء الاستعمار ، وقدم الرئيس عبد الرحمن محمد عارف هدية للملا البارزاني (سيارة) ، وبالمقابل قدم الملا البارزاني صينية فضية منقوش عليها عبارة (الإخوة العربية

الكردية) [٣١٧].

---

[٣١٤] صوت العرب ، العدد ٣٢٨ ، ٢٩ آب ١٩٦٦ .
[٣١٥] النصر ، العدد ١٧ ، ٢٩ تشرين الاول ١٩٦٦ .
[٣١٦] الجمهورية ، العدد ١٠٠٧ ، ٢٩ تشرين الاول ١٩٦٦ .
[٣١٧] دينيس كوماروف ، المصدر السابق ، ص ٨٩ .

نشرت صحيفة الفجر الجديد مقالاً افتتاحياً بعد عودة عبدالرحمن عارف من الشمال بعنوان (الشعب بانتظار النتائج الايجابية لزيارة الرئيس التفقدية) ، جاء فيه " الشيء **الذي لا يقبل الجدل ان الرئيس قد شاهد الاوضاع المعاشية بعينه وعرف ما هو المطلوب من الحكومة لتقديمه للمواطنين ، ولاسيما انهم تحدثوا اليه بصراحة دون واسطة بينه وبينهم ، ولذلك اصبحت الصورة واضحة لما يطالبون به وتحقيقها ، ان زيارة الرئيس الى الشمال اعطت حقيقة ان الوحدة الوطنية في هذا البلد هي حقيقة مؤكدة اقوى من كل المؤامرات والدسائس التي تبناها الاستعمار ، وان الوحدة الوطنية في العراق سوف تكون اكثر صلابة ومتانة ورسوخاً في مواجهة تحديات الاستعمار**[٣١٨].

زار رجب عبد المجيد [٣١٩]، الذي شغل منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية في وزارة ناجي طالب شمال العراق في ٩ آذار ١٩٦٧ ، وعند وجوده في الموصل تم الاتصال به من قبل الرئيس عبد الرحمن عارف بضرورة مقابلة الملا البارزاني لأهمية اللقاء في توثيق العلاقة بين الحكومة العراقية وبين الاكراد، وفعلاً تم اللقاء قرب مفرق (راوندوز – كلاله) ، وجرى حديث بينهما حول مشكلة الاكراد، إذ قال الملا البرزاني لرجب عبد المجيد أن القيادة العراقية لا ترغب بحل المشكلة

---

[٣١٨] الفجر الجديد ، العدد ١٤٣٩ ، ٣ تشرين الثاني ١٩٦٦ ،

[٣١٩] رجب عبدالمجيد : ولد في عنه عام ١٩٢٠ ، منح رتبة ملازم ثانٍ حسب كتاب الإرادة الملكية ٣٦٥ في ٥ تموز ١٩٤١، تدرج في المناصب العسكرية ،عين مديراً عاماً في مجلس الاعمار بعد ثورة١٤تموز١٩٥٨ ، أصبح وزيراً للأسكان بعد أنقلاب ١٨تشرين الثاني ١٩٦٣ ، عُينَ سفيراً في فينا حسب المرسوم الجمهوري المرقم (٨١٨) في ١١آب١٩٦٤ ، بعد ذلك عين سفيراً في القاهرة حسب المرسوم الجمهوري المرقم (١١٩٠) في٨كانون الاول١٩٦٤، تم أختياره في وزارة ناجي طالب (٩ آب ١٩٦٦- ٦ آيار١٩٦٧) بمنصب نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية ، توفي عام١٩٩٩ د. ك. و. قرارات مجلس الوزراء ، سجل(٢٠) ، تاريخ الجلسة ٢٢حزيران١٩٦٦، رقم القرار (٧) ، (تعين سفير في لندن)، ص٣ د. ك. و. وزارة الإرشاد ، الملفة المرقمة ١/٢ ٤٢٠٣٠٢/٢٠٤ ، عنوان الملفة نشرة الأخبار ، و٢٥ ، ص٤٧٣ ؛ للمزيد من المعلومات ينظر: زينه حارث جرجيس، رجب عبد المجيد ودوره السياسي في العراق حتى العام١٩٦٨، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى مجلس كلية التربية ،الجامعة المستنصرية،٢٠٠٣، ص٧-١٤٦.

الكردية، فأجابه رجب عبد المجيد ان الحكومة هي من دعاة حل المشكلة الكردية لأنها تؤمن استقرار العراق وهي هدف مشترك لمصلحة الشعب العراقي بعربه واكراده، وان الشعب العربي في العراق لن يتخلى عن شقيقه الكردي ابداً، وسأل رجب عبد المجيد الملا البارزاني، اذا كانت هناك طلبات حتى يتم نقلها إلى رئيس الجمهورية، فقال الملا البارزاني ، أن لديه طلباً واحداً لا غير، هو طرد جماعة جلال الطالباني من الشمال ونقلهم الى أي مكان آخر في العراق [٣٢٠]، فرد رجب بأنه لا يمكن لأي حكومة تحترم نفسها من القيام بهذا العمل، وقال الملا البرزاني أن الحكومة القائمة كانت تدعم وتساند جماعة جلال الطالباني وتمدهم بالسلاح والمال، فقال له رجب عبد المجيد، الكلام غير دقيق، وان الحكومة غايتها الاساسية أن يسود الوئام بين الطرفين حتى يعم السلام والاستقرار في المنطقة الشمالية [٣٢١] ، وقال مندوب وكالة الانباء العراقية ان الملا البارزاني اكد بأنه من المؤمنين بالوحدة الوطنية وان لا يقبل عنها بديلاً وان العرب والاكراد عاشوا في هذا البلد آلاف السنيين وهم جسد واحد وتجمعهم عوامل مشتركة من دين واحد ومصالح مشتركة وارض واحدة ، ورد عليه رجب عبدالمجيد بان جميع العراقيين من الشمال الى الجنوب هم يؤمنون بذلك وان الحكومة تتبنى هذا المبدأ في فلسفتها وعقيدتها وتعمل جاهدة على تحقيقه بمختلف المستويات ، واضاف بان النتائج التي نبحث عنها يجب ان تتوفر فيها النيات الصادقة ،[٣٢٢] وفي نهاية اللقاء تبادل الطرفان الهدايا ، إذ قدم الملا البارزاني إلى رجب عبدالمجيد علبه سكائر ذهبية بينما قدم رجب عبد المجيد إلى الملا البارزاني هدية (عباءة نايلي)[٣٢٣]، وبعد انتهاء المقابلة قام رجب

---

[٣٢٠] علياء محمد الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ٦١٨ .
[٣٢١] المصدر نفسه .
[٣٢٢] الفجر الجديد ، العدد ١٥٤٥ ، ١٢ آذار ١٩٦٧ .
[٣٢٣] علياء محمد الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ٦١٨ .

عبد المجيد بزيارة اربيل وكركوك بعدها رجع الى بغداد وقدم تقريراً الى رئيس الجمهورية عن نتائج زيارته للمنطقة الشمالية[٣٢٤].

ألف طاهر يحيى وزارته الرابعة (١٠ تموز ١٩٦٧-١٧ تموز١٩٦٨) ، قام الملا البارزاني بانتقاد عمل الحكومة الجديدة لعدم التزامها بتنفيذ بيان ٢٩ حزيران ، اذ وجدها تماطل وتتلكأ في تلبيه طلبات الشعب الكردي التي هي حق من حقوقه ومكاسبه [٣٢٥] . وعلى اثر هذه الانتقادات بادر رئيس الوزراء طاهر يحيى بزيارة الى المنطقة الشمالية في ١٣ أيلول ١٩٦٧ ، مع وفد مكون من خمسة وزراء[٣٢٦]، اجتمع مع الملا البارزاني في الخامس عشر من الشهر نفسه في منطقة كلاله، ونوقش في الاجتماع خطط الحكومة لإعمار الشمال وكافة الأمور التي تتعلق بالمنطقة الشمالية [٣٢٧].

وقد نشرت صحيفة التآخي الناطقة باسم الحزب الديمقراطي الكردستاني مقالاً افتتاحياً تزامن مع زيارة طاهر يحيى رئيس الوزراء الى الشمال بعنوان (حول زيارة السيد رئيس الوزراء لشمال الوطن) جاء فيه : ان رئيس الوزراء زار الشمال عدة مرات وجاء في هذه الزيارة ومعه مجموعة من الوزراء ليتفقدوا المناطق الشمالية بأنفسهم والاطلاع على احتياجاتهم ، كانت لرئيس الوزراء زيارتان سابقتان ، وقد تغيرت الاوضاع واستجدت تطورات في المنطقة تملي عليه ان يكون اكثر حذراً ومقدرة مع رجال الحكومة على تجاوز كل اهل النوايا السيئة والمغرضين والمرتزقة المرتبطين بجهات خارجية والذين يبحثون عن مكاسب ذاتية بتأجيجهم للصراع بين

---

[٣٢٤] الجمهورية ، العدد ١١٣٩ ، ١٣ آذار ١٩٦٧ .
[٣٢٥] التآخي ، العدد ٧١ ، ١١تموز ١٩٦٧ .
[٣٢٦] الوزراء الخمسة :عبد الكريم فرحان وزير الإصلاح الزراعي ، واديب الجادر وزير الاقتصاد، وخليل إبراهيم الزوبعي وزير الصناعة، وعبد الفتاح الشالي وزير أعمار الشمال، وعبد الهادي الراوي وزير رعاية الشباب . التآخي ، العدد ١٣٥ ، ١٣ ايلول ١٩٦٧ ؛ الجمهورية ، العدد ١٣١٦ ، ١٤ أيلول ١٩٦٧ .
[٣٢٧] الجمهورية ، العدد ١٣١٨ ، ١٦ ايلول ١٩٦٧ .

العرب والاكراد على حساب المصالح الوطنية والقومية وعلى حساب راحة المواطنين ، ان العرب والاكراد وكل اتجاهاته الفكرية والسياسية وحتى اولئك الذين شاركوا في تأجيج القتال هم متفقون اليوم على عدم شرعية الاقتتال ، اذ برهنت السنوات الماضية على عدم جدوى محاولات شل ارادة الشعب الكردي الذي يطالب بحقوقه مع تأمين مساواته مع أبناء الوطن الاخرين ، أن ما يطالب به الاكراد هو لا يتجاوز مطاليب اي شعب حي على وجه الارض ، ان ما ورد في بيان ٢٩ حزيران لم ينفذ منها الا قضايا بسيطة اما القضايا المهمة والتي تتعلق بالمواد الاولى والثانية والثالثة فقد تباطؤ في العمل بها ، لا زال قسم كبير من الاكراد يقبعون في السجون والقسم الاخر في بطالة خانقة والمتبقون شردهم الاقتتال في البراري دون سكن ، ولم يعوض المتضررين كما وعدت الحكومة، واضاف المقال ان الاعمال الاستفزازية التي يتصرف بها البعض قد تؤدي الى عدم الثقة بالجانب الاخر ، واختتم المقال بان هذه الزيارة يجب ان تكون حاسمة في كل شيء والتي تحتاج الى الحزم والجرأة والاقدام لحل المسالة الكردية وفق بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦ [٣٢٨] .

ان ما لوحظ على المقالات التي نشرت في صحيفة التآخي الناطقة بلسان الحزب الديمقراطي الكردستاني اظهرت نوع من الخطاب الذي يوحي بأن الجهات الحكومية تتعمد في ابقاء المشكلة الكردية دون حلول وهذا سوف يؤدي الى ظهور اعمال عنف في المناطق الشمالية ، وهي تعطي اشارة الى المسؤولين اما تنفيذ بيان ٢٩ حزيران واما لا هدوء في الشمال.

[٣٢٨] التآخي ، العدد ١٣٥ ، ١٣ ايلول ١٩٦٧ .

وعلى ضوء تلك التصريحات من صحيفة التآخي أوضح ، وزير رعاية الشباب عبدالهادي الراوي[٣٢٩]عضو الوفد المرافق لرئيس الوزراء ما جرى في المباحثات بين طاهر يحيى والملا البرزاني قائلاً : تم الاتفاق على بعض الامور للحد من الأوضاع الشاذة في المنطقة الشمالية واعتبار الاقتتال بين العرب والاكراد جريمة ، وترحيل العشائر العربية من كمديناوه، وعودة الاكراد الذين رحلوا من ديارهم، والمباشرة بوضع البيشمركة في مناطق معينة وتقليص فرسان صلاح الدين الموالين للحكومة العراقية وتجريد جماعة جلال الطالباني وتأليف لجنة لديها صلاحيات كاملة لتنفيذ بنود بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦[٣٣٠] .

بعد اللقاء بين طاهر يحيى والملا البارزاني كتبت صحيفة التآخي مقالاً افتتاحياً بعنوان (حول اللقاء بين رئيس الوزراء والبارزاني) جاء فيه : تحدثت وكالات الانباء والاذاعات عن اللقاء بين طاهر يحيى والملا البارزاني ، زيارة طاهر يحيى ليست الاولى وكذلك كثير من المسؤولين وقادة الجيش تواجدوا مسبقا وبعدها تنطلق التصريحات مع تبادل العواطف وتظهر بوادر الامل وحسن النوايا للوصول الى

---

[٣٢٩] عبدالهادي الراوي : ولد في راوه عام ١٩١٧، درس الابتدائية في عنه ، والمتوسطة في بغداد، إلتحق بدار المعلمين وتخرج منها عام ١٩٣٥، التحق بالمدرسة العسكرية الملكية في ١٩ شباط =
= ١٩٣٨، منح رتبة ملازم ثانٍ حسب الإرادة الملكية (٢٤٢) في ٧ آيار ١٩٣٩، تدرج في المناصب العسكرية حتى أصبح آمر معسكر الرشيد في ٢٣ شباط ١٩٦٣، ثم عين متصرفاً للواء الناصرية في ٧ آذار ١٩٦٣ ، احيل على التقاعد في ٣٠آيار١٩٦٣ حسب كتاب وزارة الداخلية المرقم (١١٠١٥) وحسب قرار مجلس الوزراء في جلسته بتاريخ ٩حزيران١٩٦٣ ، ، استلم منصب وزير الزراعة حسب المرسوم الجمهوري المرقم (١٠٢٨) في ١٤ تشرين الثاني ١٩٦٤ ، اتهم عام ١٩٧٠ بقيامة انقلاب على نظام حزب البعث فهرب الى خارج العراق وحكم عليه بالاعدام غيابياً، توفي في ٢ حزيران ١٩٨٨. د. ك .و . قرارات مجلس الوزراء ، سجل (١٠) ، تاريخ الجلسة ٩حزيران١٩٦٣، رقم القرار(١٠) ، (إحالة متصرف على التقاعد) ، ص٤؛ جريدة الوقائع العراقية ، الإعداد ٧٧١ ، ١٠٣٢ في ١٨ شباط ١٩٦٣ و ٢١ تشرين الثاني ١٩٦٤ .

[٣٣٠] جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ج١٠، ص١٤٧ ؛ عبد الكريم فرحان ، حصاد ثورة مذكرات تجربة السلطة في العراق ١٩٥٨ - ١٩٦٨، ، ط ٢ ، دار البراق ، لندن ، ١٩٩٦ . ص ص٢٠٩ – ٢١٠.

حلول مرضية للقضية الكردية ولإنهاء واقع مؤلم ومرير للشعب الكردي في الجزء الشمالي من الوطن ... بيان ٢٩ حزيران اعلن قبل خمسة عشر شهراً ورغم هذه المدة فأنه لم تجن منه اي ثمار ترتقي الى ما ورد في بنوده التي تمس العرب والاكراد بالإضافة الى مسائل عديدة تخص الحقوق القومية للأكراد والتي تتضمن العفو العام عن كل المحجوزين والمعتقلين والسجناء السياسيين واعادة المفصولين الى وظائفهم وكذلك اكد على الحياة النيابية بما ينسجم عنه بإنشاء بعض التنظيمات السياسية وفسح المجال للصحافة في التعبير عن تطلعات الشعب الكردي ، واختتم المقال بان الحكومة اذا ارادت حل المشكلة الكردية فإنها ستواجه عوائق من قبل من لا يريد تجاوز الوضع المتوتر سواء من سياسيين في السلطة او من خارجها ، ولذلك على الحكومة والشعب اجتثاث كل هؤلاء لكي يتسنى تحقيق اماني الشعب الكردي [٣٣١] .

شكلت لجنة وزاريه حسب الاتفاق بين رئيس الوزراء والملا البارزاني، وكان عبدالهادي الراوي احد أعضاء هذه اللجنة، وقد أصر الجانب الكردي على تصفية جماعة جلال الطالباني قبل كل شيء، وانهاء قوة الميدان وهي القوة العسكرية المكلفة في الإشراف والسيطرة على الجانب العسكري في المناطق الشمالية، ونقل الفرقة الخامسة إلى بعقوبة، وعودة القوات الحكومية إلى مواقعها الرئيسة، وترحيل العشائر العربية وجمع البيشمركة في مناطق معينة على شرط ابقاء السلاح عندهم حتى معالجة قضاياهم، فرفض الوفد الحكومي هذه المطالب، إلا أن الوفد الكردي أوضح أن هذه المطاليب تم الاتفاق عليها مع رئيس الوزراء في محادثاته الأخيرة مع الملا البارزاني، فقام عبد الهادي الراوي بأيصال المطاليب إلى رئيس الوزراء في ٦ تشرين الأول ١٩٦٧ ، لكن طاهر يحيى نفى ادعاءاتهم وأكد انه لم يكن مثل هذا الاتفاق بين الاثنين غير الذي اعلن في وقته[٣٣٢]،

---

[٣٣١] التآخي ، العدد ١٣٩، ١٧ ايلول ١٩٦٧ .
[٣٣٢] علياء محمد الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ٦٢٤ .

فسافرت اللجنة في ٧ تشرين الثاني ١٩٦٧ على توجيه رئيس الوزراء الذي أكد انه متفاهم مع الملا البارزاني على كيفية حل القضية، واتصلوا بالملا البارزاني فاكد بأنه ليس على استعداد للتفاوض مع الحكومة قبل تصفية مجموعة جلال الطالباني، وهدد باحتلال (بكرة جو) إذا لم تستجب الحكومة على تصفية جماعة جلال الطالباني خلال يومين[٣٣٣].

رغم اهتمام الحكومة العراقية بالمشكلة الكردية طيلة السنوات الماضية مع تواجدهم

المستمر في المنطقة الشمالية للوصول الى حلول مرضية ، لكن الجانب الكردي دائماً يحاول عرقلة مسيرة المباحثات بالتهديد والوعيد ، ولا سيما عندما تقترب المحادثات والمباحثات الى التوصل بحلول ايجابية للمشكلة الكردية.

اخبر طاهر يحيى الملا البارزاني بان الحكومة العراقية لا توافق على حل فرسان صلاح الدين وتجريدهم من اسلحتهم ولا تستطيع ابعاد جماعة جلال الطالباني ، بسبب ضغط القادة العسكريين على عبدالرحمن عارف ، مما اصبح تحقيق مطالب الاكراد في غاية الصعوبة ، هذا شجع الملا البارزاني بالتحرك نحو السليمانية مع الف مقاتل من اتباعه في ٩ تشرين الاول ١٩٦٧ لمهاجمة منطقة بكرجو مقر جلال الطالباني ، لكن القوات الحكومية طوقت المنطقة بقوات عسكرية مجهزة بعشرين دبابة للدفاع عنها ، فوجد الملا البارزاني واتباعه صعوبة في اقتحامها[٣٣٤].

كان الحوار السياسي هو الغالب في هذه المرحلة كونها لم تؤدي الى حرب في المنطقة الشمالية برغم وجود بعض الخروقات من جانب الاكراد لكن الجانب الحكومي استطاع بحكمته ان يتجاوزها لتجنب الصدام بين الطرفين ،وهذا ما اظهرته الاحداث على الساحة العراقية ، ولكن كان الملا البارزاني يتخلى عن تعهداته

---

[٣٣٣] جعفر عباس حميدي ، المصدر السابق ، ج ١٠ ، ص ١٤٨

[٣٣٤] شكيب عقراوي ، المصدر السابق ، ص ٢٢٦ .

ووعوده مع الجانب الحكومي ونجد ان الحكومة العراقية قد اعطت ووفرة للأكراد من حقوق وحياة طبيعية دون المساس بقوميتهم او ثقافتهم وهذا لم يحصل عليه الاكراد من اية دولة من الدول الاقليمية للأكراد المتواجدين على اراضيها .

الفصل الثالث

الاحزاب والشخصيات العراقية وموقفها من المشكلة الكردية ١٤ تموز ١٩٥٨ – ١٧ تموز ١٩٦٨

المبحث الاول : الاحزاب والشخصيات العراقية وموقفها من المشكلة الكردية ١٤ تموز ١٩٥٨ – ٨ شباط ١٩٦٣

أولاً :الحزب الشيوعي

ثانياً :الحزب الوطني الديمقراطي

ثالثاً : الحزب الوطني التقدمي

رابعاً : حزب الاستقلال

خامساً : القوميين العرب

سادساً : الحزب الجمهوري

المبحث الثاني : موقف الاحزاب العراقية من المشكلة الكردية ٨ شباط ١٩٦٣ – ١٧ تموز ١٩٦٨

اولاً : الحزب الشيوعي

ثانياً : الحزب الوطني الديمقراطي

ثالثاً : الاحزاب القومية

المبحث الاول :الاحزاب والشخصيات العراقية وموقفها من المشكلة الكردية ١٤ تموز ١٩٥٨ – ٨ شباط ١٩٦٣

اما موقف الاحزاب العراقية من المشكلة الكردية فقد كان متبايناً من حزب الى اخر ، فقد كان موقف الاحزاب التي نشأت عام ١٩٢٢ ، فقد اثارت حفيظة جميع الاحزاب بدليل تأكيدها في منهاجها هو الاحتفاظ بالوحدة العراقية وبحدودها الطبيعة ، فكان الحزب الحر العراقي([٣٣٥])اول الاحزاب الذي دعا علناً بالحاق كردستان بالعراق ، اما حزب التقدم([٣٣٦]) فقد اكد في منهاجه ان الحزب يعمل على الاحتفاظ بالوحدة العراقية بحدودها الطبيعية ، لكن عبدالمحسن السعدون رئيس الحزب اكد على مراعاة حقوق الاكراد القومية ، مشيراً الى عدم تكرار اخطاء الدولة العثمانية بإهمال حقوق الطوائف ، بينما حزب الشعب([٣٣٧]) فقد خلا منهاجه من اي مادة تتعلق بالأكراد ، اما حزب العهد فقد عرض رئيسه نوري السعيد الذي كان في حينها يشغل منصب رئيس الوزراء على مجلس النواب([٣٣٨])"لائحة قانون اللغات المحلية" الذي اكد علن

---

[٣٣٥]) الحزب الحر العراقي : اسسه محمود النقيب في ٣ ايلول ١٩٢٢ ، ويطلق عليه الحزب المعتدل ، في ٥ تشرين الثاني في العام نفسه اسس صحيفة العاصمة ، قاطع انتخابات المجلس التأسيسي ، انتهى دور الحزب في الحياة السياسية العراقية في اواخر عام ١٩٢٤. حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، ص ٢١٥.

[٣٣٦]) حزب التقدم : هو اول حزب برلماني اسسه عبدالمحسن السعدون في آب ١٩٢٥ لاسناد وزارته الثانية ، تكون الحزب من خمسين نائباً ، كان الحزب يتمتع بنفوذ عشائري كبير في المحافظات الجنوبية ، وعندما استقال عبدالمحسن السعدون لتوليه رئاسة مجلس النواب تولى رئاسته جعفر العسكري ثم عاد السعدون لرئاسته ، اصدر صحيفة التقدم في ١٦ تشرين الاول ١٩٢٨ ، بعد انتحار السعدون توزع اعضاءه بين الاحزاب الاخرى انتهى في تموز ١٩٣١ .المصدر نفسه ، ص ١٤٤.

[٣٣٧]) حزب الشعب :تأسس في ٣ كانون الاول ١٩٢٥ برئاسة ياسين الهاشمي ، وهو اول حزب برلماني معارض ينازع حزب التقدم، في ٢٥ تموز اصدر صحيفته الشعب الا انها عطلت وصدرت بدل عنها صحيفة نداء الشعب ، ترك الهاشمي الحزب وحصول بعض اعضاءه على مناصب عالية في الحكومة ادى انتهاء دور الحزب في المعارضة . قابل محسن كاظم الركابي ،الحياة الحزبية في العراق (١٩٥٨ – ١٩٦٨) دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة الى جامعة كليمنتس العالمية ، كردستان ، ٢٠١١، ص ٢٦ .

[٣٣٨]) المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني - مكتب الدراسات والبحوث المركزي ، موقف الاحزاب السياسية العراقية من القضية الكوردية ١٩٤٦ – ١٩٧٠ ، ص ص ٩ – ١٠ .

ان تطبق اللغة الكردية في محاكم اقضية معينة في الوية اربيل والسليمانية وكركوك ، وان تكون رسمية ولغة للتعليم في الاقضية نفسها ، لكن كان تطبيقها ضيقاً جداً([٣٣٩]) ، اما حركة الاخوان المسلمين فقد كان موقفها غامضاً تجاه المشكلة الكردية ، لأنها كانت تنظر الى الحركة الكردية كحركة قومية بالمعنى السلبي ، وهناك اتهام تجاه الاخوان المسلمين بانهم يكيلون بمكيالين ، ويصفون الحركة الكردية بالعصبية او الجهالة القومية المشبوهة([٣٤٠]).

شهد العراق بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تطوراً ملحوظاً في وعي وتطور الافكار والتيارات السياسية وظهورها بشكل تنظيمات واحزاب سياسية ، حملت ايديولوجيات مختلفة ، مما دفع الحكومة العراقية السماح للاحزاب السياسية ذات الاتجاهات المختلفة بممارسة نشاطها السياسي على اثر قانون صدر في نيسان ١٩٤٦ اجازت فيه خمسة احزاب([٣٤١])،بينما رفضت احزاب اخرى من بينها الحزب الديمقراطي الكردستاني([٣٤٢])، بسبب اتجاهاته الانفصالية وقيادته العشائرية ، وبعد اتصالات بين القيادة الكردية في ايران والعراق عن طريق حمزه عبدالله([٣٤٣]) ،

---

[٣٣٩]) ليلاف حمد امين عزيز ، المصدر السابق ، ص ص ١٦٢ – ١٦٣ .

[٣٤٠]) جوزيف براوي ، العراق الجديد ، ترجمة : نمير عباس مظفر ، المؤسسة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ١٤٧ ؛ ميفان عارف عبدالرحمن ، الاحزاب السياسية العراقية والقضية الكردية ١٩٤٦ – ١٩٥٨ – دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٧ ، ص ١٢٥.

[٣٤١]) الاحزاب الخمسة: الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاتحاد الوطني وحزب الاستقلال وحزب الشعب وحزب الاحرار. عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب السياسية العراقية ، ص١٣٥ .

[٣٤٢]) الحزب الديمقراطي الكردستاني : تأسس في العراق عام ١٩٤٦ بعد الاتصالات بين قادة الاكراد في العراق وقادة الحزب الديمقراطي الكردستاني الايراني ، و تم اصدار صحيفة باسم روزكاري ناطقة عنه ، واطلق عليه حزب البارتي وعقد مؤتمره الثاني في اذار ١٩٥١ ، وفي ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٣ عقد مؤتمره الثالث ، في عام ١٩٥٧ حاول الدخول الى جبهة الاتحاد الوطني لكنه فشل في مسعاه ، ،عمل بحرية بعد سقوط النظام الملكي ١٩٥٨ ، وحصل على اجازته عام ١٩٦٠. حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، ص ص ٢٦٥ – ٢٦٦.

[٣٤٣]) حمزه عبدالله : أمين عام الحزب الديمقراطي الكردستاني للأعوام (١٩٤٦- ١٩٥٠، ١٩٥٩)،

اسفرت في النهاية الى تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني ، اذ عقد مؤتمره الاول في ١٦ اب ١٩٤٦ وانتخب الملا البارزاني رئيساً فخرياً للحزب ، علماً ان الملا البارزاني كان في الاراضي الايرانية([٣٤٤]).

ان المتطلع للاحداث السياسية في العراق بعد سقوط النظام الملكي يجد ان الاحزاب القومية العربية قد شهدت قوة مؤثرة على الساحة السياسية الاحزاب والحركات السياسية في العراق فقد عبرت عن موقفها الواضح عن طريق منهاجها او النشرات او التصريحات التي ادلى بها سياسيو تلك الاحزاب ، وكانت اغلب الاحزاب تدعو الى ايجاد حل سلمي للمشكلة الكردية ، على الرغم من اختلاف الصيغة التي تعاملت بها تلك الاحزاب في نوع الحقوق وآلية اعطائها للاكراد ، فهناك من الاحزاب اشارت الى الشراكة بين القوميتين ضمن الوطن الواحد ، واحزاب اخرى دعت الى اعطاء الحكم الذاتي للاكراد ، واحزاب لم تشر الى المشكلة الكردية لا من قريب ولا من بعيد ، وعلى اثر اندلاع القتال في شمال العراق بدأ التباين في مواقف الاحزاب والقوى السياسية في محاولة الوصول الى حلول سلمية لتفادي استمرار القتال (٣٤٥)، وظهرت على الساحة السياسية احزاب متعددة عبرت عن وجهة النظر التي طرحتها من خلال بياناتها وصحافتها واهم هذه الاحزاب هي:

اولاً – الحزب الشيوعي

اشترك في تأسيس حزب" شورش" ،انتخب أول أمين عام في آب ١٩٤٦، وبعد عقد المؤتمر الثاني للحزب الديمقراطي الكردستاني (١٣- ١٤ آذار ١٩٥١) اعترض على نتائج المؤتمر وأسس تنظيم جديد باسم" الحزب الديمقراطي التقدمي الكردستاني في العراق " ، " الجبهة التقدمية للحزب الديمقراطي الكردستاني "واتخذ التنظيم مدينة السليمانية مقراً له، وفي عام ١٩٥١ بعد سيطرة= =إبراهيم احمد على الحزب الديمقراطي الكردستاني أصدر الحزب فصل حمزة عبد الله من الحزب ، لكن جهود التي بذلها الحزب الديمقراطي الكردستاني نجحت في إعادته إلى صفوفه، تولى منصب رئاسة الحزب عام ١٩٥٩، كان من المؤيدين " لجبهة الاتحاد الوطني" على أثر ذلك تم طرده من الحزب بعد تصفية الجناح الماركسي. ينظر : صلاح الخرسان ، التيارات السياسية في كردستان العراق، ص ص ٥٦-٥٧ .

[٣٤٤] ثائر السعدي ، المصدر السابق ، ص١٠٤ ــ ١٠٥.

[٣٤٥] جواد كاظم البيضاني ، موقف الاحزاب السياسية في العراق من القضية الكردية (١٩٥٨ ــ ١٩٦٨) ، دار العباد ، بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص ٥٤ .

ضم الحزب الشيوعي([٣٤٦]) منذ تأسيسه في ٣١ آذار ١٩٣٤ بين صفوفه مجموعة من الاكراد ، وكان دعوته في بداية ظهوره الى وحدة القوميتين العربية والكردية وكافة الاقليات الاخرى اذ رفع الحزب طرح الكثير من حلول وشعارات في سبيل حل المشكلة الكردية ، اذ اكد في اهدافه المعلنة منذ البداية على طرد المستعمرين والاستقلال الكامل للاكراد وضمان الحقوق الثقافية لكل الاقليات العراقية([٣٤٧]).

ومن الجدير بالذكر ان الحزب الديمقراطي الكردستاني منذ تأسيسه خاض صراعاً مع الحزب الشيوعي ، اذ تم اعتبار الاكراد اقلية كالتركمان ، ونكر الحزب الشيوعي وجود المنظمات الديمقراطية كالشبيبة والطلبة والنساء ،مع نظرة الحزب الشيوعي بانه قائداً للعرب والاكراد في مرحلة الاربعينيات ، فضلاً عن ان الحزب الشيوعي عد الحركة الكردية حركة برجوازية اقطاعية ليس لها صلة بالحركات التحررية ، استمرت الخلافات في وجهات النظر مدة ست سنوات ومن بعدها تحسنت العلاقة بين الطرفين([٣٤٨]).

قام الحزب الشيوعي بمساندة الحزب الديمقراطي الكردستاني في الانتفاضة الفلاحية في قرى سهل اربيل التي حدثت عام ١٩٥٢ ، والتي طالب الحزب

---

[٣٤٦]) الحزب الشيوعي :- هو أحد الأحزاب السياسية اليسارية في العراق، يعتبر من الأحزاب العريقة على الساحة السياسية العراقية الذي لعب دورا مهما في التاريخ السياسي الحديث في العراق ، لعب يوسف سلمان يوسف) فهد) دوراً بارزاً في بناء خلايا الحزب ،ايد الحزب انقلاب بكر صدقي في= = ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ ، وانظم منهم الى (جمعية الاصلاح الشعبي) ،وكان للحزب الشيوعي موقفاً صريحاً ومؤيداً للقضية الكردية . قابل محسن كاظم الركابي ، المصدر السابق، ص ص٥٦- ٥٧.

[٣٤٧]) جواد كاظم البيضاني ، المصدر السابق، ص ٣٥ ؛ ازهار صبيح غنتاب الكعبي ، الصحافة الحزبية في العراق - دراسة وصفية للفنون الصحفية في صحف (طريق الشعب ، التآخي ، البيان) للمدة من (٢٠٠٣/٥/١ – ٢٠٠٣/١١/١) ، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الاعلام ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ٤٧ .

[٣٤٨]) اركان حمه امين رشيد الزرداوي ، نشأت الحزب الديمقراطي الكردستاني مع الحكومات والاحزاب السياسية العراقية للمدة من ١٩٤٦ لغاية ٢٠٠٣ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية ، جامعة سانت كليمنتس ، كردستان، ٢٠١٢ ، ص ٤٩ – ٥٠ .

الديمقراطي الكردستاني بتوزيع الاراضي على الفلاحين ورفض اعمال السخرة والاهانة والغاء الاتاوات ، ومما بادر اليه الحزب الشيوعي بمشاركة كوادره هذه الانتفاضة ، فضلاً عن قيامه بتقديم مذكرة الى الحكومة مطالباً فيها بتوزيع الاراضي على القلاحين والغاء نظام الدعاوي واطلاق سراح الفلاحين المحتجزين البرزانيين السجناء السياسيين ، وكذلك طالب باتحاد الشعبين العربي والكردي([٣٤٩])، وفي تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في ايلول ١٩٥٦ فقد اكدت في احدى فقراته " **ان الاستقلال الذاتي وفق اتحاد اختياري كفاحي اخوي تدبير موقت بظروفه تقتضي مصلحة الشعبين (العربي والكردي) وبصورة جلية مصلحة الشعب الكردي نفسه ، وهو بهذا المعنى ليس حلاً نهائياً للمسألة القومية الكردية ، ولا يمكن ان يكون بديلاً عن حق تقرير المصير للامة الكردية**"([٣٥٠]).

منذ الايام الاولى لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨طرح الحزب الشيوعي في الاول من ايلول ١٩٥٨ على الاحزاب السياسية العراقية رؤيته في حل المشكلة الكردية وهي الاعتراف المبدئي بحقوق الاكراد واهمها الاعتراف بحق تقرير مصيره نفسه ، ومكافحة الحركات الانفصالية ، والعمل من اجل تقرير الاخوة العربية – الكردية ، والتمسك بالمادة الثانية من الدستور المؤقت ، وعمل الحزب الشيوعي العراقي على كسب الاكراد من خلال استقباله الملا البارزاني عند عودته من المنفى ، عندما نظم الحزب الشيوعي في ٦ تشرين الاول ١٩٥٨ مظاهرة ترحيباً بعودته ، ومما اكد

---

[٣٤٩]) قيس عبدالحسين الياسري ، الصحافة العراقية والحركة الوطنية من نهاية الحرب العالمية الثانية
وحتى ثورة تموز ١٩٥٨، دار الحرية بغداد ، ١٩٧٨ ، ص ٢١١ – ٢١٢ .

[٣٥٠]) الحزب الشيوعي العراقي ، سياستنا وطريقنا لحل المسالة القومية الكردية في العراق حلاً ديمقراطياً عادلاً ،تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي بغداد – ٦ آذار ١٩٦٢ مجلة الثقافة الجديدة ، العدد ١٠ ، كانون الثاني ، ١٩٧٠ ، ص ٢٣٣ .

موقفهم انهم استقبلوا العوائل الكردية في البصرة ووضعوا من انصارهم حمايات مدججين بالسلاح لحماية الملا البارزاني([٣٥١])

حاول الحزب الشيوعي الاستئثار بالحكم محاولاً الهيمنة على السلطة من خلال التقرب الى عبدالكريم قاسم رئيس الوزراء واعتباره الذراع اليمين له ، ولذلك قام برفع مذكرة في ٥ تشرين الثاني١٩٥٨باشراك الحزب الشيوعي في الحكومة والاعتماد عليه ، فقد اكدت صحيفة اتحاد الشعب الناطقة بلسان الحزب الشيوعي في عدة مقالات توضح فيها اهمية الاشتراك في الحكومة من قبل الحزب الشيوعي ، لكن بعد احداث كركوك الدموية في ١٤ – ١٥ تموز ١٩٥٩ حاول عبدالكريم قاسم تقليص نفوذهم ولا سيما بعد خطابه في كنيسة مار يوسف في ١٩ تموز ١٩٥٩ اذ قال فيها " ان ما حدث في كركوك اشجبه شجباً تاماً وباستطاعتنا ان نسحق كل من يتصدى الى ابناء شعبناباعمال فوضوية ، كنتيجة للحزازات والاحقاد والتعصب الاعمى"([٣٥٢]).

اصدر الحزب الشيوعي بياناً في ٢٢ اب ١٩٦١ بين فيه موقفه من التحركات العسكرية للجيش العراقي في المنطقة الشمالية ، معتبراً ان هذه التحركات تثير الشكوك في بدأ عمليات عسكرية مرتقبة ضد الاكراد ، وهذا الموقف جاء نتيجة للنوايا السيئة التي يقوم بها المتمردين في شمال العراق ضد الجيش العراقي مع دوافع

---

[٣٥١]) سيف عدنان ارحيم القيسي ، الحزب الشيوعي العراقي وموقفه من التطورات الداخلية والخارجية (١٩٦٨ – ١٩٧٩) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ٢٠١٣ ، ص ٣٠.

[٣٥٢]) سمير عبدالكريم ، اضواء على الحركة الشيوعية في العراق ، ج ٢ ، دار المرصاد ، بيروت ، د . ت ، ص ص ٩٢ -٩٤ .

الاقطاعيين المشجعة لاحداث فوضى في سبيل عدم تطبيق قانون الاصلاح الزراعي ، وابقاء نفوذهم بقوته في المنطقة الشمالية([٣٥٣]).

ابدى الحزب الشيوعي موقفه من اندلاع الحرب في كردستان ، اذ اصدر بياناً في ١٣ ايلول ١٩٦١، انتقد فيه قيام الحكومة باستخدام القوة العسكرية وقصفه القرى الكردية ، مؤكداً ضرورة استجابة الحكومة لمطالب الاكراد ، ووصف بيان اخر صدر في اليوم التالي ان الحملة على كردستان بالبربرية، داعيا الى انهاء القتال واصدار عفو عام واطلاق سراح المعتقلين ، ودفع تعويضات للمتضررين من جراء العمليات العسكرية، فضلاً عن مطالبته ضرورة اقامة نظام برلماني ديمقراطي فيه ضمان للحريات والحقوق الديمقراطية للشعب العراقي عامة والاكرادبوجه خاص ضمن اطار الوحدة العراقية (٣٥٤) .

في تشرين الثاني ١٩٦١عقدت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اجتماعاً خرج بتقرير حول المشكلة الكردية جاء فيه : " **ان الحزب الشيوعي في العراق هو الوحيد الذي يعترف حق الاكراد بتقرير مصيره بنفسه ، بما فيه حق الانفصال والاتحاد مع بقية الاكراد خارج العراق في حالة تحرر تلك الاجزاء**"([٣٥٥]).

في نهاية عام ١٩٦١، نتيجة للأزمة التي حصلت بين عبد الكريم قاسم والشيوعيين ، أوضح الحزب الشيوعي سياسته تجاه القضية الكردية بما يأتي (٣٥٦):

اولاً – إن العراق بحدوده الجغرافية يضم كردستان وهو بذلك يضم قوميتين متآخيتين العربية والكردية.

---

[٣٥٣]) محمد كاظم علي ، ، العراق في عهد عبدالكريم قاسم – دراسة في القوى السياسية والصراع الايديولوجي ١٩٥٨ -١٩٦٣ ،، اليقظة العربية ، بغداد ، ١٩٨٩، ص٢٠٧ .

[٣٥٤]) مجلة الثقافة الجديدة ، العدد ٩ ، تموز ١٩٨٨ ، ص ٩٤.

[٣٥٥]) سمير عبدالكريم ، المصدر السابق، ص ١٨١.

[٣٥٦]) ماجد عبدالرضا ، القضية الكردية في العراق ، ص ص ١٣٧ – ١٣٨ – ١٣٩ ؛ ستار محمد علاوي الحياني ، المصدر السابق ، ص ص ٧٤ – ٧٥ .

ثانياً – إن الاكراد هم جزء لا يتجزأ من العراق .

ثالثاً – إن الاستعمار هو الذي جزء (كردستان) وهو الذي وقف ضد نشوء قومية في كردستان.

رابعاً – ينبغي فضح سياسة الاضطهاد والتمييز تجاه الكرد ومحاربتها بجرأة وحزم .

خامساً – تثقيف الجماهير العربية في العراق بروح التسامح وحمل البرجوازية الوطنية العربية في العراق على العمل الذي يتجاوب مع مطامح الشعب الكردي وحقوقه .

سادساً – تقع مسؤولية العمل الدائب والصحيح في خدمة حقوق الجماهير الكردية

ومستقبلها على عاتق القوى الوطنية والقومية في كردستان.

سابعاً – الطريق الوحيد في الظرف الراهن هو الكفاح المشترك مع الجماهير العربية في العراق.

ثامناً – العمل على ضمان الأستقلال لكردستان العراق يفتح أمام الشعب الكردي طريق

التحرر الكامل الشامل والوحدة القومية للأمة العربية والكردية بأسرها.

تاسعاً– الاعتراف المتبادل بحق تقرير المصير وطموح الشعبين إلى التحرر والوحدة القومية.

اصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي تقريراً في اذار ١٩٦٢ بعنوان (سياستنا وطريقنا لحل المسألة الكردية في العراق حلاً ديمقراطياً عادلاً) ([٣٥٧]).

[٣٥٧]) محمد كاظم علي، المصدر السابق ، ص ص ٢٠٦ – ٢٠٧.

دعا الحزب الشيوعي في بيان له في ٢٤ نيسان ١٩٦٢ الى وقف القتال في كردستان ، وذلك عن طريق الضغط الجماهيري على الحكومة للجلوس الى طاولة المفاوضات من اجل احلال السلام ، وعلى اثر ذلك خرجت مظاهرات في بغداد بتاريخ ٢٧ من الشهر نفسه طالبت بحل المشكلة في كردستان بالطرق السلمية (٣٥٨) .

كتبت صحيفة طريق الشعب مقالاً افتتاحياً بعنوان (السلم في كردستان والديمقراطية هما سبيل الاستقرار) اذ اكدت الصحيفة على الحكومة اتباع سياسة واضحة وناجحة واعادة النظر في سياستها عموماً وسياستها تجاه المشكلة الكردية بشكل خاص ، لان السياسة الي اتبعتها ادت الى تدني شعبيتها وعبرت عن مدى فشلها باستخدامها الاسلوب الفردي اللاديمقراطي في الحكم القائم على استخدام ادوات القمع والاكراه والتعسف وتفرقة الصفوف ، وعلى الحكومة الكف عن الاستعانة بالمؤسسات والمجالس القمعية والاحكام العرفية ، والاستعانة بلجان تحقيقية لحل الازمة في الشمال ، عن طريق الاتصال بمن حملوا السلاح والتفاهم معهم ، ولذلك فأن حقن الدماء هو مسؤولية الحكومة ، ويجب عليها الشعور بالمسؤولية مع ادراكها ان الاستعمار هو المستفيد من استمرار القتال(٣٥٩) ، ان الحكومة اوغلت في استخدام القوة العسكرية ، اذ ان القضية الكردية اصبحت قضية اضطهاد شغب بأكمله ، وهذا لا يمكن الوقوف متفرجين سواء عرباً او اكراداً ، وان محاولة اخضاع القومية الكردية بالقوة له عواقبه الوخيمة ، وكونها منافية لمصلحة الشعب العراقي كله ، ويجب على الاحزاب الوطنية والقومية

---

(٣٥٨) مجلة الثقافة الجديدة ، بغداد ، العدد ٩ ، تموز ١٩٨٨ ، ص٩٥ .
(٣٥٩) طريق الشعب ، العدد ٣ ، حزيران ١٩٦٢ .

العربية في العراق ان تؤكد وجودها من ممارسة دورها ومسؤوليتها الوطنية ان تنطق كلمة الحق وعدم الصمت ازاء ما يجري في شمال العراق[٣٦٠].

اصدرت لجنة بغداد التابعة للحزب الشيوعي نشرة داخلية في ٢٣ كانون الثاني ١٩٦٣ ، اشارت فيها الى تحقيق السلم في الشمال ، وان المشكلة الكردية احتلت المكانة الاولى في مجمل الوضع السياسي في العراق ، وان جميع القوى رسخت كل امكانياتها الهادفة لحل المشكلة الكردية[٣٦١].

ثانياً: الحزب الوطني الديمقراطي

كان الحزب الوطني الديمقراطي[٣٦٢] اول حزب سياسي علني اهتم بالحقوق القومية الكردية فقد نص منهاجه بان الحزب لا يفرق بين العراقيين سواء العرب او الاكراد وعلى اختلاف طوائفهم ومذاهبهم وقومياتهم وهم متساويين في الحقوق والواجبات، وكان الحزب الوطني الديمقراطي هو اكثر الاحزاب تفهماً للقضية الكردية واصراره على حلها بالطرق السلمية حرصاً على وحدة العراق واستقراره ، ولذلك تصدى رئيسه كامل الجادرجي بجرأة ضد المعاهدة العراقية التركية التي عقدت عام ١٩٤٦ والتي تهدف الى قمع الحركة القومية الكردية في كل من العراق وتركيا ، مما ادى الى

---

(٣٦٠) الحزب الشيوعي العراقي ، سياستنا وطريقنا من المسألة الكردية في العراق حلاً ديمقراطياً عادلاً ،تقرير اللجنة المركزية للحزب ، بغداد ، آذار ١٩٦٢ . مجلة الثقافة الجديدة العدد ١٠ كانون الثاني ١٩٧٠ ، ص ٢٢١.

(٣٦١) سمير عبدالكريم ، المصدر السابق ، ص ٢٦٧.

(٣٦٢) الحزب الوطني الديمقراطي : تأسس في بغداد ٢ نيسان ١٩٤٦ بعد موافقة وزارة الداخلية ،وفي ٢٦ نيسان جرى انتخاب اول لجنة ادارية مركزية ، وانتخب كامل الجادرجي رئيساً للحزب ، ظهرت في الحزب اربع اتجاهات متصارعة وهي ، الاتجاهات اليمينية واليسارية والوسط والشيوعية ، ادت الى حدوث انقسامات وتيارات داخل الحزب. للمزيد من المعلومات ينظر : قابل محسن الركابي ، المصدر السابق ، ص ٤٢ - ٤٣ .

اتهام الحكومة الملكية العراقية لكامل الجادرجي(٣٦٣) ان بعض عباراته تسبب اثارة شعور الكراهية والبغضاء بين العرب والاكراد(٣٦٤).

وعندما اجيزت الاحزاب في العهد الجمهوري اشار الحزب الوطني الديمقراطي في منهاجه الصادر في عام ١٩٦٠ الى حقوق الاقليات والفئات الاخرى غير العربية في جميع ارجاء الوطن العربي كالأكراد مثلاً وانها معترف بها في الدول الاتحادية ومضمونة في حقوقها ،وقد حدد موقفة من المشكلة الكردية من خلال صحيفته الاهالي الناطقة بلسان الحزب ، اذ ذكرت " **ان الواجب الاساسي للشعب الكردي هو المحافظة على الجمهورية العراقية وتطوير مكاسب ثورة ١٤ تموز التي عجلت في وصول القوى الديمقراطية في كردستان العراق** "(٣٦٥).

وجد الحزب الوطني الديمقراطي نفسه امام تطورات المشكلة الكردية من واجبه الى محاولة تهدئة الاوضاع في شمال العراق ، فدعا الى الجلوس على طاولة المناقشات لذلك تبنى الحزب الوطني الديمقراطي نهجاً ثابتاً تجاه المشكلة الكردية استهدف من خلاله ايجاد حل سلمي لإيقاف القتال في شمال العراق مع حرصه العالي على الحفاظ على وحدة العراق وتعزيز اواصر المحبة، فقد تجسد ذلك من خلال صحيفة الاهالي الناطقة بلسان الحزب التي كتبت مقالاً افتتاحياً لتهدئة الوضع المضطرب ، اذ ذكرت " اننا لا يمكن ان نتبنى الشعارات المخلصة التي رفعها معنا اخواننا الاكراد في جميع اطوار كفاحها الوطني ، ونحن على ثقة ان تعلقهم بهذه الشعارات الصادقة هو اكثر مما كان في اي وقت سبق بعد ان اصبحت الامال الوطنية الكبرى في قبضة ايدينا وهذه الشعارات

---

(٣٦٣) كامل الجادرجي : ولد في بغداد عام ١٨٩٧ ، وهو من عائلة ثرية اكمل دراسته في بغداد في عام ١٩٢١ دخل مدرسة الحقوق وتخرج منها عام ١٩٢٦ ، انتمى الى حزب الشعب عام ١٩٣٠ تم حزب الاخاء الوطني شغل منصب وزير الاشغال والمواصلات في وزارة حكمت سليمان (٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦ – ١٧ اب ١٩٣٧) ، في عام ١٩٤٦ اسس الحزب الوطني الديمقراطي وتولى رئاسته ، استقال من الحزب في ٢٠ ايلول ١٩٥٩ ، توفي في ١ شباط ١٩٦٨. حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، ص ص ٤٧٦ – ٤٧٧ .

(٣٦٤) المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني ، المصدر السابق ، ص ص ١٤ – ١٥.

(٣٦٥) محمد كاظم علي ،المصدر السابق ، ص ٢١٢.

كانت ولا تزال: على صخرة الاتحاد العربي الكردي تتحطم مؤامرات الاستعمار"، واستمر كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي في اهتمامه بالمشكلة الكردية اذ عقد مؤتمراً صحفياً في داره بتاريخ ٢٢ نيسان ١٩٦٢ ، ركز فيه على موضوع المشكلة الكردية وبين موقف حزبه منها ،وعد الحل السلمي الديمقراطي هو الانسب للمحافظة على استقرار العراق ووحدته ، والنظر الى المشكلة نظرة واقعية وحلها بشكل سريع، مشيراً الى وجود عوامل كثيرة تؤكد بان الاكراد هم قومية اصيلة لا يمكن تجاهل حقوق هذه القومية ضمن اطار الوحدة العراقية(٣٦٦).

اثارت اراء كامل الجادرجي حول المشكلة الكردية حفيظة عبدالكريم قاسم والتي ايدته صحيفة العهد الجديد التي تهجمت على كامل الجادرجي ، وذلك بمقال افتتاحي بعنوان (الجادرجي كما هو) ، فقد تعرضت الى آرائه في المشكلة الكردية وقالت بانه " ليس هناك قضية كردية ..، هناك عصابة تمردت وخرجت على اهداف ثورة الرابع عشر من تموز ... وعمدت الى اعمال سطو وارهاب لا تختلف في طبيعتها وشكلها عن اعمال اللصوص وقطاع الطرق " ، وشبهت صحيفة العهد الجديد الجادرجي بالملا البارزاني(٣٦٧).

كما صرح الجادرجي لصحيفة الشعب اللبنانية اشار فيه الى اجتماعه المذكور سابقاً

في داره ٢٢ نيسان ١٩٦٢، قائلاً " موجز ما ذكرته ان قضية الاكراد قضية اساسية تبنتها الاحزاب الوطنية في العهد السابق ولا سيما الحزب الوطني الديمقراطي الذي نص في منهجه على ان الحزب (يعتبر الوطن العراقي ميداناً للتعاون الحر على اساس المصلحة المشتركة بين العرب والاكراد وغيرهم من العناصر التي يتكون منها الشعب

---

(٣٦٦) عادل تقي البلداوي ، الحزب الوطني الديمقراطي في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨ – ٨ شباط ١٩٦٣ ، مطبعة الميناء ، بغداد ، د. ت ، ص ص ١٧٨ - ١٨٠.
(٣٦٧) ا المصدر نفسه ، ص ١٨١ .

العراقي) ... "**ان قضية الاكراد نشأت منذ زمن بعيد نظراً لافتقار الاكراد لحقوقهم القومية ... والبحث عن ايجاد الحل الصحيح لقضية اساسية لا يجوز تأخير حلها وسنكون مخطئين كل الخطأ اذا نظرنا الى ما يجري الان هناك على انه مجرد تمرد او عصيان**"(٣٦٨)، وركز في حديثه على ان الاكراد بأنهم يعيشون في المنطقة الشمالية من العراق ويتحدثون لغة خاصة بهم معترف بكيانها ، وهناك عوامل تجعل منهم امة اصيلة ولذلك لا يمكن الالتفاف وهضم حقوقها ، مؤكداً ان وجود النية الصادقة والحسنة عند جميع الاطراف يؤدي الى حل المشكلة وتجنب اراقة الدماء، وان بقاء المشكلة معلقة بدوم حلول سيؤدي بالضرر على العرب والاكراد معاً ، وان الاكراد يطالبون بالوحدة رافضين الانفصال ، وانهم يطالبون بتحقيق كيانهم وابراز دورهم وتراثهم القومي(٣٦٩).

تم رفع مذكرة في ايار ١٩٦٢ الى عبدالكريم قاسم رئيس الوزراء من قبل مائة مفكر عربي من بينهم كامل الجادرجي ايدوا فيها فكرة اقامة الحكم الذاتي للاكراد دون الانفصال عن الوحدة العراقية ، وقد دعوا فيها الى اجراء مفاوضات مع الاكراد ، لكن عبدالكريم قاسم رفض الفكرة بشكل قاطع وقبض على ثمانية ممن وقعوا على العريضة وحكم على بعضهم بالسجن مدة خمس سنوات([٣٧٠]).

طالبت صحيفة الاهالي المسؤولين العراقيين بالنظر الى المشكلة الكردية نظرة جدية وواقعية للوصول الى حلول مناسبة ، كما اقترحت صحيفة المواطن قيام

---

(٣٦٨) المواطن ، العدد ٢٥٤ ، ٣١ كانون الثاني ١٩٦٣ .
(٣٦٩) المصدر السابق ؛ قابل محسن الركابي ، المصدر السابق ، ص ٢٧٥ .
[٣٧٠]) ليث عبدالحسن الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ٢٥٧.

المسؤولين العراقيين بالاتصال والتباحث مع الجانب الكردي لأنها الطريق السليم الذي يحقق الطمأنينة والاستقرار للشعب العراقي من العرب والاكراد(٣٧١).

يمكن القول بان الحزب الوطني الديمقراطي استطاع خلال مسيرته ان يوضع له بصمات من خلال مشاركاته الفعالة في جميع مفاصل الحياة العراقية ، وهذا ناتج عن المسيرة الزاهرة التي تحملها مؤسس الحزب كامل الجادرجي مع رفاقه الاخرين ، فكانت المشكلة الكردية هي احدى المشاكل العراقية الداخلية وعلى الاحزاب ذات القوة الشعبية ان تجد حل يساعد على ابعاد شبح الحرب بين الحكومة والاكراد.

ثالثاً : الحزب الوطني التقدمي

كان برئاسة محمد حديد (٣٧٢) الذي دعا في منهاجه حسب المادة الرابعة المتعلقة بالمشكلة الكردية " **تعزيز التعاون الحر والاخوة الصادقة بين العرب والاكراد والتركمان وغيرهم من القوميات والعناصر التي يتكون منها الشعب العراقي لدعم وحدة الكيان الجمهوري القائم** " اشار الباحث عادل تقي البلداوي بان هذه المادة لم تكن واضحة المعالم ، كونها لم تحدد المحتوى الذي يؤكد فيه حقوق الاكراد وما هي الالية التي يجب العمل بها لكيفية تحقيقها(٣٧٣)، لكنها كانت اكثر شمولاً مما جاء به منهاج الحزب الوطني الديمقراطي اذ دعا الى الشراكة بين العرب والاكراد ، واعطى الحق للاكراد بممارسة معتقداتهم وتقاليدهم الخاصة والاحتفاظ بخصوصيتهم

---

(٣٧١) عادل تقي البلداوي ، المصدر السابق ، ص١٨٠ .

(٣٧٢) محمد حديد : ولد عام ١٩٠٧ في الموصل ، أنهى دراسته الابتدائية في الموصل عام ١٩٢٢ ، حصل على شهادة تخرج للاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة لندن عام ١٩٣١ ، كان عضو في جماعة الاهالي عين وزيراً للمالية في وزارة عبدالكريم قاسم في تموز ١٩٥٨ ، ثم اعفي عن منصبه ٢٣ نيسان ١٩٦٠ ، عندما سمح للاحزاب بالعمل السياسي اسس حزباً جديداً اطلق عليه الحزب الوطني التقدمي . حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، ٥٤٣ ـ ٥٤٤

(٣٧٣) عادل تقي البلداوي ، الحزب الوطني التقدمي في العراق في العهد الجمهوري الاول ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٨ ، ص ١٣٠ .

ضمن اطار الوحدة العراقية ، واكد الحزب من خلال صحيفته بان الروابط الموجودة بين العرب والاكراد في الوطن هي القاعدة التي تصب في مصلحة البلاد وتخدم الحركة التحررية ضد القوى الاستعمارية(٣٧٤).

اما صحيفة البيان الناطقة عن الحزب الوطني التقدمي فقد كتبت مقالاً اوضحت فيه الاخوة العربية الكردية بعنوان (تآخي العرب والاكراد في الجمهورية العراقية يفرضه مصيرهم المشترك ومصالحهم الموحدة) ، اشارت فيه بأن الحديث في الوحدة العراقية له اهميته بين العرب والاكراد ، وهو من المواضيع الحساسة التي لها مساس بمعيشة المواطنين العراقيين بعربهم واكرادهم والاقليات العراقية الاخرى، وهاجمت الصحيفة الحزب الديمقراطي الكردستاني بالإشارة اليه دون ذكر اسم الحزب محملة اياه ما حصل في شمال العراق ، بانه بالإمكان معالجة المسائل ضمن الاطار الوطني العام ، واضافت الصحيفة " ... ومما لا يختلف فيه اثنان ان العراق منذ ان وجد كيانه وجدت فيه ايضاً قوميات عربية وكردية وسواها كانت تعيش على الدوام في وئام واخاء وسلام ، وفي تعاون وثيق ينبعث من مواطنة سليمة وشعور بالمصالح المشتركة والاهداف الواحدة..." ، واختتمت الصحيفة مقالها بانه لابد من الوقوف بوجه الاستعمار وتقليم اظافره والعمل على رص الصفوف بين جميع مكوناته لتحقيق الظفر في الميادين التي تخص حياة الشعب بكافة قومياته ([٣٧٥]).

اشارت صحيفة البيان مرة اخرى في مقالاً افتتاحياً بعنوان (اساليب العنف والتمرد استخدمها الاستعمار واعوانه لتصديع الوحدة الوطنية) ، اشارت على حدوث اعمال عنف وخروج عن القانون في شمال العراق ، ادى الى اضطراب الاوضاع فيها وحدوث تمرد على الحكومة العراقية ، وخلق فوضى هددت امن المواطنين واستقرارهم ، وان هذه المجاميع التي سلكت هذا السلوك ليس عندها مبرر شرعي بقدر ما هو الا محاولة

---

(٣٧٤) ، جواد البيضاني ، المصدر السابق ، ص ٧٩ .

٣٧٥) صحيفة البيان ، العدد ٣٩٩ ، ١٣ ايلول ١٩٦١.

الحصول على مكاسب شخصية مدعومة من الاستعمار بتوفير الاموال اللازمة لها مع اغراء العملاء المأجورين في الوصول الى اهدافه المكشوفة ، وحاولت الصحيفة بوضع الحلول الناجحة لتجنب الفوضى بالقيام بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي تسهم بمنافعها على المجتمع ودون التمييز بين قومياته الاخرى ليعم الامن والاستقرار في كافة ارجاءه([٣٧٦]).

وامام التصعيد الحكومي العسكري فقد طالبت صحيفة البيان الحكومة العراقية في مقال افتتاحي بعنوان (معالجة الموقف يجب ان يرافقها حرص المواطنين على تجنب كل ما يخل بالوحدة الوطنية) باتخاذ الوسائل السلمية والاجراءات اللازمة لإعادة الامن والاستقرار في المنطقة الشمالية ، واكدت على المواطنين بتجنب كل ما يؤثر الى شق الوحدة الوطنية وتعميق الخلافات بين العرب والاكراد ، ومما جاء في المقال "...ولذلك يجب الا تعتبر مسؤولية هذه الاعمال الطائشة وما ادت الى ضحايا وخسائر تقع على عاتق ذلك النفر القليل الذي سخره الاستعمار لخدمة اغراضه ، والذي سار وراء اطماعه ومآربه، فعرض المواطنين الى اخطار كثيرة ويجب على الحكومة ان تحاسب هذا النفر حساباً يسيرا..."(٣٧٧) وحثت الصحيفة الحكومة القيام بالإصلاحات السياسية الاقتصادية والاجتماعية التي تهتم بحياة المواطنين ، والبدء بهذه الاجراءات اللازمة لتحسين الاوضاع السياسية مما يعطي فرصة للبلاد الاتجاه نحو الحياة الدستورية ، مما سيؤدي الى تحقيق الاصلاحات وضمان استقرار البلد ومن ثم زيادة تعاون الدولة مع شعبها في مقاومة مؤامرات الاستعمار ، والتي تؤدي في نهاية المطاف الى صون سيادة الامة

---

[٣٧٦]) صحيفة البيان ، العدد ٤٠٣ ، ١٨ ايلول ١٩٦١.
(٣٧٧) البيان ، العدد ٤٠٩ ، ٢٥ ايلول ١٩٦١ .

وتحقق التقدم والازدهار(٣٧٨).

اكدت صحيفة البيان مرة اخرى حول المشكلة الكردية بان ما يدور في الشمال بانها اعمال طائشة يقوم بها مجموعة من الخارجين على القانون ، وان الذين يقومون بالتمرد ما هم الا خونة ولا يمثلون الشعب الكردي ، وان المشاكل التي اجتاحت المنطقة الشمالية هو مخطط استعماري الهدف الاساسي منه اشغال الحكومة عن مهامها الرئيسية ، ونتيجة لاستمرار العمليات العسكرية حمل الحزب الوطني التقدمي القيادات الكردية مسؤولية الاحداث الدموية في المنطقة الشمالية(٣٧٩).

ظلت المشكلة الكردية تحتل مكاناً ثانوياً في منظور الحزب الوطني التقدمي ، وهذا ما ظهر في مؤتمره الذي عقده في ٢٧ كانون الاول ١٩٦١ والتي اصدر فيه ست عشرة فقرة كانت الفقرة ما قبل الاخيرة منها تتحدث عن المشكلة الكردية ، اذ كانت بعيدة عن الوعود التي اختطها الحزب الوطني التقدمي عند اجازته والتي وعد بها جماهيره ، اذ دعت الفقرة الى تعاون الاكراد مع حكومة عبدالكريم قاسم للوصول الى حلول لمعالجة هذا التمرد والقائمين على التمرد(٣٨٠) .

ان طروحات الحزب الوطني التقدمي قبل ايقاف نشاطه بأشهر ظهرت على بعض اتباعه نوع من التغيير تجاه المشكلة الكردية ، اذ نشرت صحيفة البيان مقالاً افتتاحياً بعنوان (الوضع في الشمال واثره على الروابط بين العرب والاكراد في هذا الوطن) ، جاء فيه " ان الارتباط بين العرب والاكراد في الجمهورية العراقية يجب ان يقوم في رأينا على الاستمرار في الاعتراف بالقومية الكردية كشريك في هذا الوطن في كيانه الموحد ، دون اي تمييز أو تفريق في جميع حقوق المواطنة وواجباتها ، ونحن نقاوم كل محاولة لصهر

---

(٣٧٨) البيان ، العدد ٤٠٩ ، ٢٥ ايلول ١٩٦١.
(٣٧٩) البيان ، العدد ٤٢٨ ، ١٨ تشرين الاول ١٩٦١؛ جواد كاظم البيضاني ، المصدر السابق ، ص٨٠.
(٣٨٠) عادل تقي البلداوي ، الحزب الوطني التقدمي في العراق ، ص ١٣٦ .

القومية الكردية في القومية العربية ... اننا نرى ان هذه النظرة الى الارتباط بين العرب والاكراد في هذا الوطن هي التي تحقق مصلحة الجمهورية وتخدم حركة التحرر ضد الاستعمار "([٣٨١]).

ذكر الباحث عادل تقي البلداوي ان الحزب الوطني التقدمي بقى على نهجه الذي يعتبر داعماً للحكومة من موقفه تجاه الاكراد ، بل وذهب اكثر من ذلك عندما اخذ الاعتراض بكل جرأة على اي حل واقعي للمشكلة الكردية يطرحه الساسة العراقيون(٣٨٢) ، فقد صرح كامل الجادرجي في اجتماع عقده في ٢٢ نيسان ١٩٦٢ الذي اكد فيه ان ما يجري في المنطقة الشمالية لا يمكن النظر اليه بانه مجرد تمرد او عصيان ، "**هناك عوامل كثيرة تجعل من الكرد قومية اصيلة لا يمكن تجاهل حقوقها في عصر حقوق القومية الذي نعيش فيه** " **(٣٨٣)** ، فقد ردت عليه صحيفة البيان " **اننا مع احترامنا لاراء سيادة الاستاذ كامل ، نختلف مع بعض اجوبته ... جاء في بحث سيادته عن الوضع في الشمال ، حلولاً بعيدة المدى ، لا تعتبر عملية ذات موضوع بالنسبة الى الموقف الذي يجابه الجمهورية في الوقت الحاضر ، وذلك لعدم توفر الاحوال التي تجعل تلك الحلول في الظرف الراهن حلولاً ناجحة** "(٣٨٤) .

وجد الحزب الوطني التقدمي بانه بعيد عن توجهات الاحزاب الاخرى بالنسبة للمشكلة الكردية ، اذ كان قريب الى توجهات الحكومة ، ولا يمكن ان ننسى بان محمد حديد رئيس الحزب كان احد المفاوضين مع الوفد العراقي بقيادة عبدالكريم قاسم حول مسألة النفط مع الشركات الاجنبية ، متأملا في ذلك كسب ود رئيس

---

[٣٨١] البيان ، العدد ٥٧٤ ، ١٦ نيسان ١٩٦٢ .
(٣٨٢) عادل تقي البلداوي ، الحزب الوطني التقدمي ، ص ١٣٦ .
(٣٨٣) العهد الجديد ، العدد ٤١٢ ، ٢٥ نيسان ١٩٦٢ .
(٣٨٤) البيان ، العدد ٥٨٠ ، ٢٣ نيسان ١٩٦٢ .

الوزراء عبدالكريم قاسم ، لكنه عندما وجد الحزب الوطني التقدمي ان عبدالكريم قاسم مستمر في تعنته اخذ بتغيير منهجه وتوافقه مع الاحزاب الاخرى .

رابعاً : حزب الاستقلال

كانت البدايات الاولى لتاسيس حزب قومي تعود الى ما قبل الحرب العالمية الثانية واثناءها ، ولذلك بدأت الاتصالات بين فائق السامرائي([٣٨٥]) والعناصر القومية وابرزهم محمد مهدي كبة([٣٨٦]) الذي قام بتقديم طلب مع رفاقه في ١٢ آذار ١٩٤٦الى وزارة الداخلية لتأسيس الحزب ، واجابت وزارة الداخلية بالموافقة على الطلب ([٣٨٧]).

سعى حزب الاستقلال([٣٨٨])الى تعزيز كيان العراق السياسي الذي اكد على وحدته الوطنية من خلال موقفه ازاء المشكلة الكردية ، فكان في مقدمة الاحزاب القومية

---

[٣٨٥]) فائق السامرائي : ولد عام ١٩٠٦ في العمارة ، درس الابتدائية في المدرسة الامريكية في البصرة ، اكمل دراسته الثانوية في بغداد ، دخل كلية الحقوق عام ١٩٢٨ ، ترأس صحيفة الاستقلال عام ١٩٣٢ ، اعتقل عام ١٩٤١ على اثر حركة رشيد عالي الكيلاني ، اشترك في تأسيس حزب الاستقلال عام ١٩٤٦ واختير الامين العام للحزب ،،اصدر صحيفة الجريدة عام ١٩٥٣ لتنطق باسم حزب الاستقلال ، بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ عين سفيراً للعراق في الجمهورية العربية المتحدة ، ، استقال من منصبه في ٢٦ ايار ١٩٥٩ ، حكم عليه بالاعدام غيابياً في ايار ١٩٦٠ ، ترأس صحيفة الميثاق بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ ، توفي عام ١٩٧٩. حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، ص ٤٥١ .

[٣٨٦]) محمد مهدي كبة: ولد عام ١٩٠٠ في سامراء ، انتقل الى الكاظمية مع والده ، شارك في تأليف حزب الجمعية الوطنية الذي اندمج فيما بعد بالحزب الوطني ، في عام انتخب نائباً لرئيس نادي المثنى بن حارثة الشيباني، اشترك عام ١٩٤٦ في تأسيس حزب الاستقلال وانتخب رئيساً له ، عين وزيراً للتموين في وزارة محمد الصدر (٢٩ كانون الثاني ١٩٤٨ – ١٦ حزيران ١٩٤٨) ، اصبح عام ١٩٥٨ عضواً في مجلس السيادة لكنه استقال في ٧ شباط ١٩٥٩، توفي في بغداد ٢٧ اذار ١٩٨٤. المصدر نفسه ، ص ٥٦٦.

[٣٨٧]) محمد كاظم علي ، المصدر السابق ، ص٦٠.

[٣٨٨]) حزب الاستقلال: تأسس في ٢ نيسان ١٩٤٦ ، على اثر الطلب المقدم من محمد مهدي كبه ، محمد صديق شنشل ، محمد فائق السامرائي ، داود السعدي ، اسماعيل غانم ، خليل كنه ، عبدالرزاق الظاهر ، عبدالمحسن الدوري فاضل معلى ، رزوق شماس ، علي القزويني ، ذاكرين الغاية من التأسيس هو استكمال سيادة العراق واستقلاله ، في ١٩ نيسان عقد اول مؤتمر للحزب لاشغال المناصب الحزبية ، وفي ١٨ نيسان ١٩٤٧عقد المؤتمر الثاني ، وفي ١٧ ايلول ١٩٤٨ عقد المؤتمر الثالث ،وعقد مؤتمره الرابع في ٣ تشرين الثاني ١٩٥٠ ، وكان

العربية التي تؤكد على احترام القوميات الاخرى ولا سيما القومية الكردية ، ووجد حزب الاستقلال بأن اعتزاز الاكراد بقوميتهم وبتاريخهم وعاداتهم وتقاليدهم لا يمنع القوميتين ان يعيشا متآخين كما عاش الاجداد في الماضي والحاضر الملموس، كما اكدتها المادة السادسة من منهاج حزب الاستقلال التي اكدت على الشراكة بين العرب والاكراد ، وكان من اكثر الاحزاب القومية العربية مساندة لحل المشكلة الكردية بطرق سلمية ولا سيما قبل قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، ورغم مواقفه الايجابية اتهم من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني بالفاشية ، كونه من الداعين الى الوحدة العربية ولعب دوراً بارزاً في التحرك الوطني وانتهج نهجاً واضحاً في سبيل الوحدة القومية([٣٨٩]).

كان موقف حزب الاستقلال تجاه المشكلة الكردية بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ايجابياً، إذ أدى محمد صديق شنشل([٣٩٠]) مع محمد حديد دوراً بارزاً في أقرار المادة الثالثة ضمن مسودة الدستور المؤقت التي تتوافق مع مطالب الكرد في الحصول على حقوقهم القومية والتي جاءت بدعم مباشر من رئيس الوزراء عبد الكريم قاسم ، كذلك تمكن محمد صديق شنشل من أقناع جمال عبد الناصر في بناء محطة اذاعية كردية في القاهرة عام ١٩٥٩([٣٩١]).

بعد احداث انتفاضة عبدالوهاب الشواف وكركوك الدموية اخذت الاحزاب القومية ولاسيما حزب الاستقلال بالنظر الى القيادات الكردية بريبة ، ولذلك اصبحت

اخر مؤتمر عقده وهو الخامس في ٢ تشرين الثاني عام ١٩٥٢ . للمزيد من المعلومات ينظر: عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الاحزاب السياسية العراقية ، ص ١٣٦ – ١٥٧ .

[٣٨٩]) جواد البيضاني ، المصدر السابق ، ص ٦٨.

[٣٩٠]) محمد صديق شنشل: ولد عام ١٩١٠ في الموصل ، درس الابتدائية والثانوية في بغداد ، تخرج من معهد الحقوق عام ١٩٣٣ ، انتمى الى نادي المثنى بن حارثة الشيباني ، كان من المؤيدين لحركة رشيد عالي الكيلاني ، اشترك في تأسيس حزب الاستقلال ،انتخب نائباً عن الموصل عام ١٩٥٢ ،عين وزيراً للارشاد في حكومة عبدالكريم قاسم الاولى، توفي في كانون الاول ١٩٩٠. حسن لطيف الربيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، ص٥٥٣.

[٣٩١])ستار محمد علاوي ، المصدر السابق ، ص٧٨.

القيادات القومية غير مستعدة لادراج الحكم الذاتي في منهاجها او بياناتها ونشراتها الحزبية الداخلية([٣٩٢]).

بعد احدث التمرد الكردي في ١١ ايلول ١٩٦١ ازدادت الفجوة بين حزب الاستقلال

وقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي حاول تبرير قيام التمرد وشرح وجهة نظرهم واسباب دوافع التمرد ، الا ان حزب الاستقلال والاحزاب القومية العربية غير مؤمنة باختيار موعد التمرد ، اذ ترى ان ثورة ١٤ تموز في بداية انطلاقها وانها تحتاج الى وقت كافي في سبيل تحقيق اماني الاكراد القومية([٣٩٣])

خامساً : القوميين العرب

نشرت صحيفة (الوحدة) السرية والناطقة عن لسان حركة القوميين العرب في العراق ، مقالاً افتتاحياً بعنوان (بوحدة النضال بين العرب والاكراد تتحقق اهدافنا) ، فقد اكدت على وحدة المصير المشترك بين العرب والاكراد في معاناتهم الحقيقية في ظل حكم عبدالكريم قاسم ، وحذر المقال على مراعاة الواقع الشعبي المؤلم في الشمال ، ودعت الى حل المشكلة بالطرق السلمية والابتعاد عن القتال واستخدام القوة العسكرية المفرطة من قبل الحكومة ، وقالت بان القوة الحقيقية القادرة على ايجاد الحلول المناسبة هي قيام حكم ديمقراطي يمثل ارادة الجماهير الشعبية ومصالحها([٣٩٤]).

---

[٣٩٢]) سعد ناجي جواد ، المصدر السابق ، ص ص ٦٥ – ٦٦.
[٣٩٣]) جواد كاظم البيضاني ، المصدر السابق ، ص ٦٩.
[٣٩٤]) قابل محسن كاظم الركابي ، المصدر السابق ، ص ٢٧٨ .

بينما ذكر الكاتب عبدالفتاح البوتاني بأن الحركة القومية هاجمت التمرد الكردي وعدته حركة انفصالية ، واعتبار الملا البارزاني وعبدالكريم قاسم رئيس الوزراء متواطئان ضد العناصر القومية العربية ، وعلى اشغال القوات العسكرية العراقية في الحرب لاستنزاف القوة البشرية والاقتصادية العراقية وعدم التفكير في وحدة الامة لمواجهة مخططات الاستعمار والرجعية([٣٩٥]).

سادساً: الحزب الجمهوري

قدم عبدالفتاح ابراهيم([٣٩٦]) وجماعته طلباً الى وزارة الداخلية للحصول على اجازة باسم الحزب الجمهوري ، وقد ارفقوا مع الطلب منهاج الحزب والذي اكدت بعض فقراته بان الحزب يسعى الى صيانة الوحدة الوطنية العراقية على اساس متين والعمل على تعزيز التآخي بين القوميتين العربية والكردية ، وان الحزب يؤكد بممارسة القومية الكردية كافة حقوقها والعمل على اقامة ادارة ذاتية موحدة للاكراد ضمن الوحدة العرقية([٣٩٧]).

وقف الحزب الجمهوري تجاه المشكلة الكردية بشكل ايجابي فقد اشار الى ضرورة حل

---

[٣٩٥]) عبدالفتاح علي البوتاني ، التطورات السياسية الداخلية في العراق ، ص ٣٣٣.
[٣٩٦]) عبدالفتاح ابراهيم : ولد عام ١٩٠٦ في عنه ، تخرج من الجامعة الامريكية في بيروت عام ١٩٢٨ ، التحق عام ١٩٣٠ بجامعة كولومبيا في الولايات المتحدة الامريكية لكنه عاد الى بغداد ولم يكمل دراسته ، اسس جماعة الاهالي ، اصبح زعيم حزب اتحاد الوني من عام ١٩٤٦ – ١٩٤٧ ، توفي في اب ٢٠٠٣ . حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، ص٣٩١.
[٣٩٧]) محمد كاظم علي ،المصدر السابق ، ص ص ١٨٣ – ١٨٤.

المشكلة بشكل سلمي واقترح بوضع صيغة الحل المتمثلة بالحكم الذاتي ، لكن حزب الجمهوري كان فاقداً للقاعدة الجماهيرية مما ادى انتهائه بشكل اسرع من الاحزاب الاخرى([٣٩٨]).

بذلت الاحزاب العراقية كل مساعيها من اجل حل المشكلة الكردية حلاً سلمياً يتلائم مع قرارات الحكومة التي كانت تتعامل مع الاكراد بلغة العقل ، لكن كل جهود الاحزاب لم تجدي نفعا لتزمت الاكراد في مطاليبهم التعجيزية مما ادى الى الصدام المسلح بين الحكومة والاكراد.

المبحث الثاني : موقف الاحزاب العراقية من المشكلة الكردية ٨ شباط ١٩٦٣- ١٧ تموز ١٩٦٨

اولاً : الحزب الشيوعي

تعرض الحزب الشيوعي بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ الى ضربات موجعة ، ادت الى انهيارهم وتمزيق منظمات الحزب في بغداد وانتهاء مقاومتهم ، لذلك قررت لجنة الفرع الكردي للحزب الشيوعي الالتحاق بالقيادة المسلحة في كردستان ، وقد اصدروا بياناً اعلنوا فيه تأييدهم للحركة الكردية بقيادة الملا البارزاني ، فكان هناك توافق بين الحركة الكردية والحزب الشيوعي ، اذ ان الحركة الكردية حاولت الحصول على الدعم الداخلي والخارجي في مفاوضاتها مع الحكومة ، بينما كان الشيوعيين

[٣٩٨] قابل كاظم ، المصدر السابق ، ص ٢٧٨.

يحضون بمساعدة الكتلة الاشتراكية المتمثلة بالاتحاد السوفيتي والدول الشيوعية الاخرى[٣٩٩].

عندما دخلت الحكومة العراقية في مفاوضات مع الاكراد وصف الحزب الشيوعي بانها خطوة ايجابية واستجابة لدوافع وطنية تقدمها الحكومة للاكراد لانها تعاني من ازمة اقتصادية سياسية حادة على اثر الحصار الذي فرضته الحكومة العراقية على المنطقة الشمالية، لكن عندما اعلنت الحكومة بأيقافها القتال بدل الحزب الشيوعي من مناشداته اذ وصف توقف القتال بانه انطلاقه لفرض ارادة الشعب في تحقيق الحقوق القومية للاكراد ، منبهاً الى وجود قوى وطنية في السلطة وخارجها مازالت متخلفة في ادراك مسؤوليتها الى مستوى الاحداث والاهداف التي يخطط لها الاستعماروالرجعية في محاولة ابقاء المشكلة الكردية دون حلول مرضية للاكراد .([٤٠٠])

ليس من مصلحة الحزب الشيوعي ان يهدأ الوضع في شمال العراق ، ولا سيما ان

الرئيس عبدالسلام عارف والقوى القومية وقفت بشدة ضد طموحاتهم وافكارهم السياسية المرتبطة بايدلوجيات خارجية بعيدة عن مبادئ الدين الاسلامي.

عندما فشلت المفاوضات انضم الكثير من الضباط الشيوعيين الى التمرد في شمال العراق ضد الحكومة ، خلق ذلك علاقة حميمة بين الجانبين الاكراد والشيوعيين ، ولكنه ابعد الشيوعيين عن ابداء موقفهم من الصراع الدائر في كردستان ، ولذلك لم يتبنى الحزب الشيوعي موقف معين تجاه المشكلة الكردية ، وبعد الانقسام الذي حصل عام ١٩٦٤ تخلى عن الجوانب الفرعية واهمال القضايا المصيرية التي تتعلق بالوطن ، فقد حاول الشيوعين في هذه المرحلة من المحافظة على تحسن علاقاتهم

---

(٣٩٩) جواد البيضاني ، المصدر السابق ، ص ١١٤.
(٤٠٠) سيف عدنان ارحيم القيسي ، المصدر السابق ، ص ٦٩.

بالحكومة والاكراد ، ولا سيما ان علاقات الملا البارزاني بالحكومة كانت جيدة ، مما ادى الى تحسنها مع الحكومة بوساطة الملا البارزاني لكنه بعد عام ١٩٦٦ اهتم الحزب الشيوعي بالمشكلة الكردية داعياً الاكراد الى حمل السلاح لنيل تقرير المصير والحقوق القومية والوطنية[٤٠١].

ان مطالبة الحزب الشيوعي للاكراد الى حمل السلاح ضد الدولة بحجة تحقيق الحقوق القومية لهم اصبح بما لا يقبل الشك عجزهم في مواجهة دولة لها قوتها العسكرية والسياسية وثقلها في المنطقة ، وهم متيقنين بان التمرد لا يحقق النصر اطلاقاً لكنها مجرد اثارة المتاعب للحكومة الحاكمة.

ثانياً : الحزب الوطني الديمقراطي

كان الحزب الوطني الديمقراطي من اكثر الداعين الى ايجاد حل سلمي للقضية الكردية ، الا ان الحزب الديمقراطي لم يرفع شعار الحكم الذاتي وانه اكتفى بالمطالبة بضرورة حل الازمة بالطرق السلمية من خلال المناشدات والمذكرات التي رفعها اعضاء الحزب الى الجهات الحكومية والاكراد ، فقد رفع كامل الجادرجي مذكرة في ١٢ ايار ١٩٦٣ الى الجهات الحكومية واوساط الراي العام بمعالجة القضية الكردية وتجاوز الانشقاق الذي ضرب الوحدة الوطنية ، ومعالجة الامور بروح موضوعية عالية والاعتراف بالحقوق والواجبات لجميع القوميات المتآخية الموجودة في العراق ، ورفع الجادرجي مذكرة اخرى بعد استلام عبدالسلام عارف السلطة الفعلية بعد الاطاحة بحكومة البعث في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ كانت في الاول من حزيران ١٩٦٤ انتقد بموجبها بنود الدستور المؤقت والمتعلقة بالحقوق القومية للاكراد ، مشيراً الى المادة ١٩ من الدستور المؤقت التي اكدت على ان العراقيون لدى القانون

---

(٤٠١) جواد البيضاني ، المصدر السابق، ص ١١٥.

متساوون في الحقوق والواجبات لا تميز بينهم في ذلك الجنس او الاصل او اللغة او الدين [٤٠٢].

اما موقف الحزب من بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦ فقد جاء على لسان رئيسه كامل الجادرجي جاء فيه " ان المسألة الكردية لا يمكن حلها الا بالاعتراف بحقوق الاكراد القومية ، وان اقامة حكم ديمقراطي في العراق يشكل اقوى ضمانة لحل القضية الكردية ، ويجب اشراك الاكراد في اي مؤتمر او ميثاق وطني فعال على انهم جزء رئيس من الشعب العراقي وعدم تجاهله" ، واضاف "بان البيان يعترف بالحقوق القومية للشع الكردي لذا يجب ان ينفذ بنية صادقة من قبل الطرفين لخدمة العراق والديمقراطية"[٤٠٣].

بعد الاتفاق على بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦ اعتبر كامل الجادرجي الاكراد قومية اصلية ، وذلك من خلال تصريحه لصحيفة التآخي الناطقة بلسان الحزب الديمقراطي الكردستاني في ١٠ ايار ١٩٦٧ بان الطريق الصحيح لحل المشكلة الكردية وترسيخ الاخوة العربية الكردية يقوم على تحقيق الحياة الديمقراطية لكل ابناء الشعب العراقي ، اما عند غياب الديمقراطية سوف يؤدي الى ظهور المشاكل القومية وادعاء كل قومية بضياع حقها داخل الوطن الواحد ، مما يعطي الفرصة بخلق نوع من الفوضى من قبل القوميات المتعددة بحجة الدفاع عن ذاتها والمحافظة على كيانها ، واكد في تصريحه على دعوته في اقامة انظمة ديمقراطية تفسح المجال لكل قومية في المشاركة باعطاء رأيها في حكم البلاد وادارتها([٤٠٤]).

ثالثاً – الاحزاب القومية

([٤٠٢]) جواد كاظم البيضاني ، المصدر السابق، ص ١١٧.
([٤٠٣])قابل محسن كاظم الركابي ، المصدر السابق ، ص ٢٨٥.
([٤٠٤]) جواد كاظم البيضاني ، المصدر السابق ص١١٨.

اما الاحزاب القومية فقد استولى التيار القومي الناصري على الحكم الذي تطابقت افكاره مع افكار جمال عبدالناصر التي كانت تدعو الى اعطاء الاكراد حكماً ذاتياً ، فقد حاولت الحركة الاشتراكية العربية من بناء جبهة قومية مع حزب الاستقلال والحزب الاشتراكي العربي التي تضم التيارات القومية ، اذ كانت تدعو الى ضرورة اعطاء الاكراد حكماً ذاتياً من خلال تشكيل مجلس تنفيذي ينبثق من مجلس تشريعي منتخب تكون له ميزانيته الخاصة([٤٠٥]) و تشمل اختصاصاته الشؤون المحلية كالاعمار والتعليم والعدل والشؤون الاجتماعية والامن الداخلي ، فضلاً عن مطالبتها بتمثيل الاكراد في السلطات التشريعية والتنفيذية في العراق بنسبة عداد السكان([٤٠٦]).

كان موقف الحركة من بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦مؤيداً ومسانداً له ، اذ دعت الى الاعتراف بحق الاكراد في تقرير مصيرهم وذلك انسجاماً مع مبادئ الاشتراكية العالمية بما يضمن حقوقهم ضمن اطار جمهورية ديمقراطية شعبية ، واعتبر هذا البيان اتفاقاً فيه حلول مرضية بين الطرفين وانهاء الخلافات التي استمرت عقوداً من الزمن([٤٠٧])

انقسمت الحركة الاشتراكية العربية اربع حركات ، جناح قاده عبدالاله النصراوي وجناح قاده هاشم علي محسن وجناح قاده خير الدين حسيب وجناح تزعمه صبحي عبدالحميد وخالد علي الصالح الذي اطلق عليه حزب الوحدة الاشتراكي ، ورغم الانقسام فان الحركة بكل تياراتها اكدت على ضرورة ايجاد تحالف بين الحركة التقدمية العربية والحركة التقدمية الكردية التي تضمن الحقوق القومية للاكراد على الحكم الذاتي ضمن اطار جمهورية عراقية . وانهاء الاوضاع الاستثنائية في

---

[٤٠٥]) المصدر نفسه ، ص ١١٠.

[٤٠٦]) ابراهيم خليل العلاف ، عبدالناصر والاكراد ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ،انترنيت

[٤٠٧]) صحيفة الاشتراكي ، العدد ٧٠ ، ٤ تموز ١٩٦٦ ؛ علياء الزبيدي ، المصدر السابق ص ٦١١.

المنطقة الشمالية وسحب الجيش وحل الفرسان وانهاء الحصار الاقتصادي، كما دعا حزب الوحدة الاشتراكي الى امرين : اولهما هو تطبيق نظام اللامركزية ، وثانيهما تطبيق بيان ٢٩ حزيران الذي اعلنه عبدالرحمن البزاز رئيس الوزراء في عهد عبدالرحمن عارف رئيس الجمهورية([٤٠٨])

كما كان هناك دور واضح للشخصيات السياسية من المشكلة الكردية، فقد كان موقف الشيخ محمد رضا الشبيبي ، الذي ارسل في رئاسة لجنة في عهد عبدالسلام عارف لإعادة الثقة بين العرب والاكراد والتباحث مع الملا البارزاني للوصول الى حلول مرضية لحل القضية الكردية ، فضلا عن تقديمه مذكرة الى حكومة عبدالرحمن البزاز شارحاً فيها الاوضاع السياسية في العراق مركزاً على حل القضية الكردية لحقن الدماء واعادة الامن والطمأنينة في شمال العراق ، معبراً فيها بأن العرب والاكراد هم شركاء في الوطن ، مع مطالبته بمنح الاكراد مطاليبهم والعمل بالادارة اللامركزية قائلا في هذا الشأن " لا شك ان صيانة الوحدة الوطنية وحقن الدماء واعادة الامن والسلام الى ربوعنا في الشمال يتطلب منا درساً دقيقاً للقضية الكردية التي طال عليها الامد..."[٤٠٩]

اما موقف محسن الحكيم[٤١٠] ، فقد رفض باستخدام القوة العسكرية ضد الاكراد ، وتحريم القتال ضد الاكراد واخبر صبحي عبدالحميد وزير الداخلية ، على الحكومة العراقية بحل القضية الكردية بشكل سلمي ولا يجوز لها التعامل مع الاكراد بأسلوب يتنافى مع القيم الانسانية ، وقد انطلق محسن الحكيم في عدم جواز قتال الاكراد

([٤٠٨]) ابراهيم خليل العلاف ، المصدر السابق.

([٤٠٩]) مجول محمد محمود العكيدي ، موقف التيار الاسلامي في العراق من القضية الكردية ١٩٤٩ – ٢٠٠٣ ، مركز الدراسات الاقليمية.

([٤١٠]) محسن الحكيم : ولد عام ١٨٨٩ في النجف ، وهناك وثائق اشارت بأنه ولد في لبنان، كان من عائلة دينية ، استمر على منهجها الديني ، توفى ١٩٧٠ . حميد المطبعي ، موسوعة اعلام وعلماء العراق ، ج ١، ط١ ، مطبعة الزمان ، بغداد ،٢٠١١، ص ٦٩٠

من اعتبارين ، الاول : انه وجد ان المشكلة لا يمكن حلها باستخدام القوة العسكرية ، لان ذلك نتائجه وخيمة على السكان اكثر منه على المقاتلين الاكراد الذين يتنقلون من مكان الى آخر في مواجهة القوات العسكرية بحرب العصابات، اما الاعتبار الثاني ان الحكيم لا يعد الحكومة المركزية شرعية ، ولذلك عدهم طغاة ظلمة ، وهذا شمل جميع الحكومات السابقة لانها لم تأتي من ارادة الشعب[٤١١].

تبين على العموم ان الاحزاب السياسية قد حاولت بأي شكل من الاشكال بالوقوف الى الوصول لحل المشكلة الكردية على الرغم من المضايقات التي واجهتها لكنها اعطت موقفها وهي في حالة النضال السري لتلك الاحزاب ، الا ان الحزب الوطني الديمقراطي الذي كان رئيسه كامل الجادرجي على صلة قوية بالحكومة قد اعطى صورة واضحة وصريحة تجاه المشكلة الكردية دون خوف او تردد .

(٤١١) صلاح الخرسان . التيارات السياسية ، ص ١٣٦.

الفصل الرابع

الموقف الدولي والاقليمي والعربي من المشكلة الكردية ٨ شباط ١٩٦٣ – ١٧ تموز ١٩٦٨

المبحث الاول : الموقف الدولي والاقليمي والعربي من المشكلة الكردية ١٤ تموز ١٩٥٨ – ٨ شباط ١٩٦٣

اولاً : الموقف الدولي

ثانياً : الموقف الاقليمي

ثالثاً: موقف الجمهورية العربية المتحدة

المبحث الثاني : المشكلة الكردية والتدخل الدولي والاقليمي والعربي من ٨ شباط ١٩٦٣ – ١٧ تموز ١٩٦٨

اولاً : الموقف الدولي

ثانياً : الموقف الاقليمي

ثالثاً: موقف الجمهورية العربية المتحدة

المبحث الاول : الموقف الدولي والاقليمي والعربي من المشكلة الكردية ١٤ تموز ١٩٥٨ – ٨ شباط ١٩٦٣

اولاً : الموقف الدولي

اهتم الموقف الدولي بشان المشكلة الكردية والتي تعد من المشاكل الحساسة في مستقبل العراق ، وكان الموقف البريطاني والامريكي والاتحاد السوفيتي التي لعبت دورا بارزاً في المشكلة الكردية بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

أ – موقف الاتحاد السوفيتي

اعترف الاتحاد السوفيتي بالحكومة العراقية الجديدة بعد اربع وعشرين ساعة من قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، وخرجت مظاهرات كبيرة في موسكو تساند الثورة ضد التوجهات البريطانية والامريكية الرامية الى اجهاض الثورة ، اذ قرر مجلس الوزراء العراقي باستئناف العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفيتي وارسل رئيس الوزراء عبدالكريم قاسم رسالة الى رئيس الوزراء نيكيتا خروشوف([٤١٢]) بهذا الخصوص ، وصدر بيان من الاتحاد السوفيتي يوم ١٨ تموز ١٩٥٨ اعلنت عن قيامها بمناورات عسكرية في المناطق الحدودية لتركيا وايران لتدريب الجيش السوفيتي على القتال في مناطق القفقاس وتركستان العسكريتين ، وذلك لتحذير تركيا وايران من الاعتداء على

---

[٤١٢]) نيكيتا خروشوف ولد عام ١٨٩٤ في مقاطعة كالينوفكا بمقاطعة كورسك الواقعة على الحدود الفاصلة بين روسيا وأوكرانيا ، انتسب الى الحزب الشيوعي عام ١٩١٨ ، حارب الى جانب الجيش الاحمر ، تدرج في العمل الحزبي حتى وصل الى عضو في مجلس السوفيت الاعلى عام ١٩٣٧ ، ثم بعد ذلك اصبح سكرتير اول للحزب الشيوعي وعضواً مرشحاً للمكتب السياسي عام ١٩٣٩ وهو منصب يعتبر شاغلة من اهم قادة الاتحاد السوفيتي المميزين ، حكم الاتحاد السوفيتي من ١٩٦٣ الى ١٩٦٤ ، توفي في ١١ ايلول ١٩٧١ . للمزيد من المعلومات ينظر : مجموعة من الباحثين، موسوعة المشاهير السياسيين في العالم – مشاهير القادة العسكريين والسياسيين ، ج ٣ ، ط١ ، دار الصداقة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٢، ص ١٦٢ – ١٦٧.

العراق ولا سيما تجاه المنطقة الشمالية([٤١٣]) وارسلت الحكومة السوفيتية في التاسع عشر من تموز ١٩٥٨ رسالة الى رؤساء حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والهند ، بأن أي اعتداء على الحكومة العراقية الجديدة سيؤدي الى ردود فعل سوفيتية عنيفة ، فضلاً عن طلبها بانسحاب فوري لقوات تلك الدول من المنطقة([٤١٤]).

بعد زيارة الملا البارزاني الى موسكو في تشرين الاول ١٩٦٠ التي شرح فيها وضع الاكراد بشكل خاص والعراق بشكل عام ، موضحاً من احتمال قيام الاكراد بتمرد ضد الحكومة العراقية ، طالباً منهم المساعدة في النواحي العسكرية والمادية ، فتعهد الاتحاد السوفيتي بتقديم كل ما يحتاجه الاكراد من خلال ارسال عتاد واسلحة الى شمال العراق في منطقة وادي (دولة هوري) الذي يقع وراء جبل شيرين شمال برزان ، لكن هذه الوعود لم تنفذ لأسباب سياسية تلافياً لرصدها من قبل الحكومة العراقية ، مما يؤدي الى توتر العلاقات العراقية السوفيتية ، لكن بعد عودة الملا البارزاني من موسكو تم التنسيق بين الاكراد والسفارة السوفيتية لايصال مبالغ مالية عن طريق (ناسكوف) وهو السكرتير الاول في السفارة ، اما المكلف بتسلم المبالغ المخصصة وشراء الاسلحة هو الحزب الديمقراطي الكردستاني في اربيل والسليمانية ، أذ تم شراء ثلاثة الاف قطعة بين شهري ايار وايلول ١٩٦١ وتوزيعها الى المتمردين([٤١٥]).

ب- الموقف البريطاني

---

[٤١٣]) نوري عبالحميد العاني ، علاء جاسم محمد الحربي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨ – ١٩٦٨ ، ج١ ،ط٢ ، بيت الحكمة – بغداد ٢٠٠٥، ص ١٤٤- ١٤٥.

[٤١٤]) ميهظان محمد حسين البامرني ، المصدر السابق، ص ٩٠ – ٩١ .

[٤١٥]) سمر فضلا عبدالحميد محمد ، المصدر السابق ص ١٩٩.

حاولت بريطانيا تدخلها في التصدي لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ من خلال قيام السفير البريطاني في بغداد ارسال برقية سرية الى الحكومة البريطانية في ١٨ تموز ١٩٥٨ بأن الفرصة المتوفرة في استغلال الاكراد لوجود حركة متنامية الانفصال عن العراق واقامة دولة تتمتع بحكم ذاتي[٤١٦].

ارسلت وزارة الخارجية البريطانية برقية الى سفيرها في طهران في الثامن من اب ١٩٥٨ تحثه على تشجيع ايران وتركيا للتحرك ضد العراق لاقتسام كردستان العراق فيما بينها اذا تدخلت الجمهورية العربية المتحدة ومحاولتها اقامة دولة كردية في شمال العراق كدولة حاجزة بينها وبين الاتحاد السوفيتي([٤١٧]).

فقد نشرت صحيفة الثورة مقالاً افتتاحياً عن التدخل البريطاني في العراق تحت عنوان (فشل) اعربت الصحيفة عن تساؤلها من خلال المقال " **لصالح من قامت حركة التمرد الانفصالي في الشمال ؟ ... انها بالضبط لصالح الاستعمار ، والاستعمار البريطاني على الاخص ... يحاول هنا ان يجعل التمرد الاستعماري ظرفاً مساعداً للحكومة العراقية بادعائه ان الحكومة استغلته لأحراج الوفد المفاوض لشركات النفط ليضطره على قبول مطاليبه بالحصول على ما لا يقل عن ٢٠ /. من رأسمال الشركة....**"[٤١٨] ، واكدت الصحيفة بان بريطانيا بهذا الادعاء ارادت اخفاء حقائق لكن بتصرفها انفضحت اكثر كونها اصبحت في مأزق من مفاوضات النفط ، وهو نسف المفاوضات مع محاولة ازاحة نظام الحكم الذي كان على رأس المفاوضات ، والمعروف ان لبريطانيا نصيباً من شركة نفط العراق التي نهبت اموال الشعب العراقي في وضح النهار، واوهم المستعمرون انفسهم بأن المماطلة والتسويف التي

---

[٤١٦] وليد محمد سعيد الاعظمي ، ثورة ١٤ تموز وعبدالكريم قاسم في الوثائق البريطانية ، ط١ ، الدار العربية ، بغداد ، ١٩٨٩ ، ص٧٤.

[٤١٧]) سعيد خديدة علو ، العلاقات العراقية الايرانية واثرها في القضية الكردية في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨ – ٨ شباط ١٩٦٣ ، دار جده – عمان ٢٠٠٧ ، ص ١٥١.

[٤١٨] الثورة ، العدد ٧١٠ ، ٢٧ ايلول ١٩٦١ .

اتبعوها سابقاً بوقف الانتاج في بعض الابار وكذلك الاختلاف حول اجور الشحن سوف تحقق لهم الضغط على الحكومة ، لكن مخططاتهم باءت بالفشل، واختتمت الصحيفة مقالها بمقولة عبدالكريم قاسم حول هذا الموضوع " ... **ان الاستعمار يعتقد مثل هذه الحركة تمنع الجيش والحكومة وابناء الشعب من المطالبة بحقوقهم وان المستعمر كان يعتقد ايضاً انه بتوجيه مثل هذه الحركة سيحطم كيان الجمهورية...**"[٤١٩].

وفي ضوء هذه التطورات والتدخلات البريطانية استطاعت القوات الحكومية من القاء القبض على اثنين من البريطانيين في حوادث الشمال ، الامر الذي ادى الى احتجاج بريطانيا على هذا الاعتقال من خلال طلب قدمته الى وزارة الخارجية العراقية ، وفي الوقت الذي رفضت الحكومة العراقية مذكرة الاحتجاج البريطانية ، والتي عد وجودهما تدخل في الشؤون العراقية ، كتبت صحيفة الثورة مقالاً افتتاحياً بعنوان (رد بليغ) ، جاء فيه" **تميزت مذكرة وزارة الخارجية العراقية التي رفضت بها الاحتجاج البريطاني حول الشخصين البريطانيين اللذين القي عليهما القبض اثناء حوادث التمرد في الشمال... وواضح من هذا ان البت في قضية الشخصين البريطانيين الموقوفين بتهمة معينة انما يقع ضمن صلاحية الحكومة العراقية في ظل سيادتها التامة...**"[٤٢٠] واكدت الصحيفة ان رفض العراق احتجاج البريطانيين هو اعطاء صورة واضحة للبريطانيين بان العراق ليس كما كان في العهد السابق ، لان اليوم اختلف عن امس وولت الحكومات الخاضعة للأوامر البريطانية[٤٢١].

من الطبيعي ان تكشف بريطانيا في مساندتها للحركة الكردية في محاولة منها فياضعاف الحكومة المركزية لاسيما عندما وجدت نفسها مهمشة في التدخل في

---

[٤١٩] الثورة ، العدد ٧١٠ ، ٢٧ ايلول ١٩٦١ .
[٤٢٠] الثورة ، العدد ٧٤٩ ، ١٢ تشرين الثاني ١٩٦١ .
[٤٢١] المصدر نفسه .

القرارالسياسي العراقي مع ظهور بوادر محاولة التحرر الاقتصادي العراقي من هيمنة الشركات الاجنبية النفطة الاحتكارية والتي كانت بريطانيا صاحبة الحصة الاكبر في تلك الشركات .

ج- موقف الولايات المتحدة الامريكية

عندما قامت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ اهتمت سفارة الولايات المتحدة الامريكية بالقضية الكردية من خلال تقاريرها المرسلة الى بلادها عن طريق سفيرها غلمن[٤٢٢] الذي كان يتوجس الخيفة من قدوم الملا البارزاني وظهوره على المسرح السياسي ، اذ اعتقد غلمن بأن الملا البارزاني قضى احدى عشرة سنة في الاتحاد السوفيتي من الممكن استغلالها من قبل الشيوعيين في كسبه الى جانبهم من خلال مساعداتهم المادية والعسكرية والمعنوية ، فضلاً عن توسيع علاقاتهم مع الحكومة العراقية ، من خلال استغلال حضوره داخل العراق ، ولا يمكن نسيان الثقل الكبير والمؤثر الي يحمله الملا البارزاني على اغلبية الاكراد وهم يحملون له ولاء منقطع النظير ويعتبرونه رمزاً لتضحيته العالية في سبيل قضيتهم[٤٢٣]، ولذلك قدمت الولايات المتحدة الامريكية المساعدة الى الاكراد عن طريق ايران بمساندة الشاه محمد رضا بهلوي [٤٢٤] الى المتمردين رشيد لولان وعباس مامند وهم ملاكي الاراضي الذين رفضوا تشريع قانون الاصلاح الزراعي ، ونتيجة للمخاوف الامريكية من التدخل السوفيتي فقد انعكس ذلك

---

[٤٢٢] غلمن: ولد في نيويورك عام ١٨٩٩ ، التحق بالسلك الدبلوماسي عام ١٩٢٢ ، عين سفير في العراق عام ١٩٥٤ ، استمر في منصبه حتى عام ١٩٥٨ ، كما تسلم مناصب عدة منها سفير الولايات المتحدة الامريكية في اتحاد جنوب افريقيا وبولندا، وكذلك تقلد منصب مساعد رئيس الشؤون الاوربية . مؤيد الونداوي، الاتحاد العربي في الوثائق البريطانية ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، ط١ ، بيروت ،٢٠١٣ ، ص ٢٠٨ .

[٤٢٣] سنان صادق حسين الزيدي ، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق في عهد الزعيم عبدالكريم قاسم ١٩٥٨ – ١٩٦٣ ، دار المرتضى ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص ٢٦٥.

[٤٢٤] الشاه محمد رضا بهلوي: ولد عام ١٩١٤ في طهران ، درس في سويسرا ثم عاد الى طهران ، التحق بالكلية الحربية وتخرج منها ١٩٣٨ برتبة ملازم مدفعية ،اسقط حكمه عام ١٩٧٩ على يد الخميني ، توفي عام ١٩٨٠ . عبدالسلام عبدالعزيز فهمي ، تاريخ ايران السياسي في القرن العشرين ، المركز النموذجي ، القاهرة ، ص١٠١ – ١٠٤ .

على الصحافة الامريكية ، فقد استضاف نادي الصحافة في واشنطن السفير العراقي في الولايات المتحدة الامريكية علي حيدر سليمان[٤٢٥] في حزيران ١٩٥٩ لبيان رأيه حول شائعات تتعلق بالاكرد العائدين من الاتحاد السوفيتي وتخطيطهم مع الحزب الشيوعي للسيطرة على الحكم ، ، وقد نفى علي حيدر سليمان هذه الاشاعة مؤكداً ان لجوء الاكراد في العهد الملكي جاء وفق ظروف مجبرين عليها تحت الضغط الاقليمي والدولي مما اجبرهم البحث عن ملاذ آمن[٤٢٦].

عبرت صحيفة اتحاد الشعب الناطقة عن الحزب الشيوعي عن استهجانها بالاتهامات الموجهة من بعض الصحف الامريكية على ان الاكراد هم اداة موجهة من قبل الاتحاد السوفيتي الذين قدموا الدعم المعسكري والمادي للمتمردين لمقاومة القوة العسكرية العراقية، وعدتها تدخل امريكي في محاولة في تمزيق الوحدة العراقية[٤٢٧].

كانت هناك لقاءات اجرتها الولايات المتحدة الامريكية اثناء الخلاف بين عبدالكريم قاسم والاكراد ، فقد اجتمع السفير الامريكي هولمز (Holmes) في ١٣ و٢٣ تموز ١٩٦١ وبمساعدة الملحقين العسكريين الامريكان وقنصل امريكيا في ايران ، بعد ان نظموا سفرات في مناطق ايران الكردية بمجموعة من الشيوخ الاغوات والاكراد في مدينة رضائية الايرانية وابدى استعداده بإيصال مساعدات اليهم في سبيل دعم الحركة الكردية ضد حكومة عبدالكريم قاسم[٤٢٨].

---

[٤٢٥] علي حيدر سليمان: ولد في راوندوز عام ١٩٠٥ ، خريج الجامعة الامريكية في بيروت عام ١٩٣٠ من مؤسسي جماعة الاهالي ، التحق في البعثة العلمية العراقية في الجامعة الامريكية ، اصبح وزيراً للاشغال والمواصلات في وزارة علي جودة الايوبي ١٩٤٩ – ١٩٥٠ ،عمل في= =السلك الدبلوماسي من عام ١٩٥٦، احيل على التقاعد عام ١٩٦٨ . حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة العراق السياسية ، ص ٤٣٤ .

[٤٢٦] سنان صادق الزيدي ، المصدر السابق ،٢٦٧ .

[٤٢٧] المصدر نفسه ، ص ٢٤٧ .

[٤٢٨] طه ناجي ، ثورة العراق المجيدة ١٤ تموز ١٩٥٨ والرهان على العسكر ، دار الفرات ، بابل ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٠٩ ؛ جعفر المنصور، المصدر السابق ، ص ١٧١.

عندما بدأت العمليات العسكرية في المنطقة الشمالية في ١١ ايلول من العام نفسه ، فقد وجهت صحف عراقية متعددة اصابع الاتهام الى الولايات المتحدة الامريكية ودول اخرى في دعمها للاكراد ، فقد اتهمت صحيفة البلاد قوى دولية خارجية بان لها علاقة كبيرة بما حدث في شمال العراق ، وذكرت الصحيفة بان الولايات المتحدة الامريكية هي على رأس الدول الضالعة في الاحداث ، مستندة على تحرك الاسطول السادس الامريكي الى ميناء بيروت اثناء ثورة ١٤ تموز ، في وقت وصول القوات الليفي([٤٢٩]) متخذة مواقع قريبة من القوات البريطانية في الكويت[٤٣٠] ، واتهم عبدالكريم قاسم كل من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية بتقديم الدعم المادي الى المتمردين في الشمال[٤٣١] ، وأن ما يؤكد ضلوع الدول الخارجية هو ما اشارت له الوثيقة الامريكية بان الملا البارزاني طلب من ضابط في السفارة الامريكية سراً في ١٨ ايلول ١٩٦٢ ، بمساعدة الولايات المتحدة الامريكية وتقديم الدعم المادي لهم ، كونهم بأمس الحاجة لتزويد المقاتلين برواتب لمسايرة الحياة اليومية ، لكن ما اكدته الوثيقة بانه لم يطلب الاسلحة لكن احتمال في المستقبل يكونون بحاجة لها [٤٣٢] ، وفي حالة موافقة الولايات المتحدة الامريكية على هذه الطلبات فأن الملا البارزاني يتعهد على امور منها : التخلص من العناصر الكردية التي تعدها الولايات المتحدة الامريكية بانها تثير المشاكل في المنطقة الشمالية ، ويتعهد اصحاب القرار في الحركة الكردية التعاون مع

---

[٤٢٩]) قوات الليفي : هي فرق عسكرية أسسها البريطانيون ، مكونة من الاثوريين لضرب الحركات الوطنية في العراق، وتكون تحت سيطرة المندوب السامي ، ويقدر عددها أربعة آلاف جندي ٠ رسول فرهود هاني الحسناوي ، العراق من الملكية الى الجمهورية ، ط١ ، مؤسسة النبراس ، النجف ، ٢٠١١ ، ص٨٥ ٠

[٤٣٠] البلاد ، العدد ٦١٩٩ ، ١٨ ايلول ١٩٦١ .

[٤٣١] الاهالي ، العدد ٧١٤ ، ٢٤ ايلول ١٩٦١ .

[432]F. R. O. u. (No 49) Telegram From The Embassy in Iraq to The Department of state (Near East, 1962 – 1963) vol xv11 1961 1963 , Bagdhdad Spetmber 20, 1962

العناصر العربية العراقية المعتدلة واعادة العراق الى ميثاق بغداد اذا الولايات المتحدة الامريكية في ذلك ، مضيفاً بتزويد واشنطن بمعلومات كافية عن التطورات السياسية في كردستان ، وهذا سيكون ملزماً على اكراد ايران وسوريا ايضاً[٤٣٣]، واشارت الوثائق الامريكية ان الاكراد تواصلوا مع الولايات المتحدة الامريكية عن طريق ممثلين عن الملا البارزاني وهما كاميران بدرخان من سوريا وجمال عبدالله من العراق اللذان اتصلوا بوزارة الخارجية الامريكية واوضحوا لهم بانهم يسعون الى اثارة اهتمام المجتمع الدولي في محاولة حصولهم على الحكم الذاتي ، وانهم يتأملون في دعم معنوي كبير من الولايات المتحدة لأسباب انسانية عانى منها الاكراد في العراق ، وطالب الممثلين الولايات المتحدة الا يكونوا عدوانيين في حالة عرض القضية الكردية للمناقشة في الامم المتحدة ، وان الملا البارزاني كان راغباً في دعم الولايات المتحدة للاكراد ، الا ان الادارة الامريكية وجدت هذا الموقف سيضعف علاقاتها مع العراق[٤٣٤]، ومما عزز تلك الوثيقة هو ما نشرته صحيفة المستقبل بوجود تدخل امريكي في شمال العراق من خلال مقالها الافتتاحي (السلطة مدعومة لدراسة مشاكل المنطقة الشمالية) ، جاء فيه : ان عبدالكريم قاسم كشف عن المخططات الاستعمارية التي حاولت التعاون مع جهات متعددة للإطاحة بمكاسب الشعب العراقي ، وان المستعمرين حاولوا ارسال القطعات العسكرية الى الشمال لضرب اخوتنا الاكراد ، لكن وعي الحكومة قطع الطريق عليهم ، وهذا جاء متزامناً مع العفو الذي اعلنته الحكومة العراقية عن النادمين من اخواننا الاكراد في تمرد الشمال ، فضلاً عن ان عبدالكريم قاسم اكد في خطابه على احترام القوميات المتآخية ونبذه لسياسة الصهر ، التي روجت لها بعض الصحف مثل هذه العبارات ، واكدت الصحيفة [٤٣٥]"... **الاكاذيب الملفقة التي تروجها**

---

[٤٣٣] سنان صادق الزيدي ، المصدر السابق ، ص ٢٧٤.
[٤٣٤] احمد سعيد السيد زيدان ، المصدر السابق، ص ٦٦٣.
[٤٣٥] المستقبل ، العدد ٦٥٠ ، ١٦ كانون الثاني ١٩٦٣ .

الصحافة الاستعمارية عن جمهوريتنا تلك الصحف التي لا تعرف للحرية طعما ولا معنى ... محاولة اضفاء صفات الاستعمار الامريكي على جمهوريتنا المعادية للاستعمار بكل اشكاله وفي مقدمته الصهر القومي الذي هو من اخطر انواع الاستعمار وأقساها ..."[٤٣٦] .

يمكن القول ان السياسات الدولية تجاه المشكلة الكردية كانت مشجعة لها في اغلب الحالات لإبقاء العراق في وضع مضطرب دائماً في سبيل اضعاف قوته السياسية والعسكرية ، كانت القوى الاستعمارية الدولية ضالعة في تقديم المساعدات الى الجانب الكردي وحسب المصالح التي تتوافق مع اهدافها ومصالحها الاستراتيجية.

ثانياً: الموقف الاقليمي

أ – الموقف الايراني :

حاولت ايران استغلال وضع العراق الجديد بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، فدعا رئيس الاستخبارات الايراني تيمور بختيار[٤٣٧] في ٢٥ تموز من العام نفسه الاكراد

---

[٤٣٦] المصدر نفسه .

[٤٣٧] تيمور بختيار: ولد عام ١٩١٣ في طهران ، ، تم ارساله الى اذربيجان كقائد بعض العمليات العسكرية الناجحة ضد القوات الاذربيجانية ومؤيديهم الروس في اوائل عام ١٩٤٦ ، اصبح بمنصب= =رئيس اركان الحرس الايراني في حكومة مصدق ،ثم اصبح مستشاراً عسكرياً للشاه عام ١٩٥٤ وعين كذلك قائداً للفرقة المردعة الثانية، منح رتبة عميد ، استلم منصب الحاكم العسكري في طهران فاصبح له صلاحيات واسعة ، عام ١٩٥٦ منح رتبة لواء ،بعدها اختير ليصبح رئيس جهاز المخابرات (السافاك) عام ١٩٥٧ ، وذلك بتأثير الولايات المتحدة الامريكية، منح رتبة فريق عام ٢٢ ايار ١٩٥٩ اختلف مع الشاه على اثر لقائه مع الرئيس الولايات المتحدة جون كندي فتم احالته على التقاعد في تشرين الاول ١٩٦١ ، قام تجواله في مدن اوربا ثم استقر في لبنان ، قام باتصالات مع معارضي الشاه ،ادى الى مطالبة الحكومة الايرانية باعادته الى ايران ، لكن الحكومة اللبنانية رفضت الطلب ، مما ادى الى حدوث ازمة بينهما ، سافر الى بغداد عام ١٩٧٠ ، وخلال وجوده في بغداد ارسل الشاه محمد رضا بهلوي مجموعة من جهاز السافاك بوصفهم منشقين عن النظام الايراني ، وكانوا يتجولون معه في رحلاته ، وفي احدى رحلات الصيد قتله احد رجال جهاز السافاك بالقرب من الحدود العراقية الايرانية في حزيران ١٩٧٠. خضير البديري ، موسوعة الشخصيات الايرانية في العهدين القاجاري والبهلوي ١٧٩٦ – ١٩٧٩ ، ط١ ، شركة العارف للمطبوعات ، بيروت ،

القاطنين في كل من العراق وتركيا وسوريا بالانضمام الى ايران ، اذ بعث برسالة مفادها ان ايران ستكون اللاعب الاقوى في تحديد مسار المشكلة الكردية ، فضلاً عن مطالبتها باقتطاع اراضي واسعة من الدول المذكورة واضافتها الى الاراضي الايرانية[٤٣٨]، واستمرت ايران التي لم تتوان في التدخل بشؤون العراق وهذا ما أكده الشاه محمد رضا بهلوي من تقديم الدعم للأكراد ، مبرراً ان الحكومات العراقية السابقة قامت باعتداءات على جارتها ايران ، مضيفاً بانها الفرصة السانحة التي لايمكن اهدارها[٤٣٩].

على الرغم من الاعتراف الايراني بالحكومة العراقية الجديدة في ٣٠ تموز ١٩٥٨، الا ان ذلك لم يمنع عبد السلام محمد عارف نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية من مهاجمة ايران من خلال الاعلام العراقي ، جرت مظاهرة معادية لنظام الشاه في بغداد في التاسع عشر من آب ١٩٥٨م ، وشنت اذاعة بغداد باللغة الكردية حملات ضد الحومة الايرانية وذلك باثارة الكرد الايرانيين ضد حكومة الشاه، كما خصصت الحكومة العراقية مبلغاً قدره اربعة الاف ديناراً الى عشائر (جوانزود) الكردية الايرانية التي نزحت الى العراق وسكنت في منطقة حلبجة التابعة الى لواء السليمانية والتي بلغ عدد الافراد النازحين ما يقارب (٣٩٦) شخصاً ، وعد هذه المصروفات ضمن الخدمات السرية لميزانية قوات الشرطة في لواء السليمانية ، وبسبب ذلك قدمت الحكومة الايرانية مذكرة احتجاج الى نظيرتها العراقية حذرتها الى خطورة مثل هذه النشاطات التي تؤثر سلباً على علاقات الجوار والتاريخ المشترك بين البلدين ، فاجابت الحكومة العراقية في

٢٠١٥ ، ص ٣٩٤ - ٤١٥ . للمزيد من المعلومات ينظر : حسين عبدالحسن حسين ، السافاك ونشاطه في ايران ١٩٥٧ – ١٩٧٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٣ ، ص ٧١ .

[٤٣٨]محمد حسين العيدروس ، العلاقات العربية الايرانية ١٩٢١ – ١٩٧٠ ، د. م ، الكويت ، ١٩٨٥ ، ص ١٢٠ .

[٤٣٩]محمود رزوق احمد ، المصدر السابق ، ص١٩٣.

الثاني والعشرين من ايلول من عام ١٩٥٨م بضرورة احلال التفاهم والتعاون بين البلدين بدلاً من المنازعات([٤٤٠]).

وعلى هذا الموقف الصريح من قبل السلطات في ايران نشرت صحيفة خه بات مقالاً بعنوان (التجربة الخاصة للشعب الكردي تستند من تمسكه بالنهج الديمقراطي لجمهوريتنا الخالدة) ، جاء فيه لا يخفى على احد ان سياسة ايران التي اتبعتها بعد الحرب العالمية الثانية فقد شنت القوى الرجعية الايرانية تحت اشراف بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية هجومها الغادر على جمهوريتي اذربيجان ومهاباد وقامت بإعدام عشرات المناضلين الديمقراطيين الاكراد ... وبالتالي فان الشعب الكردي اليوم يعاني ما يعانيه في ايران من حرمان وتشريد واضطهاد على ايدي مجموعة خونة من الشعب الايراني وعملاء الانكليز والامريكان ، واضاف المقال ان موقف الاكراد في العراق تحت حكم النظام الملكي بانهم عاشوا تحت مطاردة السلطات سواء كانوا قوميين او شيوعيين او ديمقراطيين اكراد ، بينما اشاد بالحكم الجديد في العراق بعد ثورة ١٤ تموز بانه يمثل سلطة وطنية ديمقراطية ، تطلق الحريات للشعب [٤٤١] .

اشار تيمور بختيار نائب رئيس الوزراء ورئيس جهاز المخابرات الايراني الى قضية الاكراد عندما أعلن في ٢٥ تموز ١٩٥٩ بان الاكراد في كل الدول هم يعتبرون ايرانيين كونهم يتكلمون اللغة الفارسية ، واشار بختياري اذا طالب الاكراد بالاتحاد مع ايران فان الجانب الايراني سيهتم بهذا الطلب بشكل كبير ، هذا ما اكده وزير الخارجية

---

[٤٤٠]) نصير محمود شكري ،السياسة الخارجية العراقية في ضوء مقررات مجلس الوزراء (١٩٥٨ – ١٩٦٣) رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية التربية ، ابن الرشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤، ص ٩٠.

[٤٤١] خه بات ، العدد ١١ ، ١٢ حزيران ١٩٥٩ .

الايراني عند لقاءه بالسفير العراقي حسين جميل([٤٤٢]) في طهران في آب ١٩٥٩ بقوله " **ان الاكراد هم ايرانيون ولا فرق بينهم وبين غيرهم من الايرانيين** "[٤٤٣].

جاء الرد من قبل فؤاد عارف وزير الدولة على الادعاءات الايرانية من خلال تصريح له في صحيفة خه بات ، اذ اكد بان هذه الادعاءات خالية من الوثائق والسندات التاريخية التي تثبت ذلك ، واضاف قائلاً " **ان ايران ترسل سبع محطات باللغة الكردية كلها تدعو الكرد في العراق الى الالتحاق بأيران ، وتعدهم بالمواعيد المعسولة والحياة السعيدة في ظل الدولة الشاهنشاهية الايرانية ، وذلك بغية تضليلهم واثارتهم ضد الحكومة العراقية.... ان الشعب الكردي في ايران محروم من جميع حقوقه القومية بل وان الحكومة الايرانية تنتهج تجاهه سياسة الافناء تحت ستار القومية الايرانية المزعومة وتنكر وجود القومية الكردية بصورة نهائية** "، وردت صحيفة خه بات في نفس الموضوع من نشر مقالاتها الافتتاحية ضد ايران اذ كتبت مقال لها اكد بأن الشعب الكردي سيواصل نضاله تحت قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني وبمساندة الشعوب الفارسية والاذربيجانية والعربية في أيران ضد الاستعمار الامريكي وحكومة الشاه الموالية للاستعمار [٤٤٤] ، واشاد المقال بوقوف حكومة العراق بما قدمته للاكراد وتأتي ايران في هذه المرحلة في محاولتها للتدخل

---

[٤٤٢]) حسين جميل: ولد عام ١٩٠٤ في بغداد ، وانهى دراسته الاولى في الكتاتيب ، دخل المدرسة الابتدائية عام ١٩١٧ ، دخل المدرسة الثانوية المركزية في بغداد بكلية الحقوق ، شارك في تأسيس جماعة الاهالي ، ساهم في تأسيس الحزب الوطني الديمقراطي عام ١٩٤٦ ، كلفه عبدالكريم قاسم على رأس لجنة لصياغة الدستور، عين وزيراً للإرشاد في حكومته الثانية ، توفي في ٨ كانون الثاني ٢٠٠٢ . حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، ص ٢٣٧ - ٢٣٨. للمزيد من المعلومات ينظر : بشرى سكر خيون الساعدي ، حسين جميل ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية التربية (ابن رشد) ، جامعة بغداد، ٢٠٠٤ ، ص ص ١-١٨٥.

[٤٤٣] محمود رزوق احمد ، المصدر السابق ، ص ١٥٠ .

[٤٤٤] خه بات ، العدد ١٣٧، ٤ كانون الثاني ١٩٦٠

بالشأن العراقي ، ان ما تبحث عنه ايران هو تحقيق للهدف الاستعماري باعتبارها عضو في حلف المعاهدة المركزية (حلف بغداد) سابقاً [٤٤٥].

لقد زادت الدول الغربية في مساندتها لأيران محاولة منها اثارة المشاكل الداخلية مع العراق ، وكانت بريطانيا هي الداعمة لهذا التوجه ، وذلك من خلال الرسالة التي ارسلتها الخارجية البريطانية الى سفيرها في طهران في اب ١٩٥٩ حثت فيه ايران وتركيا لضرب العراق وتقسيم كردستان فيما بينهم [٤٤٦].

وقد ردت صحيفة اتحاد الشعب في مقال افتتاحي بعنوان (حكومة ايران تضطهد الاكراد الوطنيين في بلادها وتحتضن الاكراد الخونة الهاربين من العراق) ، جاء فيه ان الجانب الايراني متعسف على شعب ايران بشكل عام وعلى الاكراد بشكل خاص ، وان كردستان الايرانية لا تعاني الحرمان من ابسط الامور الادارية والثقافية فحسب ، بل استخدموا معهم اقسى انواع التعسف التي تتنافى حتى مع القوانين الجائرة التي وضعها حكام ايران ، واضاف المقال [٤٤٧]"... **في الوقت الذي آوت السلطات الايرانية عدداً كبيراً من الاقطاعيين العملاء الهاربين من العراق الى هناك...حولت الرجعية الحاكمة في ايران اجهزة الاذاعة والصحف وقاعة البرلمان الى ادوات للسب والتهجم ضد العراق ، تنفيذاً لخطط ومؤامرات الحلف المركزي ودعما لمجهود المستعمرين واعوانهم...**" واشارة الصحيفة نهاية المقال ، على الحكومة العراقية مصادرة ممتلكاتهم واراضيهم واصدار حكماً غيابياً لتعاونهم مع دولة اجنبية [٤٤٨].

اما صحيفة خه بات فقد نشرت عنواناً بارزاً للرد على الاعتداءات الايرانية ضد الجمهورية العراقية ، جاء فيه ، اشارت الدلائل ان المستعمر والطامع هو الذي

---

[٤٤٥] المصدر نفسه.
[٤٤٦] محمود رزوق ، المصدر السابق ، ص ١٥١ .
[٤٤٧] اتحاد الشعب ، العدد ٢٨٠ ، ١٨ كانون الاول ١٩٥٩ .
[٤٤٨] اتحاد الشعب ، العدد ٢٨٠ ، ١٨ كانون الاول ١٩٥٩.

حرك ايران للعدوان على الجمهورية ، وان ايران اعتدت على العراق مرات متعددة واحتضنت المتمردين الاكراد من شمال العراق وزودتهم ، لذلك كانت القوى العالمية هي التي شجعت ايران للعدوان على مكتسبات شعبنا وقيادتنا بدلاً عنها [٤٤٩]، وفي مقالاً افتتاحياً اخر نشرت صحيفة خه بات مقالاً بعنوان (الشعب الكردي شوكة في عيون الاستعمار والرجعية) جاء فيه ان الدعاية الايرانية هي دعاية معادية غرضها وهدفها حملة ابادة ضد المواطنين الاكراد ومحاولة القضاء على القومية الكردية التي وضعت تحت سيطرة الحكم الشاهنشاهي البغيض ، ان القومية الكردية ستبقى شامخة رغم ما تتعرض اليه من هجمة شرسة ومن جهات متعددة[٤٥٠].

نشرت صحيفة خه بات مقالاً افتتاحياً بعنوان (لن تنال دسائس الاجنبي من الوحدة الوطنية) ، اشار المقال عن الموقف الايراني وادعائه ان الاكراد جزء من القومية الايرانية مع وجود دعوة الصهر القومي ، وهذا يعني مطالبتها او تحريضها بدعوة الكراس الى الالتحاق بوطنهم الام ايران ، جاء المقال رداً على الافتراءات الايرانية " **ان حكاية القومية الايرانية واحتوائها الاكراد باعتبارهم جزء منها ليست فذلكة وبدعة تاريخية حديثة ، فقد اتعب المؤرخون والفلاسفة الايرانيون انفسهم كثيراً لإعادة الاكراد الى الفرس كما سعى اخوان لهم في تركيا والعراق من قبل ... فقد صرح معاون رئيس الوزارة الايرانية لمراسل صحيفة نيورك تايمس" ان الاكراد اينما كانوا خارج ايران يعتبرون ايرانيين ولغتهم هي الفارسية ولنا الثقة بأنهم سوف لا ينسون روابطهم بوطنهم** "[٤٥١].

اعتبرت بداية الاتصالات الحقيقية بين المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني عام ١٩٦٠ وايران عن طريق السفارة الايرانية في بغداد ، وكان حلقة

---

[٤٤٩] خه بات ، العدد ١٢٩ ، ٢٤ كانون الاول ١٩٥٩ .
[٤٥٠] خه بات ، العدد ١٣٠ ، ٢٧ كانون الاول ١٩٥٩ .
[٤٥١] خه بات ، العدد ٤٥٢ ، ١٠ آذار ١٩٦١ .

الوصل بين الطرفين صالح عبدالله اليوسفي مسؤول الفرع الخامس للحزب في بغداد ، وعلى اثر اعتقاله في تشرين الثاني ١٩٦٠ استمرت العلاقة بين الاكراد وايران ، فقد زار ايران المحامي شمس الين المفتي وهو من الكادر المتقدم من اعضاء الحزب الذي اجتمع بضباط المخابرات الايرانية (السافاك) في قصر شيرين، ثم رجع الى الاراضي العراقية عن طريق خانقين[٤٥٢].

استغلت ايران الاوضاع المتأزمة في شمال العراق ، فقام جهاز المخابرات الايراني (السافاك) في نيسان ١٩٦١بتجميع رؤوساء العشائر وبعض الاقطاعين من اكراد العراق واطلق عليهم (حزب شورش) الذين لجأوا الى ايران بعد قيام الثورة ، اذ تم تسليحهم وارسالهم عبر الاراضي العراقية بأشراف الجنرال (ورهام) الذي اتخذ مدينة مهاباد مقراّ لهم([٤٥٣])، ولذلك توترت العلاقات العراقية الايرانية في عام ١٩٦١ بسبب موقف الحكومة الايرانية الداعم للاكراد في شمال العراق ، مما ادى الى مهاجمة عبدالكريم قاسم لايران بتصريح له واصفاً موقفها بانه يشكل مؤامرة ضد العراق ونيابة عن دول الغرب المعادي

لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨[٤٥٤].

عندما اندلعت الحركة الكردية في ١١ ايلول ١٩٦١ حاولت الحكومة الايرانية باستغلال الحركة الكردية لصالحها ، اذ قام الشاه بالاتصال بالملا البارزاني في ٢٢ من الشهر نفسه معلناً تأييده للحركة وعارضاً عليه بتقديم المساعدات العسكرية وتسهيل ايصال المؤن مع فتحه للحدود ، لكنه وضع شروطاً للاتفاق مقابل هذه المساعدات وهو عدم التدخل بالشؤون الداخلية الايرانية ولاسيما عدم الاتصال بالحزب الديمقراطي الكردستاني

([٤٥٢]) صلاح الخرسان ، التيارات السياسية، ص ١٢٥ .

[٤٥٣]) المصدر نفسه ، ص ٩٣ .

[٤٥٤] راضي دواي طاهر الخزاعي ، العلاقات العراقية – الايرانية ١٩٦٣ – ١٩٧٥ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى كلية التربية ، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٧ ،ص ٣٩.

الايراني ، فوافق الملا البارزاني على الشرط الايراني [٤٥٥] ، بعد ذلك بدأت المساعدات الايرانية تقدم وبشكل كبير للأكراد وبموافقة الشاه الذي تكلل بأرسال اول وجبة من الاسلحة الايرانية عام ١٩٦٢ ، ومما يدلل على النفوذ الايراني ما اشارت اليه احدى الوثائق الامريكية بان الاكراد لهم صلات وثيقة مع الايرانيين في بغداد وطهران ، وتعهد الايرانيون بعدم التدخل في المعابر الحدودية ، لتسهيل حركة مرور الاشخاص ، فضلاً عن ايصال المساعدات العسكرية الى المناطق التي يدور بها القتال[٤٥٦]، فضلاً عن ان وسائل الاعلام الايرانية كرست جهدها الاعلامي الى الاكراد ، وقدم العراق مذكرات احتجاج الى الجانب الايراني في ٢٤ ايار ١٩٦٢ ، الا أنها لم تجدِ نفعاً ، اذ استمر الدعم الايراني حتى سقوط حكم عبدالكريم قاسم في ٨ شباط ١٩٦٣[٤٥٧] .

تبين من خلال الاحداث ان التدخل الايراني هو اقوى الدول الضالعة في محاولة التدخل بالشأن العراقي ، كونه تربطه حدود طويلة مع العراق ، فضلاً عن وجود قومية كردية تبحث عن تكوين الدولة القومية الكردية بمشاركة اكراد العراق لهذه الدولة ، ولذلك كان الضغط والتدخل حاضراً بصورة مستمرة .

ب- **الموقف التركي**

اما الموقف التركي من المشكلة الكردية ، فقد اعلنت تركيا على لسان وزير خارجيتها فطين رشدي زورلو (Fatayn Rashdi Zurlu) في السابع عشر من تموز ١٩٥٨ بعدم اعترافها بالحكومة الجديدة ، وطلبت من الدول باعداد خطة عسكرية لأعادة الحكم الملكي في العراق ، ، لكن تغيرت فكرة الحكومة التركية بعدما وجدت بأن اكراد العراق اصبح تأييدهم كبير للحكومة الجديدة ، مما ادى الى الاعتراف بها في

---

[٤٥٥] خليل ابراهيم حسين ، سقوط عبدالكريم قاسم ، بغداد ، دار الحرية ، ١٩٨٩ ، ص١٨٩ .

[456] F. R. O. u. (No 49) Telegram From The Embassy in Iraq to The Department of state (Near East, 1962 – 1963) vol xv11 196 -1963 , Bagdhdad Spetmber 20, 1962.

[٤٥٧] راضي دواي الخزاعي ، المصدر السابق ، ص ٣٩ .

الثلاثين من تموز ١٩٥٨([٤٥٨]) شعرت تركيا بالتوتر والارتياب بعد رجوع الملا البارزاني واتباعه من منفاهم في الاتحاد السوفيتي ، ففي اثناء حركة الشواف في الموصل آذار ١٩٥٩ ، تسلل اعداد من اكراد تركيا الى الاراضي العراقية ، مما اثار حفيظة تركيا وعدته بمثابة التنسيق بين أكراد العراق وتركيا ، كما صاحب حركة الشواف، لجوء عدد من الاقطاعين ورجال الدين وبعض الاغوات الاكراد الـى تركـيا والذيـن قـدر عددهم بحوالي (٢٠٠٠) شخص [٤٥٩].

وامام هذه الاحداث نشرت صحيفة خه بات مقال لها بعنوان (التجربة الخاصة للشعب الكردي تشدد من تمسكه بالنهج الديمقراطي لجمهوريتنا الخالدة) ، جاء فيه "**... لقد ساهم الشعب الكردي مع اخيه الشعب التركي في نضالات مشتركة ابان السلطنة العثمانية... وساهم بدماء ابنائه في الحركة الكمالية التحررية ، وطرد الاستعماريين الانكليز واليونان... الا ان قادة الثورة وقفوا من اهداف الثورة في منتصف الطريق...**" [٤٦٠]، مضيفاً ان الدكتاتورية التي انقلبت على الجماهير التركية وحرمته من الحقوق الديمقراطية ، والتي اضطهدت شعبها اكيد

سوف تضطهد شعب آخر وتشرد وتقتل كل كردي ثوري رفع رأسه مطالباً بحقوقه القومية[٤٦١].

ذكرت صحيفة الثورة بأن عشائر (الاورماريين) في تركيا دخلت الاراضي العراقية عبر الحدود ، ووضعت نفسها تحت امرة الملا البارزاني وكل ما تملكه من اسلحة وعتاد

---

[٤٥٨]) احمد خليل ابراهيم ، اثر القضية الكردية في العلاقات العراقية – التركية بعد عام ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٤ ،ص ١٣ .

[٤٥٩] خالد عبدالوهاب عبدالرزاق ، مواقف الصحافة العراقية من العلاقات العراقية – التركية ١٩٥٨ – ١٩٦٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية التربة الاساسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٠ ، ص١٣٦ – ١٣٧ .

[٤٦٠] خه بات ، العدد ١١ ، ١٢ حزيران ١٩٥٩ .

[٤٦١] خه ات ، العدد ١١ ، ١٢ حزيران ١٩٥٩ .

واموال ، واضافت الصحيفة بان (الاورماريين) لعبوا دوراً كبيراً في التطورات التي حصلت في الشمال[٤٦٢].

اتهمت صحيفة الثورة الملا البارزاني بتواطئه مع القوى الاستعمارية، وذلك من خلال خلق فوضى واوضاع مضطربة في الشمال ، مما ابعد الدولة عن المسار الذي وضعته من اجل انشاء المشاريع لتنمية البلد ، وذكرت الصحيفة كيف قام الملا البارزاني باستمالة العشائر الكردية وبعض العشائر في دول الجوار الى جانبه في تحقيق اهدافه الخاصة وما خططت له الدول الاستعمارية [٤٦٣] ، الامر الذي ادى الى اغلاق تركيا لحدودها مع العراق ورغم ذلك فقد اجتازت مجموعة من الاكراد الحدود التركية بلغ عددهم ٣٠٠ كردي عراقي من عشيرة (البرواري بالا) ، مما نتج عنه مصادمات مع البارزانيين[٤٦٤] .

خشيت تركيا من اتساع حركة التمرد في شمال العراق الى اراضيها ، فقامت برصد المناطق الحدودية عن طريق طائرات الاستطلاع ، فضلاً عن زيادة عدد قواتها على الحدود ، مما ادى الى قيام العراق بتقديم مذكرات احتجاج الى تركيا حول خرق الطائرات التركية للأجواء العراقية ، بالمقابل كان العراق منشغلاً بمطاردة المتمردين الذين عبروا الى القرى القريبة للحدود التركية ، وقصف هذه القرى بالمدفعية ، مما ادى حدوث ازمة بين البلدين [٤٦٥] ، في ١٠ اب ١٩٦٢ ، طلبت تركيا من العراق التوقف من قصف القرى التركية ، وفي يوم ١٥ من الشهر نفسه قتل جندي وجرح اخر عندما قصفت المدفعية العراقية احد المخافر التركية ، ادى ذلك اثارة الرأي العام التركي والصحافة التركية التي انتقدت حكومتها بالضعف والعجز عن اتخاذ اجراءات رادعة

---

[٤٦٢] الثورة ، العدد ٧٢١ ، ١٠ تشرين الاول ١٩٦١ .
[٤٦٣] الثورة ، الاعداد ٧١٧ - ٧٢٦ ، ٥ / ١٦ تشرين الاول ١٩٦١ .
[٤٦٤] نصير محمود شكر الجبوري ، السياسة الخارجية العراقية في ضوء مقررات مجلس الوزراء (١٩٥٨ – ١٩٦٣) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية التربية ،ابن الرشد ،جامعة بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص ٨٦ .
[٤٦٥] خالد عبدالوهاب عبدالرزاق ، المصدر السابق ، ص١٤٠ .

ضد التهديد الذي قام به العراق [٤٦٦]، فطالبت الحكومة التركية في ١٦ اب من العام نفسه من السفارة العراقية في انقره بمعاقبة المتسببين ، واصدار بيان اعتذار عن الحادث ، مع مطالبتها للطائرات التركية بعدم التهاون باي اختراق للطائرات العراقية للحدود التركية[٤٦٧] .

وامام هذا التوتر قامت اربع طائرات حربية تركية بتاريخ ١٦ آب ١٩٦٢ بأسقاط طائرة عراقية فوق منطقة شقلاوة على بعد ٧٠ (كم) داخل الحدود العراقية ، ادى الى استشهاد قائدها ، فقام طالب مشتاق([٤٦٨]) السفير العراقي في انقره بتقديم مذكرة احتجاج في ١٨ اب ١٩٦٢ الى الحكومة التركية بناءاً على طلب وزارة الخارجية العراقية ، وعلى اثر ذلك تناولت الصحف العراقية حادث اسقاط الطائرة العراقية وموقف العراق المتفرج ازاء هذا الحادث ، فقد نشرت صحيفة الثورة مقالاً (حسن الجوار المزعوم) ، جاء فيه ان الاعتداءات التركية المتكررة على حدودنا واخرها اسقاط الطائرة العراقية واستشهاد قائدها ، وموقف وزارة الخارجية موقفاً متفرجاً وامتناعها من اتخاذ موقف دبلوماسي تجاه الاعتداءات من الجارة المعتدية المسلمة تركيا ، واكدت الصحيفة بمخاطبتها لوزارة الخارجية بقولها [٤٦٩]"... **هل تذكر لتركيا موقفها من العراق قبل اربعين عاما عندما حاولت ان تقتطع منه جزءاً عزيزاً وهاماً هو لواء الموصل....ام تذكر لها موقفها من ثورتنا المجيدة ١٤ تموز ١٩٥٨ عندما حشدت قواتها وسمحت للطائرات الامريكية المهددة لكياننا الجمهوري باستخدام اراضيها في أطنه وغيرها لتهديدنا ولاحتلال لبنان ، ام تذكر لها اخيراً ايواء العصاة**

---

[٤٦٦] نصير محمود شكري الجبوري ، المصدر السابق ، ص ٨٧ .
[٤٦٧] خالد عبدالوهاب عبدالرزاق ، المصدر السابق ، ص ١٤٠ .
[٤٦٨] طالب مشتاق : ولد عام ١٩٠٠ ، من عائلة تركمانية ، درس في بغداد ، عين معلماً عام ١٩١٩، التحق بعدها في كلية الحقوق وتخرج منها ١٩٢٣ ، بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ عين سفيراً للعراق في تركيا ، عام ١٩٦٥ احيل الى التقاعد ، توفي عام ١٩٧٧ . حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية ، ص ص٣٥٧ ــ ٣٥٨.
[٤٦٩] الثورة ، العدد ٩٧٢ ، ١٩ آب ١٩٦٢ .

وقطاع الطرق وجعل مناطق الحدود مناطق تموين وراحة واستعداد لهم..." واختتمت الصحيفة ان حسن الجوار لا يتعامل به من طرف واحد وانما على الجميع نفس الالتزامات ازاء الجيرة الحسنة[٤٧٠] .

اما صحفية صوت الاحرار نشرت على احد صفحاتها الداخلية عنواناً (اربع طائرات تركية نفاثة تلاحق طياراً عراقياً داخل الحدود العراقية وتسقط طائرته وتقتل الطيار العراقي الشهيد بصورة وحشية) جاء فيه "... **منذ قيام الجمهورية العراقية في ١٤ تموز ١٩٥٨ اعتادت الطائرات التركية في عدم المبالاة بالتجاوز على حرية الاجواء العراقية واجتياز خط الحدود مراراً ورغبة من الحكومة العراقية في المحافظة على حسن الجوار...**" [٤٧١] واكدت الصحيفة بان الحكومة التركية بإهمالها المتعمد للكتب والطلبات والرسائل ومذكرات الاحتجاج ، وان عدوانها بهذه الطريقة هو اسلوب قطاع الطرق وهذه التصرفات غير اخلاقية وغير مشرفة ،[٤٧٢]. وفي السياق ذاته نشرت صحيفة الزمان في صفحتها الاولى عنواناً بارزاً (تحذير عراقي لتركيا) اكد على ان العدوان هو تواطؤ تركيا مع الجهات الاستعمارية وذلك لتسهيل حركتهم وتموين حركة التمرد في الشمال ، مشيرة الى اتخاذ مواقف حاسمة ضد تركيا لاعتدائها على العراق التي استمرت منذ ثلاث سنوات ، وان ادعاء تركيا بان طائرة عراقية اخترقت الحدود هو افتراء وتزيف الحقائق[٤٧٣].

اما موقف الحكومة العراقية جاء على لسان عبدالكريم قاسم اذ ادلى بتصريح للصحيفة الثورة عن الاعتداء الذي قامت به مجموعة من الطائرات التركية في اسقاط الطائرة العراقية داخل الاراضي العراقية قائلاً "...**ان الشعب التركي شعب مسلم صديق وبعد ان يطلع على الحقائق لن يرضى عن الجريمة التي ارتكبتها حكومته..... ولكننا لن نسمح**

---

[٤٧٠] الثورة ، العدد ٩٧٢ ، ١٩ اب ١٩٦٢.
[٤٧١] صوت الاحرار ، العدد ١١٥٩ ، ١٩ آب ١٩٦٢ .
[٤٧٢] المصدر نفسه.
[٤٧٣] الزمان ، العدد ٧٥٠٥ ، ١٩ آب ١٩٦٢ .

بتكرار العدوان ابدا والايام ستثبت ذلك.." [٤٧٤] .

كتبت صحيفة المستقبل مقالاً افتتاحياً بعنوان (واخيراً تمزقت الاقنعة) ، واشار المقال الى التمرد في شمال العراق مع اهتمام الرأي العام العالمي والاقليمي والعربي واحتضان الدول الاستعمارية لهذا التمرد ، وشعب العراق لا يخفى عليه الاعيب وموقف الجارتين ايران وتركيا المرتبطتين مع الاستعمار بحلف الناتو اللتين تتلاعب بهما الدول الاستعمارية وتحرص على ابقاء وديمومة حكمهما الرجعي ، وان الصحافة الغربية كشفت العلاقة المريبة التي تربطهم بالدول بالاستعمارية وعن المفاوضات التي دارت بين المتمردين والولايات المتحدة الامريكية وكانت بعلم الجارتين، واضاف المقال " **فالمتمردين يعيشون في المثلث العراقي – التركي – الايراني وهم يتجولون على مسمع ومرأى ومعاونة من جندرمة الحدود التابعتين للدولتين ومراسلي الصحف الاستعمارية الذين يعيشون في صفوف المتمردين وهم موضع حفاوة تقدير اخوانهم رؤوس العصابة وافراد هذه العصابة يعبرون الحدود دون خشية او معارضة ليعودوا محملين بالمال والسلاح والمؤن الحربية...** " [٤٧٥] واشار المقال بانه لا يخفى على الاكراد ان تجارب السنيين الماضية في العهد الملكي وفي تركيا وايران بداية الستينيات والاستعمار الذي يسند هؤلاء الذين اذاقوا الاكراد مر العذاب وحرموا عليهم حتى لغتهم القومية او ارتداء ملابسهم وزيهم القومي بل الاكثر اضطهاداً منعهم من الادعاء بالقومية الكردية ، اذ اتبعوا الصهر القومي[٤٧٦].

عاودت صحيفة المستقبل في كشف التدخل التركي بالشأن العراقي ، اذ كتبت مقالاً افتتاحياً بعنوان (تركيا تلعب دور الدركي بيد المستعمرين) ، جاء فيه " **تلعب تركيا دور الدركي في حلفي الاطلسي والسنتو العدوانيين للاعتداء على امن وسلامة**

---

[٤٧٤] الثورة ، العدد ٩٧٥ ، ٢٢ آب ١٩٦٢ .
[٤٧٥] المستقبل ، ٥٥٦ ، ٢٤ آب ١٩٦٢.
[٤٧٦] المصدر نفسه .

الشعوب المعادية للاستعمار ... وفي طليعة البلدان التي تتعرض الى مؤامرات تركيا ومن خلفها حلف السنتو الجمهورية العراقية المتحررة ، حيث تواصل الطائرات التركية استفزازها على الحدود وتفتح حدودها على مصراعيها لإيواء المتمردين الخونة ومدهم بالسلاح والاموال والغذاء لإعاقة تطور بلادنا وخدمة الاغراض الاستعمارية ..."[٤٧٧].

ونتيجة لذلك الموقف قامت الحكومة التركية بسحب الموظفين الدبلوماسيين الموجودين في العراق ،الا ان العلاقات الدبلوماسية عادت الى حالة الهدوء ، اذ كان الاتراك راغبين بابقاء اكراد العراق تحت السيطرة ليمنعوا انتشار الحركة الكردية الى الدول الاقليمية[٤٧٨].

يبدو ان الحكومة العراقية ارادت تنبيه تركيا على تصرفها الطائش واطلاع الراي العام والشعب التركي ومدى تصرف حكومتها تجاه العراق ، وقد استمرت العلاقات بين العراق وتركيا بعد اسقاط الطائرة العراقية بشيء من الهدوء حتى انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ .

ثالثاً : موقف الجمهورية العربية المتحدة

اما موقف الجمهورية العربية المتحدة تجاه القضية الكردية ، فقد كانت مع أي حركة ثورية هدفها اعادة الحقوق على شرط بقائها ضمن اطار الوحدة الوطنية ، لكنها كانت ضد أي محاولة من شأنها ان تؤدي الى تفتيت وتمزيق ابناء الوطن الواحد [٤٧٩] ، جاء ذلك خلال استقبال للملا البارزاني والوفد المرافق له من قبل الرئيس جمال عبدالناصر الذي استقبله بحفاوة بالغة، وكانت الجمهورية العربية المتحدة ارادت استغلال الاكراد في

---

[٤٧٧] المستقبل ، العدد ، ٥٥٧ ، ٢٦ ايلول ١٩٦٢.
[٤٧٨] احمد سعيد السيد زيدان ، المصدر السابق ، ص٦٦٤.
[٤٧٩] سمر فضلا ،المصدر السابق ، ص ٢٠٤.

صراعها الاقليمي ضد ايران وتركيا من جهة وضد بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية من جهة اخرى [٤٨٠] ، اذ حاول جمال عبدالناصر استثمار دور الاكراد وكسبهم الى جانبه لاسيما وانه ساند قضيتهم ، وهيأ لهم الجانب الاعلامي عندما سخر لهم اذاعة (صوت العرب) لتبث لهم برنامج اذاعي تعريفي عن دور الاكراد في معرفة ذاتهم وفضحت هذه الاذاعة ادعاءات ايران ومدى التخلف والاهمال وعدم الاعتراف بأي حقوق للأكراد، وزاد هذا من تصميم جمال عبدالناصر على تشجيع الشعور القومي الكردي ومساندته لحركة المعارضة الوطنية ضد الانظمة الثلاثة في العراق وتركيا وايران ، [٤٨١]ومما عزز ذلك مساندة الموقف الاعلامي للجمهورية العربية بالضد من حكومة عبدالكريم قاسم ، فعندما حدثت حركة رشيد لولان في آيار ١٩٥٩ ، خصصت صحفها واذاعاتها من اجل دعم الحركة بنشر اخبارها وايصالها الى العالم[٤٨٢].

وقد ردت الصحف العراقية على هذا الموقف ، فكتبت صحيفة خه بات عن ضلوع الجمهورية العربية المتحدة في محاولة اغتيال عبدالكريم قاسم ، جاء ذلك في المقال الافتتاحي الذي كان بعنوان (الشعب الكردي حريص على صيانة الجمهورية الديمقراطية وزعامة مؤسسها عبدالكريم قاسم) ، جاء فيه " **... كان هناك خلاف بين الفئة الحاكمة البائدة وبين حكام مصر الجدد ... وكان عبدالناصر ومباحثه يعلمون جيداً مدى كره الشعب العراقي لهذا النظام البغيض... وما ان اصبح العراق جمهورية ديمقراطية حرة وقلعة منيعة للسلم والتحرر حتى جن جنون عبدالناصر وطغمته الحاكمة فبدأوا بتدبير المؤامرات على كيان جمهوريتنا...**"[٤٨٣] واضافت الصحيفة

---

[٤٨٠] الاهرام (القاهرية) ، العدد ٢٦٢٢٩ ، ٥ تشرين الاول ١٩٥٨ ؛ سامي شورش ، المصدر السابق ، ص ٨٣ .
[٤٨١] محمود رزوق احمد ، المصدر السابق ، ص ١٥٠.
[٤٨٢] عبدالجليل صالح موسى ، المصدر السابق ، ص ١٣٠ .
[٤٨٣] خه بات ، العدد ٧٤ ، ١١ تشرين الاول ١٩٥٩.

ورغم فشلهم في جميع المؤامرات التي اسقطتها يقظة الشعب وبراعة قائد الثورة ، خططوا لمؤامرة اجرامية حاولوا بها القضاء على عبدالكريم قاسم ، ان عداوة العصابات الاجرامية لجمهوريتنا كونها جمهورية اتسمت بروح الديمقراطية ومعادية لكل اشكال التبعية الاستعمارية[٤٨٤] .

ولما كان اعلام الجمهورية العربية المتحدة ذا تأثير عال في وسائل الاعلام العربي

، طالبت صحيفة خه بات بتحسين الاعلام من خلال مقالها الافتتاحي (تقوية اجهزة دعايتنا في الخارج من مستلزمات صيانة جمهوريتنا) ، اكد على ان محاولات الدعايات الاستعمارية والرجعية ومن ثم ما تبثه الجمهورية العربية المتحدة لتشويه جمهوريتنا التحررية المسالمة ومحاولة النيل من انجازاتها الرائعة ، وذلك من خلال دعاياتها المزيفة والكاذبة لنيل رضا القوى الاستعمارية ضد جمهوريتنا ، ومهما لفق الاعداء في دعاياتهم التي زادت صراخاً ليس لها اية تأثير على القوميتين العربية والكردية ، فلابد ان يكون لإعلامنا دوراً بارزاً ونتجاوز الاطار الضيق للوصول الى ما نهدف اليه واسماع صوتنا الى ابعد نقطة من العالم[٤٨٥].

عندما بدأت الحركة الكردية في شمال العراق ١١ ايلول ١٩٦١ اعطت صحافة الجمهورية العربية المتحدة اهتماماً بالغاً بتتبع التطورات على الساحة السياسية والعسكرية ، اذ اكدت صحيفة الجمهورية (القاهرية) على نشاطات الاكراد في الدول المجاورة ايران وتركيا في دخول اعداد منهم الاراضي العراقية في محاولة منهم مساندة المتمردين الاكراد في شمال العراق، اذ وصل اعداد الاكراد الاتراك بحدود

---

[٤٨٤] المصدر السابق.
[٤٨٥] خه بات ، العدد ١٠١ ، ١٩ تشرين الثاني ١٩٥٩

٢٠٠٠ عنصر كردي ، اما اكراد ايران فقد وصل عددهم الى ١٥٠٠ كردي مسلح [٤٨٦].

اشتكى عبدالكريم قاسم من الاعلام الموجه ضده من قبل الجمهورية العربية المتحدة ، وذلك عندما نشرت وسائل الاعلام المصرية عن التطورات على الساحة السياسية والعسكرية في العراق ، وعلى اساس ان حركة الملا البارزاني تتقدم باتجاه بغداد ، تساءل عبدالكريم قاسم عن الهجمة الموجه اليه ، هل لمصلحة العرب ؟ او لمصلحة القومية العربية ؟ او لمصلحة الاشتراكية ، واشارت الصحف العراقية الى الدور السلبي الذي استخدمته الجمهورية العربية المتحدة في اعلامها لصالح الاكراد ، لكن بعد انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة اصبح الاعلام بعيد عن المشكلة الكردية ، واتجاه انظار الاكراد في بداية التمرد كانت قريبة من الحدود السورية لكن الانفصال ادى الى تقارب سوريا مع حكومة عبدالكريم قاسم قابله توجه انظار الاكراد الى الجارة ايران التي لعبت دوراً كبيراً في تطورات القضية الكردية في المستقبل[٤٨٧].

ان التدخل الخارجي في تمرد الاكراد على الحكومة العراقية، ما هو الا تدخل في الشؤون العراقية ، وهذه الدول لا ترتضي ان يستقر العراق وبطبيعة الحال اكثر الصحف العراقية هي رافضة لجميع التدخلات الخارجية في مسألة تمرد الاكراد باعتبارها شأناً داخلياً فكانت للدول المحيطة بالعراق هي اكثر تأثيرا من الدول الاخرى لكون هناك ارتباط في مسالة تكوين الدولة الكردية المرتقبة والتي بدأت بوادرها تظهر على الساحة الاقليمية .

---

[٤٨٦] الجمهورية (القاهرية) ، العدد ٢٨٣٧ ، ٢٧ ايلول ١٩٦١ .
[٤٨٧] عبدالجليل صالح موسى ، المصدر السابق ، ص ١٤٦ -١٤٨ .

المبحث الثاني :المشكلة الكردية والتدخل الدولي والاقليمي والعربي من ٨ شباط ١٩٦٣ – ١٧ تموز ١٩٦٨

اولاً : الموقف الدولي:

أ – موقف الاتحاد السوفيتي

كان الاتحاد السوفيتي من اكثر الدول التي قدمت المساعدات الكبيرة للاكراد منذ سقوط النظام الملكي ، ولان النظام السياسي الجديد في العراق انفتح على الاتحاد السوفيتي واقام علاقات متطورة معه في كافة المجالات ، اذ اعتمد نظام عبدالكريم قاسم على الحزب الشيوعي في بداية حكمه مما ادى الى تقارب ودعم الاتحاد السوفيتي له ، وبعد سقوط نظام عبدالكريم قاسم من قبل حزب البعث العربي الاشتراكي والقوميين تغير المشهد السياسي لنظام الحكم ، اذ عد النظام البعثي مدعوم من الولايات المتحدة الامريكية ، وقد اكد هذه المعلومة علي صالح السعدي نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية في حكومة الانقلاب حيث صرح مراراً " بأننا جئنا بقطار

امريكي "، فقد اشار جلال الطالباني رئيس وفد الاكراد للتفاوض مع الجانب الحكومي بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ بانه اتصل بصديق سوفيتي له اتصال بالقيادات العليا للاتحاد السوفيتي لبيان موقفها من مفاوضات الاكراد والتي بدأت في ١٨ شباط من العام نفسه مع حكومة البعثيين، اذ ارسلت وكيل وزير الخارجية العراقية علي حيدر سليمان الذي طلب منه مقابلة شخصين من موظفي سفارة الولايات المتحدة الامريكية في بغداد ، فوافق الصديق لإجراء حوار مع الشخصين وتم اللقاء بعلم الحكومة العراقية ، وكانت رسالتهما تحوي على طلب ووصية الى الحكومة العراقية بتحقيق المطالب الكردية ، فضلاً عن مطالبتها للاكراد بعدم اللجوء الى القتال ([٤٨٨]).

بعد فشل المفاوضات بين الجانب الحكومي والاكراد في ١٠ حزيران ١٩٦٣ ، دعم

الاتحاد السوفيتي المتمردين في شمال العراق من خلال اجهزة الاعلام ، ففي ١٥ حزيران ١٩٦٣ اتهمت الاجهزة الاعلامية السوفيتية بان العراق انتهج مع الاكراد سياسة الابادة الجماعية منتهكين ميثاق هيئة الامم المتحدة ([٤٨٩]).

جاء الرد الحكومي الاعلامي عن طريق صحيفة الجماهير الناطقة عن حكومة الانقلاب على تدخل الاعلام السوفيتي في الشأن العراقي من خلال المقال الافتتاحي بعنوان (اجهزة الاعلام السوفيتية مرة اخرى ... ضد شعبنا) ، وجاء في المقال " **مرة اخرى تقف اجهزة الاعلام السوفيتية موقفاً معادياً من ثورة العراق وشعب العراق .. وان ما يؤكد ان هذه الاجهزة تتصيد الاحداث في بلادنا لتتقول تقولات اقل ما يقال فيها انها ليست في صالح العلاقات الطيبة والصداقة بين شعبنا وشعب الاتحاد السوفيتي**" واشار المقال بأن اجهزة الاعلام السوفيتي بدأت تغيير الحقائق وهي

---

[٤٨٨]) ميهظان محمد حسين البامرني ، المصدر السابق ، ص ١٣٩.
[٤٨٩]) المصدر نفسه ، ص ١٣١.

تتهم الحكومة الجديدة ومساندتها عصابة البارزاني وهي تفتقر الى الصدق واكثر من ذلك الى الاخلاقية ، ولا سيما انها تصف حركة الملا البارزاني بالديمقراطية والتقدمية... واشار المقال في خاتمته ان ما تمتلكه هذه الاجهزة الاعلامية من عداء لشعب العراق ، يعطي الحق للشعب ان يشجبه ويستنكره ، فضلاً عن هذا ان هذ يعد تدخل بالشأن الداخلي العراقي .. ويجب على هذه الاجهزة ان توازن الامور بشكل يليق بما تتحدث به ([٤٩٠]) ، وعبرت صحيفة الجماهير مرة اخرى بمقال حول التصرفات السوفيتية تجاه الحكومة الجديدة ، اذ كتبت مقالا افتتاحياً بعنوان (مصلحة مشبوهة في حملة اجهزة الاعلام السوفيتية) ، اشار في المقال الى البيان الذي اذاعته وكالة تاس السوفيتية بخصوص التمرد الكردي بقيادة الملا البارزاني ، والذي عدته الحكومة العراقية تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية ... وبعد انتصار الشعب في التخلص من الطغيان ، وجد الاستعمار واصحاب المصالح المشبوهة اتخاذ التمرد الكردي وسيلة لتحقيق مآربهم في محاولة التدخل في الشؤون الداخلية ، بعدما فشلت اساليبهم السابقة ، واختتم المقال " .. **ان الشعب الذي خاض المعارك تلو الاخرى من اجل ان يصل الى ما وصل اليه من حكم شعبي ديمقراطي ... ان هذا الشعب الذي ذاق من الاستعمار كل مر والم ليضع في صف الاستعمار كل محـــاولة تدخـــل فـــي شؤونه، وانه لن يسكت ابداً عن اولئك الذين يريدون تشويه مواقفه ومواقف ثورته**"([٤٩١]) .

ان الرد الاعلامي التابع للحكومة عبر عن موقف الحكومة الرافض بشكل قطعي بالتدخل الخارجي في شؤون العراق الداخلية ، وكان تدخل الاتحاد السوفيتي ناتج عن محاصرة الحزب الشيوعي الذي لم يستطع اعضاءه بالظهور في الشارع العراقي كما

---

[٤٩٠]) الجماهير ، العدد ١١٦ ، ١٨ حزيران ١٩٦٣ .
[٤٩١])الجماهير ، العدد ١١٩ ، ٢١ حزيران ١٩٦٣ .

فسح لهم المجال في المراحل السابقة ، فضلاً عن تتبعهم من التيارات القومية التي اصبح زمام الامور بيدها.

بعد العمليات العسكرية الواسعة التي شنها الجيش العراقي حذر وزير الخارجية السوفيتية الدول الاقليمية التي لها مساس بالمشكلة الكردية كتركيا وايران وسوريا بعدم الاشتراك في عمليات التطهير التي تقوم بها الحكومة العراقية ضد الاكراد ، وكتبت صحيفة البرافدا في ٢٢ حزيران ١٩٦٣ تحذيرات سوفيتية للحكومة العراقية بانها سوف تقطع المساعدات لها اذا استمرت في قتالها ضد الاكراد ، وكذلك نشرت صحيفة النجم الاحمر السوفيتية على صفحاتها بمناشدتها الحكومة العراقية والمجتمع الدولي بوضع نهاية للقتال ضد الاكراد اذ اطلقت عليها بالمجازر المروعة ضد الاكراد " **المحب للحرية** " ، وعدت الحرب هي ابادة جماعية ضد الاكراد([٤٩٢]) وجاء الرد للحكومة العراقية على الحملات السوفيتية عن طريق عدنان الباججي([٤٩٣]) مندوب العراق الدائم في الامم المتحدة بان هناك دول ودوائر اجنبية تقوم بتحريض الاكراد على التمرد على الحكومة العراقية ، وذكر الباججي بان المانيا الشرقية ودول اخرى متعددة لم يذكرها بالاسم بانها منبع الفتنة والتحريض للاكراد([٤٩٤]) ، وليكتف الاتحاد السوفيتي بكل تحريضاته بل تزعم الموقف بالنيابة عن اكراد العراق محاولاً نقلها الى الامم المتحدة

---

[٤٩٢]) ريسان عامر عبدالله الساعدي ، العلاقات العراقية – السوفيتية ١٩٦٣ – ١٩٦٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية التربية الاساسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٠، ص ٩٨.

[٤٩٣]) عدنان الباججي: ولد عام ١٩٢٢ في بغداد ، وهو من عائلة سياسية مشهورة ، والده مزاحم الباجه جي ، تخرج من الجامعة الامريكية في بيروت عام ١٩٤٣، عمل في السلك الدبلوماسي ، في ١١ = =كانون الاول ١٩٦٥ عين وزيراً للدولة للشؤون الخارجية ، وفي ١٨ نيسان ١٩٦٦ عين وزيراً للخارجية ، عين في الامم المتحدة عام ١٩٦٧ و بعد انقلاب ١٧ تموز استقال من منصبه، سافر الى الامارات العربية ليعمل مستشاراً لامير ابو ظبي الشيخ زايد ال نهيان، شارك في حضور مؤتمر لندن للمعارضة العراقية في ٢٠٠٢ ، بعد الاحتلال الامريكي للعراق اختارته سلطات الاحتلال عضواً في مجلس الحكم الانتقالي. حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية، ص ص ٤١١-٤١٢.

[٤٩٤]) ريسان عامر عدالله الساعدي ، المصدر السابق ، ص ٩٨.

واثارة المسالة للرأي العام العالمي ليؤكد تدخله السافر في شؤون العراق الداخلية ، على الرغم من معارضة الدول العربية والاسلامية بتدويل القضية في الامم المتحدة عادة بان القضية الكردية هي شأن داخلي ولا يمكن التدخل فيه ، لذلك طلب الاتحاد السوفيتي من منغوليا تقديم طلب بإدراج القضية الكردية في جدول اعمال الامم المتحدة ، فقد وصف مندوب منغوليا بان الحكومة العراقية تتعامل مع الاكراد مثل تعامل حكومة جنوب افريقيا مع الزنوج([٤٩٥]) لم تتأخر الصحف العراقية بالرد على الوكالات والصحف السوفيتية مرة اخرى ، اذ قالت صحيفة الطليعة بان الاتحاد السوفيتي يتدخل بالشؤون الداخلية العراقية ويلعب لعبة جديدة ولكن هذه اللعبة فاشلة لا محالة ، وعلية فان الحكومة العراقية تشجب التدخل السوفيتي في شؤون العراق الداخلية ، على الرغم ان الحكومة لم تحصل على اي مساعدة من اي جهة لهذا التطهير وذلك بوجود القوات العراقية وقوات صلاح الدين وهي قادرة لتأديب كل من يحاول التآمر على بلدنا ، ان تهديدات الاتحاد السوفيتي لن تثني من عزيمة العراق في تصديه لكل المحاولات التي تريد المساس بأرضه وشعبه([٤٩٦]) ، وواصلت الصحيفة بالرد على اتهامات الاتحاد السوفيتي، واكدت بان الحكومة العراقية ستقف بكل حزم ضد كل التدخلات من اي جهة معينة ، ولن تسمح لأية جهة خارجية ان تنصب نفسها راعية او داعية بانها وصية على اصحاب الحركة في الشمال ، وليس هناك اي قوات عربية او غيرها في عمليات التطهير للمناطق الشمالية من العصاة ([٤٩٧]) .

حاولت بعض الدول العربية تطويق الازمة بين العراق والاتحاد السوفيتي ، ولذلك اجتمع مندوبي الاقطار العربية([٤٩٨]) في الامم المتحدة في ١١ تموز ١٩٦٣ مع

---

[٤٩٥]) المصدر نفسه ، ص ٩٩.
[٤٩٦]) الطليعة ، العدد ١٨٠٩ ، ١١ تموز ١٩٦٣ .
[٤٩٧]) الطليعة ، العدد ١٨١٠ ، ١٢ تموز ١٩٦٣ .
[٤٩٨]) ضم مندوبي الاقطار العربية :الجمهورية العربية المتحدة والاردن وسوريا والسودان والمغرب . ريسان عامر عبدالله الساعدي ، المصدر السابق ، ص ١٠٣ .

مندوب الاتحاد السوفيتي واعلامه بان الدول العربية متضامنة كلياً مع العراق وتستنكر بشدة التدخل السوفيتي بالشأن العراقي ، مع الاشارة بانه يمس العلاقات العربية السوفيتية([٤٩٩]).

صرح ناطق بلسان وزارة الخارجية العراقية لوكالة الانباء العراقية بان وزير خارجية الاتحاد السوفيتي قد سلم سفير العراق في موسكو بياناً حول احداث شمال العراق مبيناً فيه ان الاتحاد السوفيتي لا يريد الخوض في هذه المسالة بعدما اوضحت الحكومة العراقية ما قدمت للاكراد بعد الانقلاب، واكد البيان ان الاتحاد السوفيتي يسعى الى اقامة علاقات قائمة على الاحترام المتبادل بين البلدين وتطوير هذه العلاقة بالتعاون الصادق القائم على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل مع الدول المحبة للخير والسلم كافة([٥٠٠]).

بدأت العلاقات العراقية – السوفيتية بالتحسن في بداية شهر ايلول ١٩٦٣ ،عندما وقف الاتحاد السوفيتي الى جانب سوريا ضد الاعتداءات الصهيونية ، وقد عبرت الصحف العراقية عن اشادتها بهذا التحسن ، فقد عبرت صحيفة الطليعة في مقال لها بعنوان (الفيتو الروسي ١٠١ لصالح العرب) ،عبرت الصحيفة عن تقديم شكرها للاتحاد السوفيتي لإحباط

المشروع الامريكي – البريطاني([٥٠١]).

ذكر الباحث سنان صادق الزيدي بان العلاقات العراقية – السوفيتية تحسنت شكل ملحوظ ولا سيما من مشكلة الاكراد ، وهذا ناتج عن امور متعددة منها تأييد

---

[٤٩٩]الجماهير ، العدد ١١٠ ، ١٢ تموز ١٩٦٣.

[٥٠٠] الطليعة ، العدد ١٨١٠ ، ١٢ تموز١٩٦٣.

[٥٠١] الطليعة ، العدد ١٨٥٦، ٥ ايلول ١٩٦٣ ؛ ريسان عامر عبدالله الساعدي ، المصدر السابق ص١٠٦ .

الحزب الشيوعي للإجراءات التي اتخذها عبدالسلام عارف بعد انقلاب تشرين الثاني ١٩٦٣ ضد البعثيين([٥٠٢]).

ذكرت صحيفة البرافدا السوفيتية الناطقة بلسان الحزب الشيوعي السوفيتي بتعليق لها عن استتباب الامن والاستقرار في شمال العراق ، اذ قالت ان وجوب ارساء القواعد الاساسية للوحدة بين القوميتين العربية والكردية في سبيل مواجهة القوى الاستعمارية ، وقد اثبتت الاحداث بان بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية حاولتا بكل الوسائل استغلال الوضع المتوتر في شمال العراق في محاولة ارجاعه الى احضان احلافهم العسكرية ، وان القادة السياسيين العراقيين قادرون بحنكتهم السياسية ان ينفذوا جميع القرارات التي تعيد الامور الى حالتها الطبيعة في شمال العراق([٥٠٣]).

تلقى الرئيس عبدالسلام عارف برقية من الرئيس السوفيتي نيكيتا خروشوف بمناسبة عودة الاستقرار الى شمال العراق ، اكدت البرقية على ارتياح حكومة الاتحاد السوفيتي وشعبها عن التوصل الى اتفاق وقف المعارك في شمال العراق ، وان ما قامت به الحكومة العراقية له اهمية كبيرة في تقوية السلام ليس في العراق فحسب بل في الشرق الادنى وهذا يعزز سمعة العراق في المجتمع الدولي ، وكذلك اكد في البرقية على تقوية الروابط بين العرب والاكراد من خلال ارضاء الشعب الكردي بتحقيق امانيه ، لفسح المجال لجميع القوى السياسية والتقدمية من المشاركة بتعزيز الرخاء لجميع الطوائف الساكنة على ارض العراق([٥٠٤]).

وعقب البرقيات المتبادلة ين الحكومة العراقية والاتحاد السوفيتي اشارت مرة اخرى صحيفة البرافدا السوفيتية على عودة الامن والاستقرار الى شمال العراق وانها رحبت

---

[٥٠٢]) سنان صادق الزيدي ، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق عهد عبدالسلام محمد عارف شباط ١٩٦٣ – نيسان ١٩٦٦ ، ط١ ، دار المرتضى ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ١٤٥.
[٥٠٣]) الجمهورية ، العدد ٧١ ، ١٤ شباط ١٩٦٤ .
[٥٠٤]) الجمهورية ، العدد ٧٢ ، ١٧ شباط ١٩٦٤.

بعودة الحياة الطبيعية الى هذا الجزء من العراق ، واضافت الصحيفة ان وقف اطلاق النار لم يرضى خواطر الدوائر الحاكمة للقوى الاستعمارية ، وان الوكالات الغربية روجت ان ما حصل من اتفاق على وقف اطلاق النار بين الحكومة العراقية والاكراد هو اتفاق هش لازال بعيدا عن بنود الاتفاق ، وذكرت الصحيفة ان هذه الاخبار تبحث عن هدف هو زرع الشك حول امكانية التوافق بين العرب والاكراد ، والسبب في ذلك ان القوى الاستعمارية في الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا والدوائر الحاكمة في الكيان الصهيوني التي ترتبط بهما هي دائماً تبحث عن الفوضى والاضطرابات في شمال العراق ، وقالت الصحيفة ان الهدوء والاستقرار يكرهه الغرب ، ولكن ولى ذلك الزمن التي تتحكم به القوى الاستعمارية من احداث فوضى وذلك للوعي الذي انتبهت له الحكومة وكافة ابناء الشعب عرباً واكراداً([٥٠٥]).

اما صحيفة المنار فقد نشرت مقالاً افتتاحياً حول الموقف السوفيتي من العراق بعنوان (العلاقات العراقية السوفيتية) جاء فيه:... صحيح ان العلاقات العراقية السوفيتية مرت بأزمات لكن لا يمكن نسيان المواقف الطيبة للامة العربية ، ولذلك يجب علينا تعميق العلاقات وتصحيح الاخطاء واحلال الصفاء بدل ما يمكن ان يعتريها من كدر ، اننا ندعو الاتحاد السوفيتي بروح الاخلاص والنية الصادقة ، ان العراق تعرض لحملة شرسة من الاعلام الاستعماري وابواق الرجعية التي استغلت الاوضاع المضطربة في المنطقة الشمالية واخذت التشهير بالقيادات العليا في الدولة ، فضلاً عن الامدادات والدعم المادي والعسكري ، ولكن مع الاسف عندما نجد بعض اذاعات ووكالات البلد الصديق الاتحاد السوفيتي هي تردد ما يقوله المتمردين دون الانتباه الى الحقائق التي يغفل عنها الاصدقاء ، ان تفهم الاتحاد السوفيتي للحقائق

---

[٥٠٥] الجمهورية ، العدد ٩٣ ، ١٢ آذار ١٩٦٤ .

سيعطي حالة ايجابية في اقامة علاقات حميمة معهم ويؤدي الى احباط التآمر الاستعماري الذي يهدف المساس بسيادة العراق ووحدته الوطنية ([٥٠٦]) .

اصبح الاتحاد السوفيتي صديقاً حميماً للعراق والعرب ، فقد اثنت صحيفة ازفستيا السوفيتية الناطقة بلسان الحكومة السوفيتية في مقال لها عن زيارة عبدالرحمن محمد عارف الى شمال العراق واجتماعه بالملا البارزاني قد اعطت انطباعاً عن جهوده المتواصلة لإعادة الحياة الطبيعية في المنطقة الشمالية ودعمه للوحدة الوطنية ([٥٠٧]).

ان تحسن العلاقات العراقية السوفيتية جاء نتيجة تفهم الاتحاد السوفيتي بما قدمته الحكومة العراقية لا يوجد فيه قصور تجاه الاكراد ولا سيما بعد المبادرات العراقية لتهدئة الاوضاع في الشمال ، ووجدت ان الاكراد غير ملتزمين مع الحكومة العراقية مع كل هذه التنازلات، فضلاً عن سياسة الاتحاد السوفيتي في هذه المرحلة تستوجب كسب العراق كحليف في تعاملاتها السياسية والاقتصادية ، بدل من خسارته واتجاهه الى الدول الرأسمالية الغربية.

نشرت صحيفة الفجر الجديد العراقية عن البرافدا السوفيتية حديثاً لعبدالرحمن محمد عارف من خلال مراسلها بريماكوف الذي زار بغداد وشمال العراق في منتصف كانون الاول ١٩٦٦ ، وقد اشارت الصحيفة الى المهمة الاساسية التي اعطاها عبدالرحمن محمد عارف اولوية هي وقف القتال في شمال العراق ، وكان موفقاً فيها بصدور بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦ ، وتحدث المراسل عن النوايا الحسنة التي بادر بها عبدالرحمن عارف لإعادة الاستقرار في الشمال ، مضيفاً اتصاله بوزير الدفاع شاكر محمود شكر الذي ارسل تحياته الى الملا البارزاني ولا سيما انه اعلن الذهاب الى الشمال لمقابلته في ١٠ كانون الثاني ١٩٦٧، وبعدها شرح لقائه بالملا البارزاني ناقلاً

---

[٥٠٦] المنار ، العدد ٣٣٤٢ ، ٢٤ آذار ١٩٦٦ .
[٥٠٧] الفجر الجديد ، العدد ١٤٤٠، ٤ تشرين الثاني ١٩٦٦ .

عنه هذا الحديث : اننا سنعيش مع اخواننا العرب كأخوة متحابين نريد ان نبني وطننا لكي نقدم خدمة لشعبنا ونرتقي نحو الافضل ، واضافت صحيفة الفجر الجديد بان وكالة انباء تاس في نشرتها التي توزعها في بغداد ان مراسلها قد علم بان الاكراد سلموا الاسلحة الثقيلة([٥٠٨]).

للعلاقات العراقية السوفيتية دور كبير في تقدم العراق بنواحي متعددة ، رغم الخلافات الاولى الناشئة من المشكلة الكردية ومطاردات الحزب الشيوعي ، العراق كان بحاجة الى هذه الدولة الكبرى ، التي كانت في مقدمة الدول الداعمة بالضد من لتوسع الولايات المتحدة الامريكية في الشرق الاوسط ، فضلا عن ان الاتحاد السوفيتي كسب الى جانبه عدد من الاقطار العربية كونه يخوض الحرب الباردة مع الولايات المتحدة الامريكية .

ب- موقف بريطانيا

اما الموقف البريطاني فقد ذكرته صحيفة الديلي تلغراف في ٢٠ حزيران ١٩٦٣ ، ان الحرب التي شنها الرئيس عبدالسلام عارف على الاكراد هي اشد بطشاً واقسى من حملة رئيس الوزراء عبدالكريم قاسم ، فقد احرقت جميع القرى الواقعة حول كركوك لمسافة ٤٠ كيلومتر ، وبعد ذلك تم مسحها بالجرارات والمصفحات ، وان جميع المزروعات احرقت وقتلت المواشي ، اما صحيفة الغارديان في نفس التاريخ اعلاه قد عبرت عن الحملة العسكرية في مناطق الشمال ، ان هذه الحملة الشاملة ضد الاكراد هي اشد عنفاً من الحكومة السابقة ، اذ انها ارسلت اعداد هائلة من الجيش العراقي الى مناطق القتال ، وانتقدت الصحيفة البلاغات العسكرية الرسمية التي تعلن بها عن

[٥٠٨]) الفجر الجديد ، العدد ١٥٠٣ ، ٢٠ كانون الثاني ١٩٦٧ .

قتل مئات الاكراد ، وتساءلت الصحيفة عن الطرف المسؤول عن فشل المفاوضات بين الحكومة والوفد الكردي([٥٠٩]) .

ادعت السفارة البريطانية انها تفتقر الى المعلومات حول الدعم الشيوعي للمسلحين الاكراد في سبيل اطالة امد الحرب ، فسارعت بأرسال رسالة في ٦ تموز ١٩٦٣ للتأكد من المعلومات ، فاكد القياديون الاكراد بانهم بحاجة الى المساعدات من الدول الغربية ، وفي عدم تفير المساعدات سيضطرون الى التفاهم مع اتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية([٥١٠]).

ليس كل ما تتناقله وسائل الاعلام الاجنبية هي مصادر يعتمد عليها في تصديق الاخبار ، ان بريطانيا وغيرها من الدول تتعامل بتزوير الحقائق للبلدان التي تقف بوجه سياساتها الاستعمارية ، العراق كان منفتحا اكثر على الدول الاشتراكية وهذا ناتج عن ادراكه بان الدول الرأسمالية لا تعطي استحقاق الدول التي قلصت نفذها السياسي والاقتصادي.

التقى جلال الطالباني مع روجر الن(R0ger Allen) احد موظفي الخارجية البريطانية في ١٨ ايار ١٩٦٥ وجرى حديث بينهما ، اوضح الاخير انه من الممكن ان تتفاهموا مع القيادات المعتدلة في بغداد ، فرد جلال الطالباني بأنه عليكم بإيقاف شحنات الاسلحة البريطانية التي تدعمون الجيش العراقي بها ، وان الاكراد عندهم ثقة كبيرة ان بريطانيا قادرة على اقناع بغداد بتبني مطالب الاكراد المشروعة([٥١١]).

---

[٥٠٩]) محمود الدرة ، المصدر السابق ، ص ١٦٩ – ١٧٠ .

[٥١٠]) طارق مجيد تقي الدين ، السياسة الريطانية تجاه العراق ١٩٦٣ – ١٩٦٦ ،اطروحة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية التربية ، ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ،ص ٢١٠ .

[٥١١]) محمود رزوق احمد ، المصدر السابق، ص ٢٠٢

وعلى اثر هذا اللقاء ذكرت صحيفة الجمهورية البغدادية ان عبدالرحمن البزاز سفير العراق في بريطانيا قدم مذكرة احتجاج الى الحكومة البريطانية كونها تشجع الاكراد بالانتقام من العراق لتأييده حركة التحرر العربي ضد السيطرة الاجنبية في الوطن العربي ، واكد عبدالرحمن البزاز ان موقف بريطانيا هذا يعد عمل غير لائق ودليل على تغير السياسة البريطانية التي تؤكد على عدم التدخل في النزاعات الداخلية للدول الاخرى ، واتهم البزاز بريطانيا السماح لبعض الاكراد بالتجاوز على الرئيس العراقي عبدالسلام عارف من خلال احاديثهم عبر الصحف البريطانية ، مضيفاً ان بعض الدول الاجنبية تلعب بالنار لتزويد الاكراد بالأسلحة ، وذكر من هذه الدول بريطانيا ([٥١٢]) ، وارسل البزاز رسالة الى صحيفة الاوبزرفر البريطانية الصادرة في بداية شهر ايار ١٩٦٥ عندما ظهر جلال الطالباني على شاشة التلفاز B.B.C الذي دعا فيه الى اتحاد العراقيين من اجل اسقاط حكومة العراق على رأسها الرئيس عبدالسلام عارف ، وان جلال الطالباني شرح أموراً ملفقة حسب رد عبدالرحمن البزاز ([٥١٣]) الذي كذب فيها ادعاءات ومزاعم الحزب الديمقراطي الكردستاني التي تقول بان العراق انتهك حقوق الانسان ومارس التفرقة والعنصرية ضد الاكراد، واكد السفير بان الاكراد يؤدون دورهم في الحياة السياسية والاقتصادي والاجتماعية ولهم استحقاقهم وفق تعدادهم السكاني([٥١٤]).

رغم ادراك بريطانيا انها فقدت ثقلها الرئيسي في العراق وظهور ضعف قوتها، اذ بدأت تخرج من اطار الدول الكبرى معلنة بانتهاء دورها الاستعماري في مناطق متعددة من العالم ، اخت تحرض وتساند الطوائف الاخرى بالعراق لكي تخلق نوع من الفوضى الدائمة .

ثانياً: الموقف الاقليمي

---

[٥١٢]) الجمهورية ، العدد ٥٠١ ، ٢٧ آيار ١٩٦٥.
[٥١٣]) محمود رزوق احمد ، المصدر السابق ، ص ٢٠٣ .
[٥١٤]) الجمهورية ، العدد ٥١٢ ، ٧ حزيران ١٩٦٥ .

أ-الموقف الايراني

رغم سقوط نظام عبدالكريم قاسم في ٨ شباط ١٩٦٣ الا ان الدعم الايراني ازداد

واصبح تأثيره كبيراً على القيادة البارزانية ، حاولت القيادة العراقية باستمالة الاكراد عندما دخلت معهم في مفاوضات ادت الى توقف القتال ، لكن هذا الاتفاق لم يدم طويلاً مما ادى الى تجدد الخلافات بين الحكومة والاكراد واندلاع العمليات العسكرية في شهر حزيران من العام نفسه ، مع بروز حالة جديدة للموقف الايراني بتغير موقفه مع الحكومة العراقية ضد التمرد الاكراد بارساله مجموعة من المراقبين العسكريين الى الموصل وكركوك كضباط ارتباط يزودون القيادة العراقية بمعلومات عن تحرك المتمردين الاكراد، فضلاً عن اغلاقها الحدود بوجه تنقلات هؤلاء المتمردين من والى داخل اراضيها ، فضلاً عن منع الامدادات القادمة من الاتحاد السوفيتي عبر اراضيها باتجاه شمال العراق([٥١٥])، وبعد استلام عبدالسلام عارف السلطة في ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ تدخلت ايران في اعادة دعمها للتمرد الكردي بسبب معارضتها لسياسة عبدالسلام عارف الموالية للجمهورية العربية المتحدة وعلاقته القوية مع جمال عبدالناصر ، فضلاً عن مطالبة العراق باعتبار عربستان عربية ارضاً وشعباً([٥١٦]).

تغير الموقف الايراني مرة اخرى تجاه المشكلة الكردية بعد ٢٢ حزيران ١٩٦٤ ولا سيما بعد المساعي العالية التي يتطلع لها الرئيس عبدالسلام محمد عارف باقامة الوحدة العربية مع الجمهورية العربية المتحدة ، فتجدد القتال في الاول من نيسان ١٩٦٥بين الحكومة والاكراد ، وجدت ايران نفسها ملزمة بتزويد الاكراد ما يحتاجونه

([٥١٥]) راضي دواي طاهر الخزاعي ، المصدر السابق ، ص ٤٩.
([٥١٦]) شذى فيصل العبيدي ، المصدر السابق ،ص ٢٤١ ؛ مجلة السياسة الدولية ، العدد ٣ ، مجلد ٢ ، القاهرة ، ١٩٦٦ص ١٨٣.

من اسلحة متعددة وتسهيل ممرات للاكراد عن طريق اراضيها ولا سيما عند ضغط القوات العراقية على المتمردين([٥١٧]).

وقعت اشتباكات على الحدود العراقية الايرانية في ١٦ كانون الاول ١٩٦٥ وبدأت

الاتهامات من الطرفين تجاه الطرف الاخر ، فقد ذكرت صحيفة صوت العرب البغدادية ان الحكومة العراقية قد ردت على مزاعم الجانب الايراني بحصول اعتداء عراقي على الحدود الايرانية ، وذكر مصدر عراقي بان الحكومة العراقية قد اعتقلت بعض رجال الحدود الايرانيين ، وذلك لقيامهم بالتسلل الى الاراضي العراقية مع عدد من المتمردين ، وقد دخلوا حوالي ثلاثة كيلو مترات داخل الاراضي العراقية ، اما الجانب الايراني فقد زعم ان مائة مسلح عراقي هاجموا احد المواقع الايرانية على الحدود وسرقوا الماشية منها وقاموا بقتل اثنين من حرس الحدود الايراني([٥١٨]).

وقد كتبت صحيفة الجمهورية مقالاً افتتاحياً بعنوان (نحن وايران) ، جاء فيه ان سياسة العراق الخارجية التي اتخذها مع شعوب المنطقة بالحياد الايجابي ، لانها تعبر عن نواياه السلمية في علاقاته لتسوية كل المشاكل بالتفاهم وحلها بالتي هي احسن ... لكن الجانب الايراني لم يتجاوب مع هذه السياسة المرنة مما اجبر الساسة العراقيين على كشف الحقائق بالتجاوزات الايرانية ،ان ايران قامت باعمال تهدد امن العراق ، وان ايران ادرى من غيرها بما تقوم به من مساعدات وتسلل الزمر المتمردة عبر اراضيها ،واضاف المقال ان الزمر المتمردة تنتهي في يوم من الايام لكن الجوار باق ، وذلك ليس من المصلحة ولا السياسة هدم علاقات باكملها من اجل خونة سينقلبون على ايران في المستقبل وبعدها لا ينفع الندم([٥١٩]).

([٥١٧]) راضي دواي اهر الخزاعي ، المصدر السابق ص ٥٧.
([٥١٨]) صوت العرب ، العدد ١٢٦ ، ٢٠ كانون الاول ١٩٦٥ .
([٥١٩]) الجمهورية ، العدد ٧١٥ ، ٣٠ كانون الاول ١٩٦٥ .

وفي ضوء ذلك طلب عدنان الباجه جي وزير الدولة للشؤون الخارجية من القائم بالاعمال الايرانية بالحضور الى مكتبه الرسمي في وزارة الخارجية لتسليمه مذكرة احتجاج حول الخروقات الايرانية المتكررة على الحدود في الشمال ، اذ اوضح الباججي بان المساعدات المادية والمعنوية قد ازدادت بشكل ملحوظ فضلاً عن سماح ايران للمتمردين باستخدام الاراضي الايرانية لقصف المواقع العراقية ([٥٢٠])، وان ما حدث يوم ٢ و ٣ من كانون الثاني ١٩٦٦ ، عندما تم قصفت مواقع تابعة للجيش العراقي في بنجوين من الاراضي الايرانية والذي ادى الى سقوط قتلى من الجيش العراقي ، وذكر الباججي ان ايران قدمت اسلحة مختلفة للمتمردين من مدافع هاون ٨٢ ملم وقاذفات ورمان يدوي نوع ركس وكميات كبيرة من الاعتدة والغاماً ضد الدابات والاشخاص ، كل هذا ساعد المتمردين وكأنها قوة عسكرية مقاتلة ، فان الوزارة تحتج بشدة على هذا العمل ، ولذلك على الحكومة الايرانية اتخاذ الاجراءات اللازمة لحدوث مثل هذه الخروقات([٥٢١])، وان مايجري على الحدود من انتهاكات من الجانب الايراني ، فقام الجيش العراقي بمطاردتهم الى داخل الحدود الايرانية ، هذا الادعاء ادى الى اثارت الجانب الايراني معتبراً بانه كذب وتلفيق من قبل الجهات العراقية ، وعلى اثر تبادل الاتهامات كتبت صحيفة المنار حول المذكرة التي سلمها عدنان الباجه جي الى الجانب الايراني مقالاً افتتاحياً بعنوان (لن يسكت العراق على التحدي) ، فقد اشارة المذكرة التي قدمها عدنان الباجه جي عن كشف حقائق مخيفة جسدها الموقف الايراني ، فقد اظهرت المذكرة تنكر ايران لكل علاقات حسن الجوار التي يفترض ان يحترمها الجانب الايراني الذي دأب على ايذاء جاره العراق بإيوائه للمتمردين وتزويدهم بالسلاح والتجهيزات العسكرية والاكثر المآ انهم سمحوا لهم باستخدام اراضيهم قاعدة للعدوان على العراق ، واضاف المقال ان صبر العراق عال جداً لكن هناك بعض المسؤولين

---

[٥٢٠]) المنار ، العدد ٣٢٦٨ ، ٥ كانون الثاني ١٩٦٦.
[٥٢١]) الجمهورية ، العدد ٧٢١ ، ٥ كانون الثاني ١٩٦٦ .

الايرانيين متزمتين في مواقفهم ضد العراق ، ولذلك اصبح السكوت غير ممكن على هذا الاعتداء المتكرر... وليعلم الجانب الايراني ان العراق ليس وحده في الساحة وانما يقف معه الشرفاء من امة العرب ، فاذا كانت نواياهم سيئة فأن ارض العرب ستلتهب ناراً قبل ان يصاب شعبنا العراقي بسوء([٥٢٢]).

ومما يؤكد التدخل الايراني في الشأن العراقي صرح عبدالرحمن عارف وكيل رئيس اركان الجيش لوكالة الانباء العراقية في ٤ كانون الثاني ١٩٦٦ بأن الجانب الايراني مستمر بأعماله الاستفزازية ناقضاً كل المواثيق والمعاهدات التي بين الطرفين وكل علاقات حسن الجوار ، واكد عبدالرحمن محمد عارف انه ليعلم الجانب الايراني بأن العراق وشعبه لن يتنازل باي شبر من اراضيه وانه سيقاتل كل من يحاول المساس بوحدته حتى الرمق الاخير([٥٢٣]) ،واكد بأن إيران أصبحت الترسانة التي كان يتزود منها المتمردون الاكراد، واضاف ان هذا التصرف يعبر عن العداء والكره للعراق خاصة وللعرب عامة، وان هذا التواطؤ الايراني مع الاكراد أصبح مكشوفاً، وأصبحت إيران تتعامل مع الاكراد وكأنها حليف لهم ضد العراق ([٥٢٤]) ، واكدت صحيفة المنار ان بعض الجنود الايرانيين شاركوا المتمردين بقصف بنجوين بالمدافع التي طهرتها القوات العراقية من ايدي المتمردين([٥٢٥]).

كانت رغبة العراق في حل مشاكله مع ايران مع الضغط الدولي ادى الى تقارب وجهات النظر، فقد صرح شاه ايران خلال لقائه مع السفير الامريكي في طهران في

---

[٥٢٢]) المنار ، العدد ٣٢٦٨ ، ٥ كانون الثاني ١٩٦٦.
[٥٢٣]) الفجر الجديد ، العدد ١١٩٣ ، ٥ كانون الثاني ١٩٦٦.
[٥٢٤]) المنار ، العدد ٣٢٦٨ ، ٥ كانون الثاني ١٩٦٦؛
F.O. 371/186757. Letter No(1038/1/66) from Eastern Departiment British Embassy, Baghdad Mr DK Haskell to foreign office London, Jenury 23 1966. from : Alan de L. Rush, R. o. I, 1914-1966, Volum 15:1 963-1966, p.747.

[٥٢٥]) المنار ، العدد ٣٢٦٩ ، ٦ كانون الثاني ١٩٦٦ .

١٩ كانون الثاني ١٩٦٦ بان المشكلة الكردية هي شأن داخلي عراقي ومن الممكن حلها بالطرق السلمية دون اللجوء الى استخدام القوة العسكرية ، وبالمقابل التمس عبدالرحمن البزاز رئيس الوزراء من جمال عبدالناصر رئيس الجمهورية العربية في ٩ شباط ١٩٦٦ خلال زيارته القاهرة الكف عن الحملات الاعلامية الموجة ضد ايران ، مؤكداً ان هذه الحملات تؤدي الى تأزم العلاقات العراقية الايرانية ، الامر الذي ادى بالرئيس جمال

عبدالناصر الى اصدر امره بوقف الحملات الاعلامية([٥٢٦]).

الخلافات بين العراق وايران ولا سيما في المشكلة الكردية هو ناتج عن بروز قضايا اخرى تؤدي الى تأزم الموقف ، وذلك هي عامل مساعد لايران في تقديم المساعدات العسكرية للاكراد ليبقى العراق في دوامة المشكلة الكردية ، ولا سيما بعد التوجه الحكومي نحو تحقيق الوحدة العربية مع الجمهورية العربية المتحدة ، وهذا الموقف كانت تخشاه ايران باعتباره يعني قوة كبيرة للعراق خاصة والعرب عامة.

ب: الموقف التركي

اما الموقف التركي فقد كان اكثر وضوحاً وهو ما اعرب عنه احسان صبري جاغليانكل([٥٢٧]) وزير الخارجية التركي خلال زيارته الى العراق من ٧ –١١ شباط ١٩٦٦ بان حكومته تؤيد جهود الحكومة العراقية في المحافظة على الوحدة الوطنية

---

[٥٢٦]) خضير دواي طاهر الخزعلي ، المصدر السابق ، ص٦٩.

[٥٢٧]) احسان جاغليانكل :ولد عام ١٩٠٨ تخرج من جامعة اسطنبول ، اصبح حاكماً على مدينة بورصة ، بعد انقلاب ١٩٦٠ التحق بحزب العدالة وتقلد عدة مناصب ، اصبح فيما بعد وزيراً للخارجية والمتحدث الرسمي لحزب العدالة ، اختير نائب لرئيس الجمهورية قبل انقلاب ١٢ ايار ١٩٨٠ ، وعلى اثر الانقلاب ادخل في سجن زنجر بوزان . نوال عبدالجبار سلطان الطائي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا (١٩٦٠ – ١٩٨٠) دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه عير منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية التربية ، جامعة الموصل ٢٠٠٣، ص ١٤٨.

والدفاع عن ارضه ([٥٢٨]) جاء ذلك في مقابلة اجراها معه مراسل وكالة الانباء العراقية ان تركيا لا تتدخل بالشؤون العراقية بخصوص شمال العراق وهو موضوع داخلي صرف ، وهناك علاقات متينة بينهما ولا يمكن لتركيا ان تساند الانفصاليين في الشمال بما يؤثر في العلاقات بين الطرفين([٥٢٩]).

الا ان صحيفة المنار ذكرت في مقال لها عن وجود تدخل تركي ، عن طريق العبارات التي توحي بهذا التدخل ، اذ اشارت الى نشاط اجهزة حلف بغداد بصورة غير مباشرة الى ضلوع تركيا في زعزعة الاستقرار في الشمال وبث روح التفرقة بين صفوف الشعب ، وهذا برز من خلال دعم التمرد الانفصالي في المنطقة الشمالية ، واضاف المقال بان تركيا كانت في الفترات السابقة تخفي عداءها للعراق وذلك خوفاً على مصالحها في الدول العربية عامة والعراق خاصة ، اما اليوم فهي تعطي مؤشرات بانها غير مهتمة لتصرفاتها([٥٣٠]).

كتبت صحيفة المنار مقالاً افتتاحياً حول الموقف التركي بعنوان (العلاقات العراقية – التركية) ، جاء فيه : صدر البيان المشترك بين العراق وتركيا على اثر زيارة احسان سري جاغليانكل ، فقد تناول البيان كثير من الامور والمسائل المهمة التي تمس مصلحة البلدين ، ومن اهم هذه القضايا هو التأييد التركي لجهود الحكومة العراقية في المحافظة على الوحدة الوطنية ، لقد اتسمت العلاقات العراقية – التركية في السنوات الاخيرة باحترام وتقدير تركيا ، فان موقفها استحق كل التقدير والاحترام والثناء لما ابدته تركيا خلال الاحداث التي مر بها العراق ولا سيما انها لم تفسح مجال لانطلاق الانفصاليين المتمردين من اراضيها تجاه الحدود العراقية ، وبذلك اعطت

---

[٥٢٨]) المنار ، العدد ٣٣٠١ ، ١١ شباط ١٩٦٦ .
[٥٢٩]) الجمهورية ، العدد ٧٥٥ ، ١٢ شباط ١٩٦٦ ؛ صوت العرب ، العدد ١٦٩ ، ١٢ شباط ١٩٦٦.
[٥٣٠]) خالد عبدالوهاب عبدالرزاق ، المصدر السابق ، ص ١٤٧ .

انطباعاً حسناً بأنها تهتم بحسن الجوار واحترامها للوحدة الوطنية وسلامة امن العراق ، وان هذه الزيارة جاءت لتؤكد ترسيخ وقوة هذه العلاقات([٥٣١]).

ثالثاً: موقف الجمهورية العربية المتحدة

تعد الجمهورية العربية المتحدة اكثر الحكومات العربية تفهماً للقضية الكردية وهذا ما اكدته الحقائق التاريخية عبر المرحلة التي مرت بها القضية الكردية في عهد عبدالكريم قاسم حتى انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣، اذ ابتدأت مفاوضات بين الحكومة العراقية والاكراد بعد الانقلاب ([٥٣٢])، وعلى أثره وجهت دعوة من الجمهورية العربية المتحدة الى الحكومة العراقية للمشاركة في احتفالات عيد الوحدة وذلك في ٢٢ شباط ١٩٦٣، سافر وفد رسمي الى جانب وفد كردي لحضور تلك الاحتفالات وذلك في ٢١ شباط ١٩٦٣ ، قابل الوفد الكردي الرئيس جمال عبد الناصر الذي ابدى اهتمامه بشأن المسألة الكردية، والذي أكد للوفد العراقي التعامل مع المسألة الكردية ومع الملا البرزاني بنفس طويلة وحكمه بالغة([٥٣٣]).

اذاع راديو القاهرة القسم الكردي في ١١ حزيران ١٩٦٣ انباء العصيان الانفصالي في شمال الوطن ، وذكرت الاذاعة في حالة عدم توصل الحكومة العراقية الى حل سلمي مع الاكراد وسحب قواتها العسكرية الى اماكنها الاصلية سوف تندم على تصرفاتها ، ان هذه القوات لا تستطيع مقاومة الاكراد في ميدان القتال ، واضافة الاذاعة ان قسما من الوحدات العسكرية هم على استعداد كامل للإعلان التمرد على النظام الحاكم([٥٣٤]) ، وبعد ايام من العمليات العسكرية اعلن الرئيس جمال عبدالناصر

([٥٣١]) المنار ، العدد ٣٤٠٠ ، ٢٨ ايار ١٩٦٦

([٥٣٢]) مثنى امين قادر ، قضايا القوميات واثرها على العلاقات الدولية (القضية الكردية نموذجاً) ،مركز كردستان ، سليمانية ، ٢٠٠٢ ، ص ١٦١ .

([٥٣٣]) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ج٦، ص١٨٠ ؛ محمد سلمان منور التميمي ،المصدر السابق، ص١٢٣ ؛ حامد شريف الحمداني، المصدر السابق ، ص٨٨.

([٥٣٤]) الجماهير ، العدد ١١٠ ، ١٢ حزيران ١٩٦٣

من الخطأ قيام الجيش العراقي باستخدام القوة العسكرية ، لانهم لا يطالبون بالانفصال عن العراق ، واذاعة صوت العرب بان منح الاكراد الحكم الذاتي في العراق امر لا يتعارض مع مصالح الامة العربية ([٥٣٥]) .

اعلنت الصحف المصرية بان الجيش العراقي تكبد حوالي الف قتيل ضد الاكراد، هذا الخبر نفته وزارة الارشاد موضحاً بان هذه الصحف تنقل اخبار ليس لها وجود من الصحة ، ولذلك على اصحاب الصحف المصرية ان يتأكدوا في نشر الاخبار على حقيقتها وان لا يعتمدوا في اخبارهم على المصادر المشبوهة والاستعمارية([٥٣٦]).

بعث الرئيس جمال عبدالناصر برقية تهنئة الى الرئيس عبدالسلام عارف بمناسبة استتباب الامن في شمال العراق ، جاء فيها " لقد تلقيت بكل ارتياح نبأ عودة الامور الى طبيعتها في شمال العراق لتتأكد الوحدة الوطنية للشعب العراقي الباسل فخر امته العربية ... ان الاخوة العربية الكردية قامت بأعظم الادوار في التاريخ العربي والاسلامي ولسوف تكون امامها على المستقبل صفحات مجيدة تضاف الى كتاب التاريخ العظيم " ، رد الرئيس العراقي عبدالسلام محمد عارف على برقية جمال عبدالناصر قائلاً " ... اود ان اؤكد لسيادتكم ان الخطوة التي خطوناها في اعادة السلام والطمأنينة الى شمال الوطن ، ما هي الا سد الثغور في وجه المستعمرين والانتهازيين ... "([٥٣٧]).

تحدث الرئيس جمال عبدالناصر في احتفالات الجمهورية العربية المتحدة بمناسبة عيد الوحدة في ٢٢ شباط ١٩٦٤، اذ تطرق خلال خطابه حول القضية الكردية ، اذ قال " **اننا نرحب بالأخوة العربية الكردية ونقدر جهود الرئيس عبدالسلام عارف من**

---

[٥٣٥]) شكيب عقراوي ، المصدر السابق، ص١٢٤ .
[٥٣٦]) الجماهير ، العدد ١٢١ ، ٢٣ حزيران ١٩٦٣ .
[٥٣٧]) الجمهورية ، العدد ٦٩ ، ١٢ شباط ١٩٦٤ .

اجل الحفاظ على وحدة الشعب العراقي "([٥٣٨])، وقابل الوفد الكردي جمال عبدالناصر معرباً عن اعتقاده من الممكن تطبيق اللامركزية (الحكم الذاتي) مثل الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا ، وذلك لتجنب المعارك الدامية في المنطقة الشمالية ، وان استخدام القوة ليس هو الحل الوحيد لأنهاء القتال([٥٣٩])، وخاطب جمال عبد الناصر لجلال الطالباني ان الجمهورية العربية المتحدة تقف ضد اي انفصال وتقاومه بشتى الوسائل وتؤيد الجلوس على طاولة المفاوضات للوصول الى حل سلمي ، وطلب كذلك الى التخفيف من الالحاح على القيادة العراقية وتقدير انشغالها بأمور الوحدة ، وكذلك طلب التأني ودراسة عميقة ، وحتى لا يكون هناك عداء للأكراد من قبل العرب ([٥٤٠])، وذكر جلال الطالباني بأن جمال عبدالناصر نبههم من استغلال ايران لقضيتهم فلا يفسحوا المجال لهم ذلك([٥٤١])، كما صرح جمال عبدالناصر لصحيفة لوموند الفرنسية " **سنقاوم اية حركة انفصالية ، لكن بما ان الحكومة العراقية اعترفت بوجود الامة الكردية وتوصل الطرفان الجنرال البارزاني وحكام بغداد الحاليين.... كان من الانسب تبني الحلول السلمية قبل اللجوء الى السلاح ... لقد استغربت كثيراً عندما علمت من بيان اذيع من بغداد بأن الحرب تجددت..**"([٥٤٢]).

وعند عودة الوفد العراقي من القاهرة ، ابلغ المجلس الوطني، رأي الرئيس جمال عبد الناصر، إذ أصبحت الحكومة أكثر اصراراً إلى التوصل لحل سلمي لأنهاء المشكلة الكردية ، وابدى الرئيس جمال عبدالناصر محاولة الوساطة بين الحكومة العراقية والاكراد في مؤتمر القمة العربية الاول في القاهرة ١٣ كانون الثاني ١٩٦٤

---

[٥٣٨]) الفجر الجديد ، العدد ٦٣٧ ، ٢٣ شباط ١٩٦٤ .
[٥٣٩]) عبدالجليل صالح موسى ، المصدر السابق ، ص ١٦٥ .
[٥٤٠]) علياء محمد الزبيدي ، المصدر السابق ، ص ٦٢٧ .
[٥٤١]) معد فياض ، من ذاكرة الطالباني ، حلقات نشرتها جريدة الشرق الاوسط بين ٨ الى ١٨ اب ٢٠٠٩ ، ص ١٣٠.
[٥٤٢]) ايوب بارزاني ، الحركة التحررية الكوردية وصراع القوى الاقليمية والدولية ١٩٥٨ – ١٩٧٥ ، دار حقائق المشرق ، جنيف ، ٢٠١١ ، ص ٢٢٢ .

للوصول الى حل سلمي بينهما من خلال الدخول بحوار بناء من اجل الابتعاد عن اراقة الدماء([٥٤٣]) .

ذكر جمال عبدالناصر خلال اجتماع القيادة السياسية الموحدة المنعقد في القاهرة ما بين ١٩- ٢٥ ايار ١٩٦٥ بانه قابل السفير السوفيتي في القاهرة وابلغه بان ايران وحلف السنتو زودا الاكراد بأسلحة لمواصلة القتال في شمال العراق ، وكذلك دعم الصحافة الغربية للأكراد ، واكد جمال عبدالناصر للسفير السوفيتي بأنه لن يتدخل في دعم الحكومة العراقية ضد الأكراد ولن يتورط في زج بلاده في حرب الشمال ، مما دعاه القول للوفد العراقي المشارك في المؤتمر بانه لا يمكن حل اي مشكلة داخلية بين الحكومة العراقية واي طرف عراقي آخر ، ولذلك على العراقيين حل مشاكلهم بأنفسهم دون تدخل اطراف اخرى([٥٤٤]) .

ايد جمال عبدالناصر البيان الذي صدر في ٢٩ حزيران ١٩٦٦ بوقف اطلاق النارفي شمال العراق في خطابه الذي القاه بمناسبة ثورة ٢٣تموز ١٩٥٢ اذ قال ، كنا دائماً نبحث عن الحل السلمي لأنهاء التوتر الحاصل في شمال العراق وتجنب اراقة الدماء بين ابناء الوطن الواحد ، ولذلك بدورنا نشكر قيادة العراق لهذا الانجاز([٥٤٥]) .

عندما وقعت الحرب العربية الصهيونية في ٥ حزيران ١٩٦٧ ارسل الملا البارزاني رسالة الى جمال عبدالناصر اعلن فيها وقوف الاكراد الى جانب الشعب العربي في مواجهة الكيان الصهيوني ، ووضع كل الامكانيات الكردية تحت تصرف الجمهورية العربية المتحدة لصد اي عدوان صهيوني على الامة العربية ، وكان لهذا الموقف نتائجه الايجابية من قبل البلدان العربية التي تعاطفت مع المشكلة الكردية ([٥٤٦]).

---

[٥٤٣]) صبحي عبدالحميد ، المصدر السابق ، ص ٦١ .
[٥٤٤]) عبد الجليل صالح موسى ، المصدر السابق ، ص ٢٠٩ – ٢١٠ - ٢١١ .
[٥٤٥]) الجمهورية ، ٨٩٤ ، ٧ تموز ١٩٦٦ .
[٥٤٦]) التآخي ، العدد ٧١ ، ١١تموز ١٩٦٧ .

كان موقف الجمهورية العربية المتحدة بشكل عام مسانداً قوياً للاكراد في العراق ، ولذلك قام الملا البارزاني بأرسال رسالة الى جمال عبدالناصر في اب ١٩٦٧ بواسطة عزيز شريف([٥٤٧]) شارحاً فيها تأخير الحكومة العراقية لتنفيذ بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦ ، وذلك لممارسة دور الجمهورية العربية المتحدة في تحفيز الحكومة العراقية بتطبيق مواد البيان المذكور([٥٤٨]).

كان موقف الجمهورية العربية المتحدة موفقاً الى حد ما في التعامل مع المشكلة الكردية بتقارب وجهات النظر بين الحكومة العراقية والاكراد من خلال العلاقة الوطيدة التي كانت بين عبدالسلام عارف وجمال عبدالناصر من جهة ، ومن جهة اخرى العلاقة بين الملا البارزاني وجمال عبدالناصر ، ولا يخفى ان الجمهورية العربية المتحدة بقيادتها الموجودة كانت تحاول تزعم الدور القومي للامة العربية مع الحفاظ على مكانة الطوائف والقوميات الاخرى ، فوجدت بأن العراق التزم بشكل عالي في اعطاء حقوق الاكراد بشكل يليق بمكانتهم داخل العراق، ولذلك وفق في مراحل معينة من ذلك الصراع بتقارب وجهات النظر للطرفين المتنازعين.

كانت القوى الدولية والاقليمية تتدخل بشكل سافر في تأجيج الصراع الداخلي العراقي بأثارة المشكلة الكردية بين الحين والاخر ، على الرغم من المبادرات الكثيرة التي اعلنتها جميع الحكومات العراقية المتعاقبة لأنهاء المشكلة ، ويبدو ان هذه الاطراف لها تأثير كبير في حل وتأزم المشكلة ، واثبتت الاحداث ان تورط الدول

---

[٥٤٧]) عزيز شريف : ولد في ٦ تشرين الثاني ١٩٠٤ في عنه ، درس الحقوق ، عمل محامياً وبعدها قاضياً ، ثم اصبح عضو في محمة الاستئناف ، انتخي رئيساً لحزب الشعب عام ١٩٤٦انتمى الى الحز الشيوعي ١٩٤٨ ، بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ لرئاسة مجلس السلم والتضامن العراقي وايضاً اصبح مسؤول حركة انصار السلام ، اختفى بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ وبها لجأ الى المناطقة الشمالية واسكنه الملا البارزاني بالقرب من داره ، بعد انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ عين وزيراً للعدل (١٩٦٩ – ١٩٧١) ثم وزير دولة (١٩٧١ – ١٩٧٦) ، توفي عام ١٩٩٠. حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة السياسة العراقية، ص ص ٤٢٠ -٤٢١.

[٥٤٨]) عبدالجليل صالح موسى ، المصدر السابق ، ص ٢٤٤ .

الدولية الاقليمية ساعد الاكراد في تمردهم ، مما ادت الى فشل كل مساعي الحكومات العراقية لحلها بالطرق السلمية.

الخاتمة

تبين من خلال هذه الاطروحة الموسومة (تطور المشكلة الكردية في العراق ١٩٥٨ – ١٩٦٨) بأن المشكلة الكردية كانت من اهم المشاكل التي واجهتها الانظمة الحاكمة في سبيل الوصول الى حلول تتجاوز فيها المواجهة مع الاكراد وان الحكومة العراقية في العهد الملكي واجهت المشكلة الكردية بحنكة سياسية مع استخدام القوة العسكرية في ظروف المواجهة عند تمردهم ضد السلطة المركزية ، وقد تلاعب الاستعمار الاجنبي في افكار المتمردين بانشاء الوطن المزعوم ، والذي كان في حقيقة الواقع رافضاً بتكوين هكذا دولة لتصبح من القوة في الوقوف بوجه مخططاتهم الاستعمارية ، فضلاً عن ابقاء هذه المشكلة ليس لها حل امام الحكومة المركزية لتكون مصدر ازعاج مستمر للحكومات العراقية .

واهم ما توصل اليه الباحث من نتائج هي:

١– ان المشكلة الكردية لم تكن وليدة مرحلة قريبة من السنوات الاخيرة بل هي امتداد تاريخي ظهرت منذ عشرات السنيين ، وكان حصيلة ذلك ظهور ثورات ضد الحكم الاجنبي وتمردات ضد الحكومة المركزية.

٢ – ان ظروف الاحتلال البريطاني للعراق ساعد الاكراد القيام بتمردهم مع بناء شيء من الامل في مساعدتهم الانفصال عن العراق.

٣ – موافقة رئيس الوزراء عبدالكريم قاسم على عودة الملا البارزاني من المنفى دليل على سياسة عبدالكريم قاسم في بعث الحياة الوطنية ومشاركة جميع طوائف المجتمع العراقي في بناء دولة حديثة العهد.

٤– استغل الاكراد قرارات العفو المقدمة في عهد رئيس الوزراء عبدالكريم قاسم والتي كانت تهدف الى تصحيح المسار الخاطئ الذي انتهجه الاكراد في فسح المجال للقوى الاقليمية والدولية في التدخل في شؤون العراق الداخلية.

٥ – ان موقف الاحزاب العراقية كان ضعيفاُ اما شخصية رئيس الوزراء عبدالكريم

قاسم الذي كان يتمتع بنفوذه ولا سيما في تعطيل الاحزاب وغلق صحفها المجازة.

٦- لعبت الصحافة العراقية دوراً بارزاً في ايضاح تطورات الكردية سواء عن اسبابها او احداثها السياسية او العسكرية او الادارية ، ومن هذه الصحف الاهالي والمواطن والبيان وخه بات والعهد الجديد والفجر الجديد والتي تؤكد من خلال مقالاتها بالدرجة الاساس وجهة نظر مرجعياتها الفكرية التي تؤكد على احترام القوميات بكافة اشكالها الدينية .

٧- ان جهود اللجان التي تبنت لحل المشكلة الكردية ذهبت ، رغم ما قدمته جميع الحكومات المتعاقبة في العهد الجمهوري من تنازلات للاكراد بتغير مواد من الدستور واصدار قرارات مهمة في صالح الاكراد ولا سيما بما يتعلق بممارسة طقوسهم وعاداتهم وتقاليدهم الاجتماعية والجوانب التعليمية وغيرها من المجالات الاخرى.

٨- بعدما فشلت اللغة الدبلوماسية استخدمت الحكومة العراقية الحل العسكري مجبرين بعدما وجدت بان الاكراد لا يبحثون عن الحل سلمي.

٩- تخبط القيادة الكردية في استعانتها بالدول الاقليمية والدولية اضاع عليها تبادل الثقة مع الطرف الحكومي .

١٠- تخلي بعض المقربين وبعض القيادات الكردية من الملا البارزاني وانضمامهم الى الحكومة المركزية شجع الكثيرين من الاكراد عن التخلي في مقاومة القوات الحكومية، بعدما وجدوا بان الملا البارزاني شخصية تتقلب في مواقفها وفق الظروف التي تخدم مصلحته الشخصية وأرتباطاته الخارجية.

١١- اعتبرت الحكومات المتعاقبة ان حركات التمرد والعصيان في شمال العراق كان بالامكان القضاء عليها لولا الدعم الدولي والاقليمي المستمر والمتواصل ، فضلاً عن الى قيام تلك الدول بتدريب تلك العناصر على جميع انواع الاسلحة مع ايواءهم في معسكرات داخل اراضيهم ولا سيما الجانب الايراني، وكذلك مشاركة قوات ايرانية مع المتمردين الاكراد حتى يستمروا في تمردهم لأضعاف العراق مادياً واقتصادياً

وبشرياً ، حتى يبتعد الاكراد في التفكير واالتفاوض مع الحكومة العراقية وانهاء الحرب وعودة السلام لربوع شمالنا الحبيب.

وللامانة والتاريخ بان جميع الحكومات العراقية المتعاقبة كانت جميع مبادراتها تؤكد على حل المشكلة الكردية حلاً سلمياً ومنحهم الحقوق والامتيازات ، واصدرت العديد من القرارات والمراسيم لصالح الاكراد ، ولكن بحكم انقياد وارتباط قادتهم بقوى اقليمية ودولية افشلت جميع المساعي السلمية ، ولذلك فأن قادة التمرد يتحملوا مسؤولية فشل المبادرات لاحلال السلام في ربوع شمالنا الحبيب.

المصادر والمراجع

اولاً / الوثائق غير المنشورة:

أ - الوثائق غير المنشورة لدار الكتب والوثائق في العهد الجمهوري

اولاً- قرارات مجلس الوزراء :

١- د. ك. و ، قرارات مجلس الوزراء، سجل (١٠) ، تاريخ الجلسة ١٠ آذار ١٩٦٣، رقم القرار (١) ، عنوان القرار، قانون العفو العام عن الاكراد .

٢-د. ك. و. قرارات مجلس الوزراء ، سجل(١٠) ، تاريخ الجلسة ٩حزيران١٩٦٣، رقم القرار(١٠) ،(إحالة متصرف على التقاعد) .

٣- د. ك. و، قرارات مجلس الوزراء ، سجل (١٥) ، تاريخ الجلسة ٧ تشرين الثاني ١٩٦٤، رقم القرار (٢) ، تشكيل لجنه .

٤- د. ك. و. قرارات مجلس الوزراء ، سجل (٢٠) ، تاريخ الجلسة ٢٢حزيران١٩٦٦، رقم القرار(٧) ، (تعين سفير في لندن) .

٥- د. ك. و. قرارات مجلس الوزراء ، سجل (٢٠) ، تاريخ الجلسات ٣ و ٦ تموز، ١٩٦٦م ، رقم القرارات (٢ و ١) ، (الوضع الداخلي في الشمال) ، (وتشكيل لجان) .

٦- د. ك. و. سجل (٢٠)، تاريخ الجلسة ٣ آب ١٩٦٦، رقم القرار (٦) ، (العفو العام عن المتهمين في قضايا الشمال) .

ثانياً- وزارة الإرشاد :

١- الملفة المرقمة ١/٢، ٤٢٠٣٠٢/٢٠٤ ، عنوان الملفة نشرة الأخبار .

ثالثاً- وزارة الداخلية :

١-الملفة المرقمة . ٤٦٦ / ٤٢٠٥٠ ، كتاب وزارة الداخلية / شعبة الاستخبارات السرية ، العدد (ق . س /١٨٥٩) ، في ٦ حزيران ١٩٥٩ ، المعنون الى

وزارتي المالية والشؤون الاجتماعية ؛ كتاب متصرفية الموصل ، العدد (٢٤٦٦٢) ، في ١٦ آب ١٩٥٩ .

رابعاً- وزارة الدفاع :

١-كتاب مقر الحاكم العسكري العام ، العدد (٨٨٠٧/٥) ، في ٢٦ كانون الاول ١٩٥٩المعنون الى متصرفية الموصل.

٢-الملفة المرقمة (٢٤) تقارير خاصة ١٩٦١ – ١٩٦٢ ، تقرير خاص عن الوضع في الشمال الى الحاكم العسكري العام ، العدد ٧٧٩٩ ، في ٢ آب ١٩٦١.

خامساً- وزارة المالية :

١- رقم الملفة ٤٢١١٠٠/٣٧٩ ، كتاب البنك التجاري العراقي المعنون الى مديرية المالية العامة المرقم س/ ٦١/١٠٤٠٢ في ٩ تشرين الاول ١٩٦١.

سادساً- وزارة المواصلات :

١-الملفة المرقمة ١٧٧/ ٤٢١٣٠٠ ، عنوان الملفة بيانات القيادة العامة.

ثانياً: الوثائق المنشورة:

اولاً- الوثائق البريطانية: British foreign office

1 – F.O 371/ 149668 Letter Sir .H. Trevelyon British Embassder, Baghdad to Mr G.F.Hiller foreign office London, 29 February, 1960 , from : Alan de L. Rush, R . o . I. 1914 – 1966 , .Volume 13 : 1958 – 1960

2 – F.o 371/ 140682/ No.324/ biographical information regarding Mustafa Barzani , report by C.J. Edmunds, 9 October 1958.from :Alan de L. Rush, R. o. I. 1914 – 1966 , Volume 13 : 1958 – 1960.

3 – F.O 371/ 149669 /10114/35/60 Mr S. Falle, Baghdad ,to Foreign Office ,11 October 1960 . from : Alan de L. Rush, R . o . I. 1914 – 1966 , Volume 13 : 1958 – 1960,

4 – F.O.371/2718 (22171).Research Department , Foreigen office London, with annexes and maps, May 2 1963. From : Alan de L. Rush, R . o . I. 1914-1966, volume 15:1963-1966.

5 – F.O.370/2718.(22171).Research Department .foreign office with annexes and maps 13, August, 1963 . from : Alan de L. Rush, R. o. I. 1914-1966,Volume15:1963-1966

6 – F. o 370 /175754 (10114 /61/ 64) , British Embassy, Baghdad to Foreign office ,24 ,July, 1964 . from : Alan de L. Rush .R. o. I. 1914-1966,Volume 15:1963-1966

7 – F.o.371/754 Letter No (10114/ 100/ 64) (Eo/019/ 69) from S. L. Egerton, British Embassy, Baghdad to M. St. E. Burton foreign office London, November 21, 1964 . from : Alan de L. Rush R. o. I. 1914-1966,Volume15:1963 -1966.

8 – F.O.371/186757. Letter No(1038/1/66) from Eastern Departiment British Embassy, Baghdad Mr DK Haskell to foreign office London, Jenury 23 1966. from : Alan de L. Rush R. o. I, 1914-1966, Volum 15:1963-1966 ,

9 - F.O.371/186747,No (101143/66.from S.L. Egerton . British Embassy Baghdad, to Dmontgomery. Foreign office London Dmontgomery. Foreign office London, March 19 1966 . from : .Alan de L. Rush R. o. I. 1914-1966,Volume 15:1963-1966.

ثانياً: العلاقات الخارجية للولايات المتحدة: Foreign Relatoins of the united States

1 – F. R. O. u. (No 49) Telegram From The Embassy in Iraq to The Department of state (Near East, 1962 – 1963) vol xv1 1961 – 1963 , Bagdhdad Spetmber 20, 1962

2 – F. R. O. u. (No 49) Telegram From The Embassy in Iraq to The Department of state (Near East, 1962 – 1963) vol xv11 1961 – 1963 , Bagdhdad Spetmber 20, 1962

3 – F. R. U. S. 1964 – 1968, VOIXXI, united states Government prinition Washington, 2000. No182 Telegram from the Embassy in Iraq to the Department of State Subject: callon president Araf, Baghdad, July, 1966

ثالثاً: وزارة الخارجية العراقية ، معهد الخدمة الخارجي ، مركز البحوث والمعلومات ، الاكراد في العراق وايران بعد الثورة ، سجل ١٩ ، -70 / 1-21-237 T.P 1984-11-24

الرسائل والاطاريح:

١-احمد خليل ابراهيم ، اثر القضية الكردية في العلاقات العراقية – التركية بعد عام ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٤ .

٢- اركان حمه امين رشيد الزرداوي ، نشأت الحزب الديمقراطي الكردستاني مع الحكومات والاحزاب السياسية العراقية للمدة من ١٩٤٦ لغاية ٢٠٠٣ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية ، جامعة سانت كليمنتس ، ٢٠١٢ .

٣- ازهار صبيح غنتاب الكعبي ، الصحافة الحزبية في العراق – دراسة وصفية للفنون الصحفية في صحف (طريق الشعب ، التآخي ، البيان) للمدة من (٢٠٠٣/٥/١ – ٢٠٠٣/١١/١) ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الاعلام ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ .

٤- بشرى سكر خيون الساعدي ، حسين جميل ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٤ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية التربية ،ابن رشد ، ، جامعة بغداد، ٢٠٠٤.

٥- ثائر جاسم محمد السعدي ، القضية الكردية في الصحافة البغدادية ١٩٤٥ – ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية التربية ، جامعة القادسية ، ٢٠١٤ .
٦- حسين عبدالحسن حسين ، السافاك ونشاطه في ايران ١٩٥٧ – ١٩٧٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة ذي قار ، ٢٠١٣ .
٧-خالد عبدالوهاب عبدالرزاق موقف الصحافة العراقية من العلاقات العراقية – التركية ١٩٥٨ – ١٩٦٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية التربية الاساسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٠.
٨-راضي دواي طاهر الخزاعي ، العلاقات العراقية – الايرانية ١٩٦٣ – ١٩٧٥ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية التربية ، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٧.
٩- ريسان عامر عبدالله الساعدي ، العلاقات العراقية – السوفيتية ١٩٦٣ – ١٩٦٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية التربية الاساسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٠.
١٠- زينب محمود عبدالحسن الزهيري ، عبدالرحمن عارف ودوره السياسي في العراق للفترة (١٩١٦ – ١٩٦٨) اطروحة دكتوره غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الاداب ، جامعة اليرموك (الاردن) ، ٢٠١٠.
١١-زينه حارث جرجيس، رجب عبد المجيد ودوره السياسي في العراق حتى العام١٩٦٨، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى كلية التربية ،الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٣.
١٢-ستار محمد علاوي الحياني ، المشكلة الكردية في عهد عبدالكريم قاسم ١٩٥٨ – ١٩٦٣، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٦.

١٣- سمر فضلا عبدالحميد محمد ، اكراد العراق تحت حكم عبدالكريم قاسم ١٩٥٨ – ١٩٦٣ رسالة ماجستير غبر منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية الآداب ، جامعة الزقازيق (مصر) ، ٢٠١٠.

١٤- سوزان إبراهيم حاجي امين، التجربة الديمقراطية في كوردستان العراق، أطروحة دكتوراه غير منشوره ، مقدمة إلى كلية القانون والعلوم السياسية ، قسم الأكاديمية العربية في الدنمارك ، ٢٠١١ .

١٥- سيف عدنان ارحيم القيسي ، الحزب الشيوعي العراقي وموقفه من التطورات الداخلية والخارجية (١٩٦٨ – ١٩٧٩) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ٢٠١٣.

١٦- صفاء عبد الوهاب المبارك ، انقلاب ١٩٣٦في العراق ، ممهداته ، أحداثه ، نتائجه، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة إلى كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٣.

١٧- طارق مجيد تقي الدين ، السياسة الريطانية تجاه العراق ١٩٦٣ – ١٩٦٦ ،اطروحة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية التربية ، ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨.

١٨- عادل تقي البلداوي ، الحزب الوطني التقدمي في العراق في العهد الجمهوري الاول ، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٨.

١٩- عبدالرحمن ادريس صالح البياتي ، سياسة بريطانيا تجاه كرد العراق ١٩١٤ – ١٩٣٢ رسالة ماجستير. غير منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية التربية ، ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٩ .

٢٠- علي غازي احمد الردام ، العلاقة بين عبدالكريم قاسم واحزاب جبهة الاتحاد الوطني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية الآداب ، جامعة الانبار ، ٢٠١٣.

٢١- علي ناصر علوان الوائلي ، عبدالسلام عارف ودوره السياسي والعسكري حتى عام١٩٦٦، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥.

٢٢- عمر محمد محمد كريم ، القضية الكردية في سياسة الحكومة العراقية ١٩٣٢ ، ١٩٤٥ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ،مقدمة الى جامعة سانت كلمنتس، كردستان ، ٢٠٠٩.

٢٣- كافي سلمان مراد الجادري ، موقف الحكومة العراقية من القضية الكردية في العراق في المرحلة الاولى من عهد الاستقلال ١٩٣٢ – ١٩٣٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، ٢٠٠٦.

٢٤- _____ ، شمال العراق في سنوات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ – ١٩٤٥ دراسة تاريخية سياسية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة مجلس معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، ٢٠١٢ .

٢٥- فايز عبدالله العساف ، الاقليات واثرها في استقرار الدولة القومية (اكراد العراق نموذجاً) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى . كلية الآداب ، قسم العلوم السياسية ، جامعة الشرق الاوسط ، مصر ، ٢٠١٠ .

٢٦- قابل محسن كاظم الركابي ،الحياة الحزبية في العراق (١٩٥٨ – ١٩٦٨) دراسة تاريخية ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة الى جامعة كليمنتس العالمية ، ٢٠١١ .

٢٧- قاسم خلف عاصي الجميلي، تطورات واتجاهات السياسة الداخلية التركية، ١٩٢٣- ١٩٢٨، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٥.

٢٨- مؤيد شاكر شكر ، الدور الوطني لعبد الكريم قاسم في ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى المعهد العالي للدراسات السياسية والدوليه، الجامعة المستنصرية ،٢٠٠٤.

٢٩- محسن طاهر قادر علي البرزنجي ، حركة الشيخ محمود الحفيد في المصادر العراقية ١٩١٤ – ١٩٣٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ،

مقدمة الى مجلس معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا ، ٢٠٠٥.

٣٠- محمد سلمان منور التميمي ، فؤاد عارف ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٧٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية التربية، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٨ .

٣١- محمد يوسف ابراهيم القريشي ، ونستون تشرشل ودوره في السياسة البريطانية حتى عام ١٩٤٥ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥.

٣٢- محمود شكحان مصلح الدليمي ، علي حيدر سليمان، نشاطه الثقافي ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٦٨م، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة إلى كلية التربية ،ابن الرشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٢.

٣٣- مصطفى ظاهر صالح ، الدولة العراقية في فكر القوى والاحزاب السياسية الكردية (رؤية مستقبلية) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٤.

٣٤- منتهى عذاب ذويب، برسي كوكس ودوره في السياسة العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة ،مقدمة الى كلية الآداب، جامعة بغداد ،١٩٩٥.

٣٥- ميثاق حبيب حسين علي المحمدي، عارف عبد الرزاق ودوره العسكري والسياسي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الانبار،٢٠١٢ .

٣٦- ميفان عارف عبدالرحمن بادي ، الاحزاب السياسية العراقية والقضية الكردية ١٩٤٦ – ١٩٥٨ – دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٧.

٣٧- ميهظان محمد حسين البامرني ، موقف الاتحاد السوفيتي من القضية الكوردية في العراق ١٩٤٥ – ١٩٦٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية الآداب ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٦ .

٣٨- نصير محمود شكر الجبوري ، السياسة الخارجية العراقية في ضوء مقررات مجلس الوزراء (١٩٥٨ – ١٩٦٣) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية التربية ، ابن الرشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤ .

٣٩- نوال عبدالجبار سلطان الطائي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا (١٩٦٠ – ١٩٨٠) دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، مقدمة الى مجلس كلية التربية ، جامعة الموصل ٢٠٠٣.

الكتب :

١- إبراهيم الراوي ، من الثورة العربية الكبرى الى العراق الحديث ، ط٢ ، دار الكتب ، بيروت ، ١٩٧٨.

٢- احمد تاج الدين ، الاكراد تاريخ شعب وقضية وطن ، الدار الثقافية للنشر ، مصر ، ٢٠٠٠ .

٣- احمد محمد امين ، موقف مجلس النواب العراقي من القضية الكردية في العراق ١٩٢٥ – ١٩٤٥ ، د.ن ، السليمانية ، ٢٠٠٧.

٤- الحزب الشيوعي العراقي ، سياستنا وطريقنا لحل المسالة القومية الكردية في العراق حلاً ديمقراطياً عادلاً ، تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي بغداد – ٦ آذار ١٩٦٢ .

٥- المركز العراقي للمعلومات والدراسات ، العراق وقائع واحداث١٩٥٨-١٩٦٨، قسم المعلومات والتوثيق ، بغداد ،٢٠٠٩.

٦- المكتب السياسي – مكتب الدراسات والبحوث المركزي ، موقف الاحزاب السياسية العراقية من القضية الكوردية ١٩٤٦ – ١٩٧٠.

٧- ايوب بارزاني ، الحركة التحررية الكوردية وصراع القوى الاقليمية والدولية ١٩٥٨ – ١٩٧٥ ، دار حقائق المشرق ، جنيف ، ٢٠١١.

٨- باستيلي نيكتين ، الكُورد دراسة سوسولوجية وتاريخية ، ترجمة : نوري طالباني ، ط٣ ، مكتب الفكر، سليمانية ، ٢٠٠٧ .

٩- جرجيس فتح الله ، يقظة الكرد – تاريخ سياسي ١٩٠٠ – ١٩٢٥ ، ط١ ،ئاراس ، اربيل ، د. ت .
١٠- جعفر عباس حميدي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨ – ١٩٦٨ ،ج٥ ،٦ ،٧ ،٨ ،٩ ،١٠ ، ط ٢ ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٥ .
١١- جلال الطالباني ، كردستان والحركة القومية الكردية ، ط١ ، د. ن ، بغداد ، ١٩٧٠.
١٢- جليلي جليل واخرون ، الحركة الكردية في العصر الحديث ، ط٢ مؤسسة موكرياني ، دهوك ٢٠١٢ .
١٣- جواد كاظم البيضاني ، موقف الاحزاب السياسية في العراق من القضية الكردية (١٩٥٨ – ١٩٦٨) ، دار العباد ، بغداد ، ٢٠٠٤ .
١٤- جوزيف براوي ، العراق الجديد ، ترجمة : نمير عباس مظفر ، المؤسسة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤ .
١٥- حامد محمود عيسى ، المشكلة الكردية في الشرق الاوسط منذ بدايتها حتى سنة ١٩٩١ ،مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٢ .
١٦- _____ ، القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني الى الاحتلال الأمريكي ١٩١٤- ٢٠٠٤ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٥ .
١٧- حنا بطاطو ، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ترجمة: عفيف البزاز، ج٣، ط١، مؤسسة الرافد، بيروت، ٢٠٠٦.
١٨- حيدر حنون علي العتابي ، ناحي طالب ودوره العسكري والسياسي في العراق حتى عام ١٩٦٨ ، ط ٢ ، دار الثقافة والنشر الكردية ، بغداد ، ٢٠١٣ .
١٩- حيدر زكي عبدالكريم ، صفحات من التاريخ ، دار الاثير ، الموصل ، ٢٠١٣.

٢٠- خليل ابراهيم حسين، سقوط عبدالكريم قاسم ، بغداد ، دار الحرية ، ١٩٨٩.

٢١- خليل سعيد ، تاريخ حرب الجيش العراقي في فلسطين ١٩٤٨ – ١٩٤٩ ، ج٣ ، د. ن ، بغداد ، ١٩٦٩ .

٢٢- درية عوني ، عرب واكراد خصام ام وئام ، دار الهلال ، د.ب ، ١٩٩٣ .

٢٣- ديفيد ماكدول ، تاريخ الاكراد الحديث ، ترجمة : راج ال محمد ، الفرات ، العراق ، ١٩٩٣ .

٢٤- دينيس كوماروف، البرزاني وشهادة التاريخ، ترجمة: يافي نازي وعبدي حاجي ، ط١ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٦ .

٢٥- رجاء حسين خطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من ١٩٢١ – ١٩٤١ ، دار ا لحرية ، بغداد ، ١٩٧٩ .

٢٦- رسول فرهود هاني الحسناوي ، العراق من الملكية الى الجمهورية ، ط١ ، مؤسسة النبراس ، النجف ، ٢٠١١.

٢٧- سامي شورش، كردستان والاكراد – الحركة الكردية القومية والزعامة السياسية ، ادريس بارزاني نموذحاً ، ط١ ، دارئاس، اربيل ، ٢٠٠١.

٢٨- سعد ناجي جواد ، العراق والمسالة الكردية ، دار السلام ، لندن،١٩٩٠.

٢٩- سعيد خديدة علو ، العلاقات العراقية الايرانية واثرها في القضية الكردية في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨ – ٨ شباط ١٩٦٣ ، دار جده – عمان ٢٠٠٧.

٣٠- سلام ناوخنوش ، احتلال وتقسيم كردستان ، ط١ ، التفسير ، اربيل ، ٢٠٠٢.

٣١- سمير عبدالكريم ، اضواء على الحركة الشيوعية في العراق ، ج ٢ ، دار المرصاد ، بيروت ، د . ت.

٣٢- سنان صادق حسين الزيدي ، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق عهد الرئيس عبدالسلام محمد عارف شباط ١٩٦٣ – نيسان ١٩٦٦ ، ط ١ ، دار المرتضى ، بغداد ، ٢٠٠٩.

٣٣- _____ ، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق ١٩٥٨ – ١٩٦٣، دار المرتضى ، بغداد ، ٢٠١٣.

٣٤- سيف الدين الدوري ، الفريق طاهر يحيى ضحية الصراعات السياسية والعسكرية في العراق ، ط١ ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ٢٠٠٨ .

٣٥- شكيب عقراوي ، سنوات المحنة في كردستان اهم الحوادث السياسية والعسكرية في كردستان والعراق من ١٩٥٨ الى ١٩٨٠ ، ط١، مطبعة منارة ، اربيل ، ٢٠٠٧.

٣٦- شلومو نكديمون ،الموساد في العراق ودول الجوار- انهيار الامال الاسرائيلية والكردية ، ترجمة : بدر عقيلي دار الجليل ، عمان ، ١٩٩٧.

٣٧- شوقي عطاالله الجمل ، عبدالله عبدالرزاق ابراهيم ، تاريخ اوربا من النهضة حتى الحرب الباردة ، المكتب المصري ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .

٣٨- صبحي عبدالحميد ، مذكرات صبحي عبدالحميد- العراق في سنوات الستينات ١٠٦٠- ١٩٦٨ ، ط١ ، الدار العربية للعلوم ،بغداد ، ٢٠١٠.

٣٩- صلاح الخرسان التيارات السياسية في كردستان العراق – قراءة في ملفات

٤٠- الحركات والاحزاب الكردية في العراق ١٩٤٦ – ٢٠٠١، مؤسسة البلاغ ، بيروت ، ٢٠١١ .

٤١- _____، صفحات من تاريخ الشيوعية في العراق ، ط١ ، دار الفرات ، بغداد ، ١٩٩٣.

٤٢- طه ناجي ، ثورة العراق المجيدة ١٤ تموز ١٩٥٨ والرهان على العسكر ، دار الفرات ، بابل ، ٢٠٠٩.

٤٣- عادل تقي البلداوي ، الحزب الوطني الديمقراطي في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨ – ٨ شباط ١٩٦٣ ، مطبعة الميناء ، بغداد ، د. ت .

٤٤- عبدالجليل صالح موسى ، جمال عبدالناصر والقضية الكردية في العراق ١٩٥٢ – ١٩٧٠ ،ط١ ، مطبعة محافظة دهوك ، دهوك ، ٢٠١٣ .

٤٥- عبدالرزاق الحسني ، العراق في دوري الاحتلال والانتداب ، ج ١ ،العرفان ، صيدا ، ١٩٣٥

٤٦- _____، تاريخ الاحزاب السياسية العراقية – دراسة تاريخية عن الاحزاب السياسية التي تكونت في العراق بين العامين ١٩١٨ – ١٩٥٨ ، ط١ ، الرافدين للطباعة ، بيروت ،٢٠١٣ .

٤٧- _____، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الملكي ١٩٢١ – ١٩٥٨ ، ج١–ج٢ دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، د.ت .

٤٨- عبدالستار طاهر شريف ، تاريخ الحزب الثوري الكردستاني ، منشورات شكير الثوري ، د. م ، د. ت ، ط ٢ ، ١٩٧٩.

٤٩- عبدالسلام عبدالعزيز فهمي ، تاريخ ايران السياسي في القرن العشرين ، المركز النموذجي ، القاهرة ، د. ت .

٥٠- عبدالفتاح علي البوتاني ، التطورات السياسية الداخلية في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨ – ٨ شباط ١٩٦٣، ط١ ، سبيريز ، دهوك ، ٢٠٠٧ .

٥١- _____ ، وثائق عن الحركة القومية الكوردية التحررية ، ط١ ، مؤسسة موكرياني ، اربيل ، ٢٠٠١ .

٥٢- _____ ، غانم محمد الحفو ، الكورد والاحداث الوطنية في العراق خلال العهد الملكي ١٩٢١ – ١٩٥٨ ، ط ١ ، سبيريز للطباعة والنشر ، اربيل ، ٢٠٠٥.

٥٣- عبد الكريم فرحان ، حصاد ثورة مذكرات تجربة السلطة في العراق ١٩٥٨ – ١٩٦٨، ، ط ٢ ، دار البراق ، لندن ، ١٩٩٦ .

٥٤- عثمان علي ، الحركة الكردية المعاصرة ، ط٣ ، مكتب التفسير ، اربيل ، ٢٠١١.

٥٥- عصمت شريف وائلي ، كردستان العراقية هوية وطنية (دراسة في ثورة ١٩٦١) ، ترجمة : سعاد محمد خضر ، مطبعة شفان ، السليمانية ، ٢٠١٢

٥٦- علاء جاسم الحربي ، رجال العراق الملكي ، ط١، دار الحكمة ، لندن ، ٢٠٠٤.

٥٧- علياء محمد حسين الزبيدي ، العهد العارفي في العراق (١٩٦٣ – ١٩٦٨) ، ط١ ، مكتبة عدنان ، بغداد ،٢٠١٣.

٥٨- عماد نعمة العبادي ، رفعت الحاج سري ونشاطه العسكري والسياسي ١٩٤٨-١٩٥٩، ط١، المكتبة العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٢ .

٥٩- عمار علي السمر ، شمال العراق ١٩٥٨ – ١٩٧٥ ، ط١، المركز العربي للأبحاث ، بيروت ، ٢٠١٢ .

٦٠- غسان شربل ، جلال الطالباني يفتح دفاتر الثورة الكردية والعراق – في حلقات من سلسلة "يتذكر" ، د. م ، د. ب ، ١٩٩٨

٦١- فاضل البراك ، مصطفى البارزاني الاسطورة والحقيقة ، د . م ، بغداد ، ١٩٨٩.

٦٢- فاضل حسين ، مشكلة الموصل ، ط٢ ، بغداد ، مطبعة أسعد ، ١٩٦٧ .

٦٣- قيس عبدالحسين الياسري ، الصحافة العراقية والحركة الوطنية من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى ثورة تموز ١٩٥٨، دار الحرية بغداد ، ١٩٧٨ .

٦٤- كمال مظهر احمد ، كردستان في سنوات الحرب العامية الاولى ، ترجمة: محمد الملا عبدالكريم ، المجمع العلمي الكردي ، بغداد ، ١٩٧٧ .

٦٥- ليث عبد الحسن الزبيدي ، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق ، ط٢ ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ،١٩٨١ .

٦٦- ليلاف حمد أمين عزيز ، الحقوق السياسية في الدول التي تضم كردستان (دراسة تحليلية مقارنة) ، مكتب الفكر ، سليمانية ، ٢٠٠٧ .

٦٧- ليون تروتسكي ، تاريخ الثورة الروسية ، ترجمة : اكرم ديري – الهيثم الايوبي ، المؤسسة العربية للدراسات ، بيروت ، د. ت .

٦٨- ماجد شبر ، من خطب الزعيم عبدالكريم قاسم ١٩٥٨ – ١٩٥٩ ، د. م . لندن ، ٢٠٠٧.

٦٩- ماجد عبدالرضا ، القضية الكردية في العراق ، ط١ ، الطريق الجديد ، بغداد ، ١٩٧٥ .

٧٠- _____ ، المسألة القومية الكردية في العراق ١٩٥٨ – ١٩٧٥ ، ط١ ، الحقيقة برس ، د . ب ، ١٩٨٧ .

٧١- مؤيد إبراهيم الونداوي، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية١٩٤٤-١٩٥٨ ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ،١٩٩٢.

٧٢- _____، الاتحاد العربي في الوثائق البريطانية ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، ط١ ، بيروت ،٢٠١٣

٧٣- مثنى امين قادر ، قضايا القوميات واثرها على العلاقات الدولية (القضية الكردية نموذجاً) ،مركز كردستان سليمانية ، ٢٠٠٢ .

٧٤- مجموعة من الباحثين، موسوعة المشاهير السياسيين في العالم – مشاهير القادة العسكريين والسياسيين ، ج ٣ ، ط١ ، دار الصداقة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٢.

٧٥- مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، ط١ ، الشريف الرضي ، قم ، د.ت

٧٦- محمد امين زكي ، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان منذ اقدم العصور التاريخية ، ترجمة : محمد علي عوني ، ط١ ، نوابغ الفكر ، القاهرة ، ٢٠٠٩

٧٧- محمد حسين العيدروس ، العلاقات العربية الايرانية ١٩٢١ – ١٩٧٠ ، د. م ، الكويت ، ١٩٨٥ .

٧٨- محمد فتحي الشاعر ، الاكراد في عهد عماد الدين زنكي ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٩١ .

٧٩- محمد كاظم علي ، العراق في عهد عبدالكريم قاسم – دراسة في القوى السياسية والصراع الايديولوجي ١٩٥٨ -١٩٦٣ ،، اليقظة العربية ، بغداد ، ١٩٨٩.

٨٠- محمد كريم المشهداني، عبد الرحمن البزاز ودوره الفكري والسياسي في العراق حتى ١٧ تموز ١٩٦٧ ، مكتبة اليقظة العربية ، بغداد ، ٢٠٠٢.

٨١- محمود الدرة ، القضية الكردية والقومية العربية في معركة العراق ، د . م ، د ، ب ، د ت .

٨٢- محمود رزوق احمد، الحركة الكردية في العراق دور البارزانيين في طريق الحكم الذاتي ١٩١٨ – ١٩٦٨ ، ط١، دار المعتز ، عمان ، ٢٠١٤ .

٨٣- محمود شبيب، أسرار عراقية في وثائق انكليزية وعربية والمانية ١٩١٨ -١٩٤١ ، مطبعة سلمى ، بغداد ، ١٩٧٧ .

٨٤- مديرية الاستخبارات العسكرية ، العشائر الكردية في العراق ، د . م ، د. ب ، د. ت .

٨٥- مسعود البارزاني ، البارزاني والحركة التحررية الكردية ، ج٢ ، ط١ ، كاوه للثقافة الكردية ، بيروت ، ١٩٩٧ .

٨٦- معد فياض ، من ذاكرة الطالباني ، حلقات نشرتها جريدة الشرق الاوسط بين ٨ – ١٨ آب ٢٠٠٩ .

٨٧- منذر الموصلي ، القضية الكردية في العراق (البعث والاكراد) ، ط ١ ، دار المروة ، بيروت ، ٢٠٠٠ .

٨٨- ميفان عارف عبدالرحمن بادي ، الحركة القومية الكردية التحررية في كردستان العراق ١٩٥٨ – ١٩٦٣ ، ط١ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٦ .

٨٩- نبيل زكي ، الاكراد والاساطير والثورات ، دار الكتب ، مصر ، ١٩٩١.
٩٠- نوري عبالحميد العاني ، علاء جاسم محمد الحربي ، تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري ١٩٥٨ – ١٩٦٨ ، ج١ ،ط٢ ، بيت الحكمة – بغداد ٢٠٠٥.
٩١- هادي خماس ، الحكومة الوطنية ومشكلة الشمال ، منشورات دار الجمهورية ، بغداد ، ١٩٦٥
٩٢- _____، مذكرات رجل من زمن الثائرين ، ط١، دار الفراهيدي ، بغداد ، ٢٠١١ .
٩٣- هادي علي ، الشعب الكوردي والسياسات الدولية في القرن العشرين ، كوردستان العراق نموذجاً ، مطبعة سيما ، سليمانية ، ٢٠٠٨ .
٩٤- هوزان سليمان ميرخان الدوسكي ، جمهورية كردستان ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٦ – ١٧ كانون الاول ١٩٤٦ ، ط١ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٦ .
٩٥- وزارة الدفاع ، تاريخ القوات العراقية المسلحة ،ج١- ج ٣ ، ط١ ، الدار العربية ، بغداد ، ١٩٨٩ .
٩٦- وليد حمدي ، الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية – دراسة تاريخية وثائقية ، سجل العرب ، لندن ، ١٩٩٢.
٩٧- وليد محمد سعيد الاعظمي ، ثورة ١٤ تموز وعبدالكريم قاسم في الوثائق البريطانية ، ط١ ، الدار العربية ، بغداد ، ١٩٨٩ . .
٩٨- ياسر حسين ، ٢٤ شخصية سياسية هزت البشرية ، ط ٢ ، مركز الراية ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .
٩٩- يعقوب العتيقى ، الكرد وقضيتهم السياسية – دراسة تاريخية لمسيرة الشعب الكردي في القرن العشرين ، د. م ، كولومبو ، ٢٠١١ .

البحوث:

١-احمد سعيد السيد زيدان ، ثورة ايلول الكردية في الصحافة الامريكية (١٩٦١ – ١٩٦٣) منشورات صحفية ." Middle East Journal" نموذجاً ، مجلة جامعة زاخو ، م٤ (B) ، العدد ٣ ، ٢٠١٧ .
٢- احمد عبدالرحيم مصطفى ، الاكراد والوحدة الوطنية في العراق ، مجلة السياسة الدولية ، (مصر) ، العدد ٢٣ ، كانون الثاني ١٩٧٠ ،
٣-جعفر عبدالكريم بنيان المنصور ، موقف الولايات المتحدة الامريكية من حكومة الزعيم عبدالكريم قاسم وأثره في حركة ٨ شباط ١٩٦٣ ، مجلة ابحاث البصرة (العلوم الانسانية) ، مجلد (٣٩) ، العدد ٣ ، ٢٠١٤ .
٤-خليل علي مراد ، مهيظان محمد حسين ، موقف بريطانيا من القضية الكوردية في العراق ١٩٦١ – ١٩٧٥ ، مجلة جامعة زاخو ، م ٤ ، عدد ٣ ، آذار ٢٠١٧ .
٥- شذى فيصل رشو العبيدي ، اكراد العراق في العلاقات العراقية الايرانية ١٩٥٨ – ١٩٧٥ ، مجلة اداب ذي قار ، العدد/٦/ ، مجلد /٢ / ، حزيران، ٢٠١٢.
٦-مجول محمد محمود العكيدي ، موقف التيار الاسلامي في العراق من القضية الكردية ١٩٤٩ – ٢٠٠٣ ، مركز الدراسات الاقليمية.

الموسوعات :

١- الهيثم الايوبي وآخرون ، الموسوعة العسكرية ، ج١، ط١، المؤسسة العربية للدراسات ، بيروت ، ١٩٧٧ .
٢- حسن لطيف الزبيدي ، موسوعة الاحزاب السياسية ، ط٢ ، المعارف ، بيروت ، ٢٠٠٧ .
٣- _____ موسوعة السياسة العراقية ، ط ٢ ، شركة العارف ، بيروت ، ٢٠١٣ .

٤-حميد المطبعي ، موسوعة اعلام وعلماء العراق ، ج ١، ط١ ، مطبعة الزمان ، بغداد ،٢٠١١.
٥-خضير البديري ، موسوعة الشخصيات الايرانية في العهدين القاجاري والبهلوي ١٧٩٦ – ١٩٧٩ ، ط١ ، شركة العارف للمطبوعات ، بيروت ، ٢٠١٥.
٦-عبدالرزاق محمد الاسود ، موسوعة العراق السياسية ، م٢ ، دار العربية للموسوعات ، بغداد ، ١٩٨٦ .
٧- عبد الفتاح أبو عيشه، موسوعة القادة السياسيين عرب وأجانب ، دار أسامة ، الاردن ، ٢٠٠٢ .
٨-عبدالوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، ج ٣ ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٩ .
٩-علي مولا ، الموسوعة العربية الميسرة ، م٣ ، ط١ المكتبة العصرية ، بيروت ، ٢٠١٠.
١٠- محمد علي الصويركي الكردي ، الموسوعة الكبرى لمشاهير الكرد عبر التاريخ ، م٢ ، ط١ ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ٢٠٠٨ .
١١- _____، معجم اعلام الكرد في التاريخ السياسي والعصر الحديث في كردستان وخارجها ، السليمانية ، ٢٠٠٦ .

الصحف العراقية :

١-**اتحاد الشعب** ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ .
٢-**الاشتراكي** ١٩٦٦.
٣-**الاهالي** ١٩٥٨ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦١.
٤-**البلاد** ١٩٥٨ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦١ .
٥-**البلد** ١٩٦٦ .
٦-**البيان** ١٩٦١ ، ١٩٦٢ .

٧-**التآخي** ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ .

٨-**الثورة** ١٩٥٨ ، ١٩٦١ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٢.

٩-**الثورة العربية** ١٩٦٦ .

١٠- **الجماهير** ١٩٦٣ .

١١- **الجمهور** ١٩٦١ .

١٢- **الجمهورية** ١٩٥٨ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ .

١٣- **الرأي العام** ١٩٥٩ .

١٤- **الزمان** ١٩٥٨ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٢ .

١٥- **الطليعة** ١٩٦٣.

١٦- **العرب** ١٩٦٣ ، ١٩٦٦.

١٧- **العمل** ١٩٦٦

١٨- **العهد الجديد** / ١٩٦١ ، ١٩٦٢ ، ١٩٦٣ .

١٩- **الفجر الجديد** ١٩٥٩ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ ، ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ .

٢٠- **المستقبل** ١٩٦٢ ، ١٩٦٣.

٢١- **المنار** ١٩٦٤ ، ١٩٦٦ .

٢٢- **المواطن** ١٩٦٣ .

٢٣- **النصر** ١٩٦٦.

٢٤- **الوحدة** ١٩٦٢ .

٢٥- **الوقائع العراقية** ١٩٥٨ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٤ .

٢٦- **خه بات** ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦١ .

٢٧- **صوت الاحرار** ١١٥٩ ، ١٩٦٢ .

٢٨- **صوت الشعب** ١٩٦٠.

٢٩- **صوت العرب** ١٩٦٥ ، ١٩٦٦.

٣٠- **طريق الشعب** ١٩٦٢ .

المجلات العراقية :

١- مجلة ابحاث البصرة ، العدد ٣ ، ٢٠١٤ .

٢- مجلة الثقافة الجديدة ، كانون الثاني ، ١٩٧٠ ، تموز ١٩٨٨

٣- مجلة الضياء ، العدد ٢ ، بغداد ، ٢٠١١

٤- مجلة بارتي الديمقراطي الكردستاني ، عدد / ٤ ، كانون الاول ١٩٦٣

٥- مجلة جامعة زاخو ، اذار ٢٠١٧.

الصحف العربية:

١-الاهرام (مصرية) ١٩٥٨ ، ١٩٦٣ ، ١٩٦٦.

٢-الجمهورية (مصرية) ، ١٩٥٩ ، ١٩٦١.

المجلات العربية:

١-مجلة السياسة الدولية ، (مصر) ١٩٧٠.

المصادر الاجنبية:

1 - Benjamin Smith ,Land and Rebellion: Kurdish Separatism in Comparative perspective ,University of Florida, 2007.

2- Pheepe Marr, Modren History of Iraq, London, 1985.

3 - Kerim Yildiz , The Kurds in Iraq past , present and future ,London.

4 - Lokman I. Meho, The Kurds And Kurdistan, London.

5-Michal M Gunter The A to z Kurds of Toroto ,2009.

الانترنيت:

ابراهيم خليل العلاف ، عبدالناصر والاكراد ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل .